



406
SÜLEYMANIYE
Amcaz. Huseyniye



طبه الغفور
كاتبه جلال الدين الغفور

في يومه الغفور
في يومه الغفور
عقده



حکیم حامی عبدالغفور



47



Süleyman ve ...
Kış. AMCA ZADE
Yeni ... HÜSEYİN PASA
Eski ... 406

1153

30

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد مصدور المعلوم والقام للجند والافتقار الى كل مدونة الاله الا بالبرهان
كانت ويحتمل ان يكون مصدور الجند او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام هذه سبحانه
يلامه الاستيعاب كما يلامه الاستغناء ويحتمل ان يكون الحاصل في نفسه سائسا وتسايسا **قوله**
لوتيه او لوتيه جند المدة لا يتغير ما في تركه القدر في بابه سبحانه في التعليم والاجلال وادعاء
التقوى وان التوهم لا يند ملأ الجدير بالتحديد غير في وتقليق المدهم بما يشع بالعلية وغا
الاسلوب الى تجلب الطباع اليه لكونه الجدير لثبوت **قوله** والفتنة او الفتنة وان في الفتنة
نازلة في علو جناب الحق سبحانه على نبهية من النبوة فيرفع الرفع وبتوهم الشرع عيانا عن انسا
بقية الله على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا في الفقرة السابقة وجه ترك التبرير بابه عم
على ان فيه حكمة الموافقة **قوله** وعلا انه اهل بيته **قوله** في صباه جميع صاحب كل امر واظهار او وجوب
يسكون الحاد كنه وانما اوصى بكسر الحاء كنه وانما مختلف صاحب بناء على ما قبله ان فا
لا يجمع على افعال **قوله** المتأدب في آداب الادب نظاه واشتق حظه جزاء الذي ثبت فيهما بنام
التأدب بادابه والا نصباغ بصيغة لغناهم في ذواتهم كنه او كنه على **قوله** في ذواتهم
جميع فابوفا في العبد يعني ان كنه في ذواتهم واداه شعور ذواتهم وما **قوله** جملة مشكلات الحائ
المشكلة في الاشكال في كنه الاشياء وانما في الحق الحق مشكلا لانه شبه الباطل مشكلا ولتأد
في الحائفة للمبالغة او التقليل والتأنيث باعتبار الوسالة **قوله** للعلافة تأدب للمبالغة
ولم يطلق على الله تعالى مع انه الجدير بذلك لتوهم التأنيث **قوله** في المشارق والمغارب كنه
عنه جميع الارض لما في قوله في رب المشارق والمغارب وتوجيه المجمع الى الشمس من اول السطر
الى اول المبدى في كل يوم مطلعا وبع مائة واثنان وثمانون ثم يعود على مطالعها كنه وكذا
حال المغارب وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض لما في سبحانه من المشرق
ورب المغرب والتشبيه بناء على ادواته في المشارق والمغارب والعود المتناوب للطلوع والاندحار
المغرب **قوله** اثنى خواص **قوله** نقده الله بغيره من قديمه في التقدس عن ربه الله تعالى

الله تعالى ان منه بغيره الا بالبرهان او بالبرهان او بالبرهان او بالبرهان
ان يجعل كنهه عن الاحاطة او احاطة الله بغيره وجعله شاملا قال في التاج التقد كنه
بوشيدون فلا بد من التقييد بالعدم بقصد باضافة الفوات اليه سبحانه ما ذكرناه
في قوله في امر عبيده **قوله** واسكنه جنة جنة بكنهه من قوس من مجموع الدار
وسطها وبع من كل شيء وسطه وخياره يعني جعل الله خيار جنة كنه **قوله** نظرها النظم
دو كنهين جواهر برشته مستعير لفظ كلام الله تعالى المتناهي لتأليف الدلالة
على ما يقتضيه سلامة الطبع في هذه الاستغارة اشارة الى ان بطلان كلامه كالودعة الصفا
والغلاء وانما قال كنه في غيبا للطلبية **قوله** في سلك التوسل الى الله رتبة والتوسل في رتبة
والاضافة في باب اضافة المشبه الى المشبه **قوله** وسلك التوسل الى الله رتبة
مراد به ياتيه وفرائد التوسل في سلك خطبه كنه في رتبة الامداد الكتابية والاضافة كنه في رتبة السلك
قوله للولد الوتر العزير ارجو ذكره وكما ياب **قوله** فينا الدين كنه فينا الدين كنه
ضياء يعلو الى الدين **قوله** عن موجبات التلطف والتأنيث التلطف في خورون وان
وانه يمكن شئون التأنيث في رتبة ودرود خورون **قوله** لانه في التأنيث كنه في التأنيث كنه
لانه في التلطف التلطف كنه في التأنيث كنه في التأنيث كنه في التأنيث كنه في التأنيث كنه
التلطف الى الباعث الى كنه **قوله** وما في ذواته الا بالبرهان التوفيق جعل الايام موافقة للمطلوب
قوله وجميع الحبيب بسنده بودن وخرسن كرون **قوله** ونعم الوكيل انك بوعى كنه كنه
والجمله عطف على جملة موجهة الى خصوص محذوف او عطف على جميع لتضمنه معنى الفعل والمفعول
بمواظبة المتقدم **قوله** ملقا لنفسه يتجمل ان كنه به الى ان كنه في ذلك العمل كنه في ذلك
الكسرة يتجمل ان كنه به في حيث صفة لانه حيث التمسك على المسائل ليعلم مرتبة كتب
السلف حتى يلزم بذلك اليك في التمسك فانهم انما يتجملون جعله في اعمد ما يعنون بشانه
مذخرانهم في مرتبة كتبهم كنه في توهم ترك الامثال بالحدوث الذائبة على الالسن وهوان

الوكيل

بواحد منها وجعل البعث

تغافل

الكلية

والاثر الثالث على الوجه الثالث من مستحق القوة التي هي مولود الحاد والام واليم فان
تقابلها كلها لا ياتي عن قوة وشدة فالطمة والطام والطلم متساوية الاقدام وان تأثرها
للقوة المعقودة من جهة تلك الحروف **قوة** ومواضع اخرى ينتج الجيم منه كرون **قوة** وقد
عبر بعض النحاة يعني ان ذلك التشبيه علامة معبرة **قوة** جاءت ان السان جمع جازم بكسر الطيم
ختم السان سريرة وعصا وتبرز في هر جيم واليه ذهب جمهوركم يستعمل الا ما فوق
الاثر **قوة** بدليل قوله ويصفه الطبيب انه لو كان جمعا لوجب لثانيته وبدليل انه ليس
من اوزان الجي **قوة** وتلجم واليه ذهب صاحب القماح وصاحب اللباب **قوة** والطلم الطبيب
ياؤر بعض الطلم فان الصاعد الى محل العرش ليس الا بعض الطلم وهو الطبيب ككلمة التو
لا الخبيث في زمان يعبر عنها ببعض الكلام فتاؤيد كذا وبه الوجه بالا حياء قوله في ان رحمة
المرقوب من المحيية **قوة** واللام فيها الجيم هذا الوجه هو الخار لان المقام يتنفس تحت الجيم
عليه لا تحت الود النعوى الحفي للفرق او لما يطلق عليه هذا اللفظ كذا صورة لام العهد
الخارج ولا يتا الطرح يكون اللام للاستحقاق والتعريف ليس الا للطبيعة منه حيث هو فاللام
للجنة والطبيعة **قوة** والتاء للوحدة كذا ان ينتج ذلك في المعنى الوجودي خصوصا عند
في تعريف الماهية عن اللفظ واللفظ والوحدة غير مرادة وتشرى لم تجوز القوة **قوة** بها
عن معنى الوحدة لما تجوز في مقام التعريف اسما الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرق
المنفردة وليست التاء نقصا في الوحدة حتى يمنع التثنية بدليل كالميم **قوة** ولا منافا
بينها بل اجواب على تقدير التنزل وتلجم مامعنا **قوة** لجواز انصاف الجيم بالوحدة **قوة**
لانه او معناها او غير ذلك فيه نك لان هذه الوحدة متساوية للوحدة التي هي مولود
التاء فانها فردية لاجنية ويمكن ان يجاب بان الماهية اللغوية اذا حقت بما هو مصطلح في
صفات الوحدة التي هي الماهية اللغوية وحدة جنية ويلزم منه ذكر ان لا يكون نسبة الماهية الى
الى الطلم كسبة مرة **قوة** والواحد بالجنية يعني ان بينه وبين الواحد تضاد فافهم وان

قولہ حبس

عبد

فصل

ان كانت الباء واقعة على المقصود خرج عنه وضع المادف لعدم التخصيص ^{معناه} في واحد من المراد
لوجوده في كليهما وان كانت واقعة على المقصود عليه خرج وضعه مشترك لعدم التخصيص
في شيء من المعين لوجوده في كليهما ^{او} حاصل ان الباء اليه انما يفيد التخصيص بعد
كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتييد التخصيص عن جارية السببية بان التخصيص بحسب
الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشتركة والالفاظ المشتركة مترتبة لم يتحقق
في الازمنة المترتبة للاوضاع الا الجموع الواحد والجمع والواحدة بان التخصيص اضاف
لاحقيقه وبان معنى كل مترادف في شيء حيث انه اذا جعل في كل المرادف لا يوجد في المرادف
الاخر وان المشتركة بحسب التخصيص لا يوجد الا في معنى واحد وما ذكرنا يعلم الجواب عن البنية
فيما كان وضعه عام وما وضعه خاصا **قوله** بحيث ان كان ذكر الشيء المخصوص مطلقا
لتلك الهيئة التي هي مفهوم الشرطية ويخرج تحقيقه من وجه البنية والتركيب **قوله**
الطلق وسيم واحد بغير التسمية وفيه تبين على وجه المطبوع في اللفظ وغيره كالمراد والادب
والا فيمكن ان يقال في احد ان قلت ان اللفظ غير صادق الا بعد انتظام العلم بالتخصيص
اي ان شرطه ان يقع في انتماء اللفظ في مفهوم من العبارة اذا العبارة ظاهرة في ان
التخصيص علمه بما يثبت اللفظ في مفهوم من العلم باللفظ لا بد من اللفظ في العلم بالعلم
قلنا في قوله المطلق واحد وعلم ذكر التخصيص **قوله** ففهم منه ان لم يكن معلوما او فهم
منه فهم قصد والتفاهات فلما يرد شبهة تحقيقه الى اصل يخرج عنه وضعه في كذا وضع النسخ
لانه باعتبار دلالة على النسبة في كذا وكذا وضع الكلام في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
وما وضعه خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها الجواب عن **قوله** واجيب **قوله**
في المطلق الى ان اشارة الى غاية الجعل ومنه الفهم ليس غاية له ولا يجاب بان الفهم اللازم لا
الموضوع فهم المفعول بوجه لوضوح حاله وضعه ولا يشبهه في تحقيقه بل انتظام القيمة **قوله**
ولا يبعد ان يقال بغيره انه لا حاجة الى تفهيد فان المتبادر من الاطلاق استعماله في الحق

المتضمنة

وراك

في المفعول والاشكال فيها لا يكون بدون القيمة **قوله** المفعول ما يتعبد به ويراد به مفعول
ضمنا او بعبارة سواء كان بحسب لوضوحه او لا فوجه فيه معنى المفعول والتفهم والاشكال
وغيره لما اذا اشكلت واراد به مفعولك وقال بعضهم المفعول ما يتعبد به **قوله** او
مفعول المعلوم او المجهول **قوله** او مفعول المعلوم او المجهول المفعول المفعول هو ان لا
يعبر بلفظ اليه في تقييد مونة النقل **قوله** او مفعول غير تقييد واللفظ في علمه الاحتمال
مع بعده لفظ الميل الى جانب المعنى والاشكال المشترك بمعنى المفعول فيقال معنى الكلام ومعين
واحد **قوله** فذكر المعنى بعد ما بينه على ان يكون المادف مخصصا في بدون الشرطية
ايضا لاننا قد سبقنا ان الشيء المشترك فتركه مستلزم لذكرها وذكر المعنى يعوم معنى الوضع لا
تخصيص شيء بمعنى ان ما يتعبد به ذلك الشيء هو الوضع وانما يقبله بالتي يدان ارتباط
المعنى بالوضع مما لا يتصور كالمادة عليه لانه لا حاجة اليه في قوله واراد بالتي يدان ارتباط
جعل الوضع بمعنى الصعود الى ان يقبل لانه في الحقيقة ويشوع امر التي يدان اتصاله وفيه
كش الاخر اذ بطل من جهة الوضع على ان ذكر اللفظ مفقود الصعود اذ فانه لفظ اللفظ
صعود قلنا في هذه ذكره الا ليعلم ان قوله لفظه قوله والالفاظ اللفظية والجمع وكذا اللفظ
الامر باللفظ فقط لما يدور عليه لعل ذلك ان يجعل الطبيعة مقابلية الوضع **قوله** بغير
حروف الباء او حرف يحدد باسماها لالف با تا دوح ح وفيها لفظ المعاني والمسا
قوله فان قلت قد وضع بعض اللفظ في غرض عن عموم تفسير المعنى وقد اجيب عنه
الاشكال بان ليس هناك في مقام نقض تعريف اللفظ بالالفاظ والظلمات **قوله** الى الا
مخصوص او مستحقة في حيث انها مستحقة سواء كانت في نفسها مفردة او مركبة وذلك
لان النقض الاو لا يتجسم على تلك الهيئة ولا يدخل في اللفظ والتركيب فيه وكذا لم يقبل
اللفظ مفردة بلفظ النقض انما فاته يتجسم على تركيبها ولذا قال او مركبة **قوله** فليس هناك
اذا في مقام وجه القيمة الى اللفظ المخصوص او المركبة **قوله** مالا يوافق لفظه من حيث انه

قوله

قوله

ط

لفظ في حيواتنا طوع حاد كونه علما بشخص في لغة مفردة لانه ليس له ذلك اللفظ الا بالاعتبار
 وضعه العلم وجوه هذا الاعتبار لا يدل على ذلك المفعول **قوله** وفيما نرى يوميات اللفظ
 موضوع الى ذلك لانك اذا عرفت عن شي بما فيه معنى الوضع وعلمت به معنى مفعول
 احاد صيغة فعل او غيره فافهم منه في اللفظ ان ذلك الشي هو مفعول تلك الصيغة
 حال تعلق ذلك به لا بسببه وانما قال يوميات لان الناحية تقتضي اقتضاء شيئا لظهور
 الى ادراكه **قوله** على تركه مثل فعله قتلنا قتلنا وهو جاز بغير المشاركة في المفعول
قوله ومفعول ما لا يدركه من حيث انه لا يدل على ذلك على وجه معناه المفعول في كلام
 الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفه للمفرد عند النحاة كلف المشهور
 ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمفرد **قوله** ولما ان التسمية في التسمية
 ولما ان التسمية ايضا في تقديم الوضع على الافراد كان لاحقا لا اعتبارا لافراد الابد
 اعتبارا للذات او ما يستلزمها وهو الوضع **قوله** حيث ان الصيغة المفعول فكتبت صيغة البنية
 الزمان للشيء الذي **قوله** فعله ان كان في المسكت في وضع ان قلت لو كان حاله كان
 مجنبه لما في قريب قايما في ذلك لانه ذكر عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال في
 التاخر عن الفاعل والمفعول **قوله** في ذلك المفعول في رتبة والى على تعيينه في الحال وقد
 تحققت هنا لان الافراد صفة للفظ بالذات او اذا تغير المفعول على تقدير جعله حالا
 عليه ولا خلاف ان الافراد للمفعول في الافراد اللفظ **قوله** او في المفعول تبع الشارح في قوله
 الحال في التسمية في التسمية كونه لا يقال لولاه حاله منه لفتحه عليه لان صاحب الحال
 نكرة لا تقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال جوار فان تقديرها عليه مطلقا ممتنع عند
 اكثر البصريين لما ينه عن كلام المصنف ايضا **قوله** فانه مفعول في المفعول واللقاء
 واسطة في كونه مفعولا وهو لا فاقصد عامر الحال وصاحبها **قوله** لا خارج المركبات
 فان المركبات الناطقة موضوعة بالوضع النوعية كما اشار اليه **قوله** فيجب به عن هذه الحالة

المكان
 لزوم

في التسمية

العلم في تلك الرجل ومنه رجل ايضا فان لام التثنية في التنوين في حرف الواو الثاني في
 ثناء التائب المنيحة والثناء وياؤه التثنية وعلامة التثنية والجمع كسرة وواو في قوله
 التوضيح وجاء الى اننا ايضا في حرف الواو وجاء الى اننا ايضا في حرف الواو وجاء الى اننا ايضا في حرف الواو
 الصيغة وانما على المفعول المقصود ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف في تسمية الرجل
 على تسمية الطالب لا سيما في تلك الحروف والواو في التثنية **قوله** واعرب باعراب واحد
 الى اعراب اعراب معنى تلك الحروف الاعرابية والبناء في الحاصل انه لم يغير الحروف في الجواز
 القايق فان الحروف في الاخرى قايمة لم يسمي الاعراب بل البناء المستحق للاعراب هو قايمة جعله
 المجموع كلمة واحدة قايمة اعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر في قايمة وبشرى وجعل في قوله دون
 الرجل ورجله والمثنى والجمع بالواو والقوت فان المعرب في الاول ليس الا بالياء والكسرة في
 الجواز الاول وكذا في الاخرى فان علامة التثنية والجمع فيها اعراب بالحقيقة وفيه تأخير
قوله مع انه معرب باعراب ان قلت ما توجب الاعراب في الجملة واحدة وتعدو الاعراب ليس الا
 لتعدد الحقائق ولا تعدو للمفرد في كلمة واحدة في الطلاق واحد قلنا قد يعبر في الاعلام
 الاحوال التي يقتضي الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كاتيات وقال صاحب
 البنية ان اعراب آخر ما تحكي في تسمية تاليف او كمالا في الآخرة مشغولا وانما في فارغا اظهر
 اعرابه في الجواز الفارغ في اظهر اعراب ما بعد غير الاستغناء في الغير فليس لعبد الله علما
 الا اعراب واحد **قوله** ولا يخفى ان العلم ان الفرض من علم الحروف في احوال اللفظ و
 تسمية اعرابها فاما جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلزم ذلك الفرض ولا يخفى ان
 ذلك لا محال لا يوجب ذلك ما بعد لثمة الامتناع لفظ واحد بل فيها اعراب باعراب اللفظ
 الواحد **قوله** لانه لا يقال في لفظ واحد ما مكث قالوا وفيه ان اردت باللفظ اذ في ما يطلق
 عليه اللفظ كونه الاستفهام لم يدخل في التعريف الا ما نزل من الكلمات وان اردت ما له نوع
 وحدة فيخرج عنه مثل عبد الله علما وان اردت خصوص واحد فلا يقال اللفظ عليه ان قلت

في التسمية

في التسمية

وبشرى

اللقطة للامانة والمعلوم من انما تكلم به دفعة قلنا كشيء في جوارح الكلام بعد الامانة
 بل يجب ان يتكلم به كذا الكلام الا ان يقال انما بالمرء ما تكلم به مرة وليس فيه ما يتبعه انما
 يتكلم به مرة يتبعه عن عبد الله علما كشيء على كاشف يمتنع ان يتكلم به مرة يتبعه قوله ويتبع
 متلقا به وبمرء قوله داخل اي مسمى ويجاز كدلالة لفظ ديزر المسموع منه وما بالمرء
 انما يتبعه اذ لو سمع ديزر من زيد حاله لم يظفر لانه اولم يدرك طاقا السيد
 من وفاته وجود اللفظ يعلم بالاشارة لانه اللفظ **قوله** لان الدلالة كون الشيء
 يعلم منه شيء آخر وثمة اقامه حقيقة ان كانت بسبب جعل جاعلا وطبيعة ان كانت
 بسبب دور الدال عن الطبيعة عند عرض حالها وعقلية ان كانت بغير ذلك **قوله** اي
 منقصة الدلالة اقامه الستة تكتل الستة بتأين احوال الاقامه واعتلا فاما مادة و
 صورة الكلام **قوله** من غير ان يعلم من السكون في موضع ثبات الاقامه ويتعلق قوله لانها قبل
 هذه الحصر عطف وتوجيه انه في قوة تقييد لما منها ما يربى بين التبع والاثبات لما يربى بين الدال
 وانما ابيت عنه ان عطف فالظاهر انه قطع اذ ليس لشكك الاقامه مفهوما محصلة سوى ما اخبر
 التقييدات **قوله** اما في صفاتها قبل التقدير هكذا لان حالها اولها اولها احوالات ولا
 ولا يقع ان تقدير الشرع ما يقبله الطبيعة السليم غاية القبول اما عطف على تقدير حالها
 الدلالة فلا يثبت مقام تعميم الكلمة ولا القوراة الكاحف والاول اسم وفعله يستند على
 عدم صحة الحصر على الاول وعدم الحمل على الكالات حال الكلمة لا يمتنع الدلالة وعدمها
 ولا انما لا يصح حمل عدم الدلالة على ما هي ان الفردية التي دعت الى التقدير انما كانت
 من الكاف لا ليقين التأويل فيه لانه الاول واما تقدير الذات فيمالي ما اقتضاها زيادته
 ان وكذا جعل ان يدعى الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام بمنع على ما حكموا
 به من ان الفعل في تأويله المصداق ولو وضع هناك المصداق لا يجتمع الى ما ذكره لكنه النظر
 الى المعنى يفتح عنه اذ ليس في معنى المصداق حقيقة ولا يخرج عنه حقيقة **قوله** من غير حاجة الى ان تمام

ان تمام الحق او مركب اليها قوله الحق استيناف لانه لما قال اما انما او كذا في ثلث
 قال اما الاول وما كان فقال الحق في الاول اما انما او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية
 وكذا ان تطفوا ولا تم جعل الجوابا وكذا الحاشية قوله الحق الاسم والاول والفعل **قوله** لا
 الحق في اللغة الطرف ثبات في الروايات او طرفه **قوله** ارجاب متابا لكلام والفعل لم يتك
 او في جانب من الطام لانه قد يقع جازا لا يجوز بل لا يجز **قوله** ان يفتح في ذكر المعنى المدلول
 عليه بنفسه في الغم عننا لما اعتبر والمقارنة في الغم عن كلمة خرج عنه هذا الفعل ما يتبعه
 باعد الازمنة بحسب التحقيق كقرب مصدر وما يكون بينه وبين الزمان تبت في الغم كضارب
 امس وما يكون متاخر في الغم كانه لا يكون فصار ما عطف عليه كما اذا اتفق مع فقام ضا
 فقام الزمان **قوله** ما خوذ من السواي سم اسما حال كونه ما خوذ منه واصلا سموي لانه التبع
 خذفت الواو ثم نقلت حركة السين الى ما بعده ليصح الوقف عليه في اية بهمة الاصل لما يلزم
 الابتداء بالسكك كاستحالة على اخويه ولانه يربى في المعج **قوله** وقيل من الوسم ويدفعه شتاق
 سم وجمع على اسماء فانه لو كان لا قبل لكان فعله وسم وجمع او ساما وارطاب لعل بعد
 لتفهم الفعل فيكون من قبيل شية الدال بكم المدلول فالا وقد علم الواو لا ترض لتبنيه
 من يجوبه الاشارة او للمعطف على المحض لانها او للمعطف على العلم بالاخص والحق
 اقاده الدليل او علم انحصار الكلمة وقد علم او بوجهه وعلم هذا التقدير محتمل ان يكون
 الواو للمحال قال بذلك ابتداء كاستعانة ووضع اسم الاشارة الى استحقاقه التعليل بحدوثه فالجواب
 في الازمنة ولما في الكتاب واختار ذكره دون هذا اشارة الى استحقاقه التعليل بحدوثه فالجواب
 لكل واحد منها اضافة الحد الى كل بعينه الكلام ويجوز التصريح بها واضافة كل ايضا الى واحد
 بعينه الكلام لكنه يمتنع التصريح بها لما حقه قدس سره في بحث الاضافة انه لا يلزم فيها بعد
 بعينه الكلام ان يصح التصريح بها بل يكفي اقادة الاختصاص الذي هو مدلول الكلام كقول
 وكل رجل وكل واحد ومنه قوله منها للتبسيط والجار والمجرور منه لقوله واحد **قوله** وليس

الحمد

بالحدود هنا الحرة فلهذا الفقه فان الحد عند الاداء ملوالم والحد هنا او هو هذا المتنا
 لا انما كبر منه ما به الاكثر ان وجابه الامتناع لا يستلزم ان يكون متابلا للوسم **قوله** ولعله
 المحرور في اللغة البنية فيه خبر كثير عند العرب فارد به الخبر بما اذا فتمت في الذم لا دور
 دورا ولا كثر خبره في المدة له دوره وذلك لان العرب اذا علموا شيئا بسوءه الما لم يتجاسروا
 فقهوا ان غير لا يقدرون عليه وقد يقال ان القام للتعجب والردا للبس والمعن تجبوا عنه لئلا
 رتبته بكاملا في العلم والقدور كما لا غير ذلك من الصفات الخفية **قوله** الكلام لم يعط
 السابق لانه فصل اخر من الكلام **قوله** في اللغة ما ينظم به ثم انتهى استحقاقه فيقول كلمة
 كل ما كان على علمه ان في الاصل لما يعطى **قوله** لفظ مقفلة تقف الكلي في **قوله** او يكون
 كل واحد منهما في نفسه فان التثنية اختصا المطف فانه قال كلمة وكلمة فيله وتوجد
 ابتداء لكسنة ان لم يجمع الى هذا التاويل لان المتكلمة بالكسر مجموع العلمين والاسناد والاسناد
 مجموع العلمين ولو جعلت بمعنى مع اجتماع الى ان يا ويا ان يقال المتكلمة بالفتح كل واحد من الاس
 الثلاثة ولا يجمع ان لهذا القول من على جمل العينة جنس لا في الشرح اجمع الى التاويل **قوله**
 خلايلهم اتحادها فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط **قوله** او تقفنا حاصلا بسبب وجود
 ان يكون ابتداء للاصاق او تقفنا ماصفا بالاسناد والاسناد نسبة احدى العلمين الى
 ضم احدى العلمين او نسبة مولى احدى العلمين **قوله** حقيقة او حكما العلم الحكيم ما يعبر
 وقوع مفرد موقف لا يقال في جمل الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط في الجواب
 على زعم المهر وذكهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الكلام وقالوا لا يثأ في ذلك الا في
 التميز او في فعله وان لم يوجبه الدليل بين الشرط والجزا او حقاقة السبب في عنده قطعا
 او لا يعبر بالتعبير عن شرط الشرطية بمفرد والدليل على ان الدليل بينهما صدق فذكر ان
 شرطية في تنك وان لم يوجد منك قرب الى طيب **قوله** بحيث يفيد الى طيب وفيه شأن ان يفيد
 انادة الى طيب فابوة يفيد المسكوت عليها اى سكت الكلام عليها لم يكن لا ملى العرفي مجازا

الكلمات

الكلام ويترجم ان لا يكون
 الكلام لفظا حقيقيا بل مستوحا
 ولو لم يجعل جزءا

بما تقتضيه ونسبنا القصة باب القابرة قد دخل معه اسنادا والجملة الواقعة خبرا او صفة
 او صلة ووجه ايضا اسنادا والجملة التي علم مفهومها الى طيب **قوله** حاجت الماشا الفرق اما
 الى جهة العلمين ومهل فلم ينجح **قوله** سموا الحان خبرية او محكية بامانة الواقع **قوله** انما
 اخرى محكية بامانة الواقع قوله حكم العلم المزدون لان النسبة في تلك المركبات مجمل فيجب ان يفهم
 بما يفيد الارجاء وطول المرد **قوله** افعى قايما لا ب **قوله** فانه حكم هذا اللفظ ولا يعبر بالقوله
 بان الالف في موضوع لا نفسها في لا يجتمع الى هذا التاويل الى حقاقة السبب في نفسه
 الالف في غير ذلك على نفسها الى كل محضر بانفسها لا بد والى من اسبب في حكم عليها وشر
 سمات فليست بالوضع لثبوتها في الالف في الماهية ودعوى وضع الماهية لانفسها لا يتقدم
 عليها فيمكنه في جاحث الالف فان قلت اذا لم يكن الالف في موضوع لا نفسها فيمكنه انما
 فكيف يفيد الاخبار عن حقوق التنوين لها قلنا ان الالف في الماهية في ما ويليها الاسم
 المفرد قبل احكامه وخواصه وان الاخبار عنها وحقوق التنوين لها من الحفاص لا اضافية
 لكلام بمعنى انما لا يوجد في غيرهم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم
 يكن كذلك فاجاز الاخبار عنه وحقوق التنوين به والالف في الماهية وبقا الاقدام وذكر مثلا
 فتورض في جوق وضرب فعل ماض وجب ممل **قوله** اعلم ان الكلام المصطلح ان كونه في
 زيدا قايما يجموع كلام ولا يجمع انه يلام عليه ان تلاب تحقيق افراد من الكلام في هذا التركيب
 اخبارا او اوصافا او جملة فتمية فان الكلام مخرج جواب القسم والجملة التسمية للتاكيد او
 فان الكلام ملوالم على ان علمهم واما على التحقيق فليس شيء من الشرط والجزا او طابا بل الكلام
 ملوالم **قوله** فملا في الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لا هو المقصود
قوله ذكرنا الكلام اشار به كونه الكلام لا الى نفسه او الى التسمية او الى الاسناد ولا فيله
 لان الكلام مسبوق للكلام ويجوز ان قد لا يثأ في اشارته الى تقيم الكلام بعد تقرر
 طان قوله وهو اسم وفعل وحق تقيم للكلمة بعد تقرر بقا وانما صرح فيه بارادة الحصر للعلماء

بإدائه

بشأن المحركات التركيبية العقلية من الأئمة من جهة واحدة **قوله** أنما نحن مبين حقيقته وأما ذكر
من قبل تحقيق العام في نفسه من الخاص فلا يلزم اتحاد النظر في المظهر وأما تقدم هذا الوجه
للتحقق من جهة التقديم **قوله** أو في نفس اسم الأئمة على الاسم على الفعل مع أنه أشارة إلى
الجملة الفعلية لا تحقيق الاسم التقديم وأما تقدم الفعل على الاسم كما في بعض فقه موقفة
الذكر للعراق لتقدم الفعل على الفاعل **قوله** بتقدير ادعوا المنقول إلى الأئمة قبل التقرير
أو بعد **قوله** أو الجملة والآخرة في التوفيق للركب والروايات الأربع والقرينة على ذكر جعل الاسم
منه إقام المصلحة **قوله** كما ثبت في نفسه جعله صفة لمفعول متساوي جمع في المفعول أو المفعول
والجمله في المفعول أو حاله في نفسه مع يكون معناه على الأول ما ذكره في حدوده
وعلى الثاني ما ذكره في معناه في حد ذاته لأن جعله في بعض التباين خلاف مذهب الحنابلة
غير مشهور في التفسير وإن الدلالة الوضعية غير ثابتة للقطعة حد ذاته بل هي ثابتة له
بالقياس إلى الوضعية مع أن صحة تلك المتأنيبة على قصور دلالة الحرف ولا تقتضيه إلا مع
لا حتمية تصور والتفاني في الغير وذكر الاحتياج قبل الوضعية السابق على الدلالة بالو
لم يثبت حجة أخرى بالذات ولا يلزم من ذكر قصور الدلالة فإن كثرة إرادة المتأنيبة في
على تصور الغير وكثير منها يحتج في تعامها المصنعة كتحقق المدح في القالب والخطاب
والخطاب في غير الخطب والمطعم والأشارة في اسم الإشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المص
على شرط لفظي لأن أو غير ما لا يستلزم قصور الدلالة كما يستلزم ذكر القصور توقف على التا
والفاعل **قوله** ما ذكر على معنى باعتبار ما في نفسه أو ملحوظة حد ذاته لأنه في نفسه غير ملحوظة
كقولك الدار في الله والدار الملحوظة في حد ذاتها أو ملحوظة في حد ذاتها أو ينتب إليها
منها الحكم في حد ذاتها باعتبار ما خارج عنها من كونها وسط البلد أو قرية من بيت العلمان
اعترض عليه الشيخ الرضا بأن قولهم في حد ذاته على معنى غير تعييف قولهم على معنى في نفسه
ولا يتقارن مع قولهم في الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غير كذا بل يتقارن في نفسه ويمكن

ويمكن أن يتقارن بان ليس مقتضى أن يكون في الموضوع واحد بل لا يقتضيه ذلك لا ذكر
المفعول ملحوظة في نفسه وملحوظة في غيره مقتضى اتحاد الدار فإما غير قابل لأن ينتب إليها
فيكون من كونها متساوية حكمها وكذا حكمها بل مقتضى التشبيه بينها باعتبار تارة وعدم اعتبارها
أخرى وان امتياز **قوله** على أن في الخارج موجودا على أن الموجود الخارج قد يكون وصفا
لأمر باعاده وقد لا يكون كذلك الموجود في الوقت قد يكون تارة تابعا لأمر الملاحظة وقد
لا يكون وفيه سببية المفعول بالجوهر ويظهر وجه آخر لاستحقاق اللفظة وهو أنه لما شأ
المفعول الحر والقياس إلى الأمر الوضعية القائم بالجوهر التباين مع أن ينسب إلى ذلك الأمر بلغة
في ما ينسب إليه من المصلحة بلغة في المستعمل لما شأ الجوهر مع أن يقال أنه في نفسه معناه
لم يكن في غير ما يقال أن الجوهر قائم بذاته بمعنى أنه غير قائم بمعنى **قوله** والآن للملاحظة غير متساوية
المفعول والحداد بالغير هو المتعلق **قوله** فلما يصح الشيء منها إذا الصالح لها لا يكون إلا ما هو متعلق
بالذات بديهة **قوله** ملحوظة في ذاته في نفسه بقوله مستقلا بالمعنوية **قوله** من غير حاجة إلى ذكرها
لأن المتعلق لا يجال الدار لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء
ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفت بالشيء كفت دلالة من جملة ما هو
ملتفت بالذات فإنه لا بد من ذكر متعلقه في نفسه أي ليس عليه قوله لا حاجة في الدلالة
عليه من ذلك **قوله** وطرا هو المراد بقولهم على أن الكلام إلى معنى أن ليس مرادهم يكون المفعول
في نفس المصلحة أن مدلولها هو في الكلام عن الجوهر ويدخل في فيه بل معناه أنها إذا انتقلت
وعدت إلى مدونة الاسم انتقلت معها المصلحة إليه فطان قال المصلحة كلف في إذا انتقلت إلى فيه فلفظ
فيل أن المصلحة في نفس المصلحة وما يقال من أن الحرف من في غيره فمعناه أنه إذا انتقل
إلى مدونة الاسم لم ينتقل معها المصلحة فطان قال في كلف في إذا انتقل إلى فيه بل يقال
أنه في غيره أو في نفسه **قوله** من حيث هو حاله بين الرتبة والبقوة لا من حيث هو هو و هو معنى قائم بالرتبة
بالقياس إلى البقرة **قوله** وجعل آية لتعريف حالها أو لتعريف في نفسه لأنه لا من حيث هو هو بل في حيث

أن حال

نقل

للمفهوم من متواليات **قوله** لو كان معنى غير مستقل بالمفهومية اى معنى ملتبسا بالبيان
قوله لا يمكن ان يتعلق الا بذكر اعملا يمكن ان يتعلق السامع الا بتعلق متعلقه فلهذا
 ذكر بغيره لان تعلق النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور المفهومية محضها و
 ذكر التعلق لا يمكن الا بذكر المتعلق وحيث يكون ملتفتا بالذات والعموم وضعه فان كان
 وضعه عاما لا يقيد المخصوص بدون تعيينه وحيث متغاوتم به المخصوصا كقوله المخصوص
 غير الناب والمفهوم غير المتكلم والاشارة في اسم الاشياء الى غير ذلك فذكر المتعلق في ال
 بنية النفايم **قوله** ونظرة موضوع لكل واحد من ثباته لانه لا يستعمل الا في ثبات
 ويعلم الوضع بالاشياء والتوابع مجازا لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه في الظاهر ان تلك
 البنية ثبات اضافية لا حقيقة في قبل لانهما خصصا لمفهوم الابتداء لو خلت شيئا واثباتا
 الا في اوله مما لا شاهد عليه والنظر ايضا انما يجوز ان يلاحظ قصد الكثرة لا يبيح معنى في
 قبل ان معناه ليس من ثباته ابتداء بل ابتداء من لوازمه وان في نفسه باية عن الاشياء
 اليه قصد **قوله** واذا عرفت هذا علمت وعلت ايضا ان كملوة المعنى في غير ذاته المتكافئة كلمة
 اخذ عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله** فلهذا المعنى الاخرى كون المعنى محذورا في نفسه وذكره
 الى جميع هذه العبارات الى ما طوالت المشوك وحلها على ملكا احتيازا الى من في اخوه **قوله** وارجاع
 النظر الى المعنى ان لم يعرف عن النظر بارجاع النظر الى ما طوالت المشوك وحلها على ملكا
 الى **قوله** لان معانيها مفهوما كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال له لان كثره يصح الاجابة عنه فلهذا
 وحيث وقدم وخلق او الاجابة بها مع انها لازمة النظر فيه لانا نقول المفهوم المستقل يقتضيه
 معنى الحكم عليه او اذا اخذت حد ذاته ولا يقدر في استقلاله متناع الحكم عليه او بما يرضيه
 مسوا لان ذكر الغرض في المدلول ما يدل عليه كنه او خارجا عنه في النظر في المذكورة فان
 معنى النظرية داخل في الاول خارج عن الثاني **قوله** لكنه لما جرت العادة بان يسميها الى المعنى ان
 العادة جرت بان يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان استغنى المخصوصية في ال
 صافية

الاضافية بخلاف الطرف فانه لا يجوز ان يكون مستقلا مطلقا وان استغنى المخصوصية
 من جميع صوره الضمنية والابتنج الاخبار عنه في بعض الاخبار عن ابتداء البرهنة وفيه
 تامل **قوله** باعتبار معناه التفتت بغيره اراد بالمعنى ما يتلوا المعنى التفتت فيدخل فيه التفتت
 ويحتاج الى خروج بقوله غير مقترن ولو اريد المعنى المطابق لم يدخل فيه لان المعنى المطابق
 للفعل باعتبار اشتاده على النية غير مستقل فلم يصح الا ان يخرج بقوله غير مقترن قال باحد
 الازمنة الثلاثة بغير زمانا ان فيه زمانا قبله وبعده وشهدا اى ما كنت مؤتمرا في
قوله وهو عطف بعد معنى للمعنى او حاله وهو بعيد **قوله** والمراد بعدم الاقتران ان
 المراد بعدم الاقتران ان المعنى المستقل ان يكون ذلك عدم محجب لوضع الاول والوضع الغير
 المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه بدو بنية علمين
 لان معناه هما العلمانية غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة في الغام عنها محجب لوضع الاول
 ذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسما والافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة الثلاثة
 محجب لوضع الكثرة غير مقترنة باحد الازمنة في الغام عنها محجب لوضع الاول وهو وضع اسم او مركب
 اضافي او جارا ويجوز ان يسلط خرج عنه الافعال المسماة في الزمان لان معانيها وهي محظورة
 عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه محجب لان معانيها بعدا لا سلا في انشاء
 وتلك الحكم الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة محجب لوضع الاول ويمكن ان يدعى بان المراد
 لما كانت اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال
 ليس ما يتاخره الانشاء وهو محجب الوضع الاول مقترنة وذلك ان تقول المراد بعدم الاقتران
 عدم اقتران المعنى المستقل محجب لوضع الاول فدخل فيه بدو بنية علمين لانها محجب الوضع
 العلم غير مقترنة باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسما والافعال في الوضع الاول بالاضافة الى المعنى العلم
 وتكون الحكم بانيها محجب لوضع السابق بناء على التقلب فانها محجب لوضع قوله يكون مركبا
 وخرج عنه الافعال المسماة في الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء الحكم الانشائية والى

كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال المتكاملة ولا الافعال المتساوية المتكاملة
 بعيدا عن وضع للمصطلح يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولذا لم يجز ان يقال
 شبيهة اسما والافعال بانها بمعنى المصداق والافعال لا توضع لافعالها موصوفة
 للافعال الاصلية لانه لا يمكن ان يقال ان الفعل هو الفعل او ان الفعل هو الفعل
 لم يحظر بباله لفظة **قوله** فدخل فيه اسماء الافعال التي هي على ان قالوا انما كانت
 بافعال اخرى لانه لا يمكن ان يقال ان الفعل هو الفعل او ان الفعل هو الفعل
 كون بعضها ظرفا وبعضها جار مجزى **قوله** فخره يد فانه قد يستعمل مصورا فخره ويد
 وهو مصور او مصورا وهو يد فخره يد فخره يد فخره يد فخره يد فخره يد فخره يد
قوله او غير ذلك ان ثبت استعماله مصورا لكنه يشبه ان يكون مصورا في الاصل لانه قد
 يدل على كونها منقولة الى معاني الافعال عن اصلها ما يكون اصلها المصداق المتكاملة
 بينها وزنا ولا يلحقها باخرها فيكون خذو يد زيد **قوله** على وزن فوقات فاصلة بينهما
 كقوية منه قوس سراج الدجاجة تعوقى او تعيق فوقات وقية على فعلك فعلة وفعل
قوله اما على زيد او تقدم عليك زيد او الزم **قوله** فانه على تقدير كونه اكد وهو الرابع
 على ما قيل فانه لا يمكن ان يكون حقيقة ولا مستقبلا بل هو في الواقع خرافة لا يمكن
 او للقرآن مبتدأ على قال صاحب الكتاب في قوله في هذه النسخة يقول انما لا يبعد ان
 يقال فيهم ان المذكور اقل من المتروك **قوله** منها بصيغة جمع الكسرة على كثرتها التي هي
 العشرة قالوا انما يتلوه في رواية ثلث عشرة **قوله** وهذه التبعيضية بقرينة دخولها على الجمع فلو دخل
 على فرد لما كانت ابتداءية اتصالية يشهد عليها فوكروها في النسخة او في النسخة لا يتبع
 بفهم هذه ان لو لم يأت بمنه لما كان الحكم صحيحا لكنه عارضة التنبيه مع انه لا يصح ان مرتبة
 اقل من اكثر من عشرة لانما تقول لا في لزوم ذلك ولو سلم فلان ان اقل مرتبة العشرة او لا
 فمن بينه وبينه في العلة في جانب العلة والشرس لم فكثير اليوم كل منهما في مقام الآخر فذلك

فذلك في غير غير **قوله** وخاصة الشيء ما لم يخص بولا يوجد في غير تقييده بغيره
 جزا السليم وانما لم يترك ما لم يوجد في شيء ولا يوجد في غير اشارة الى المناسبة بين المعنى
 اللغوي والعرفي باحده فانه لم يتجسس عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها
 عن بعض ما عدنا وهو الجنس والعرض العام ولكن ان يخصص لفظة ما للخارج المحول
 بشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لولم كانت بالمعنى العرفي على ما هو ظاهر الامر والطباق
 الشراعي عليه وبويرة لفظة المحول لما كان عند كورن منته فيقول الماسحة المشهور
 ومع ذلك المبدأ او اراونا المشتق قال ودخول الامم الى العام باعتبار دخولها وانما قال
 ذلك لان المتبادر منه الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك مجببا لانتفاء والاتصاف بالعام
 بها وبقرينها **قوله** اعلام التعريف احرازه لام الامر ولا الم ابتداء فلما كان العام فيها
 يدل على المصداق اليه او للمعنى الى رجه او للذات والتمييز بين اللواتي لا يمان كما يستعمل
 اللفظة فيه **قوله** لما كانت شاملة للعلم في لغة حمير ومع قبيلة من طي وشاملة ايضا لغيره
 لكن لم يقرضه لفظه لاختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنفاء ليس لا يفيض الا بالاسم
قوله في مثل قوله في جواب حمير قال انه امر اصحابه في امير **قوله** بعد شدة ولا
 ببعض اللغات ويجوز ان يقول ان العلم ليس للتعريف بل هو بدل منه لام التعريف **قوله**
 وفي اختياره اذ في هذا اختيار العام على حدة في التعريف اذ في اختيار العام على الاطلاق والعام
 عند الاشارة **قوله** في العام وحده لان تعين التعريف التفسير ويبدو في ساكنة فكذا
 دليل تقييده فيوافق النقص في الدال ويتوافق دليلها **قوله** زيدت عليها مائة
 الوصل مفتوحة مع انما مذكور في سياق المواضع لان الحق فيها مطلوبة لكثرة الاستعمال
قوله انما او كمال وايضا لولم يكن كمالا لان المناب كسر الهمزة وفيه ان يحد في قوسية
قوله انما الهمزة بضمته شذوذا في الوصل والعلامة لا تحذف **قوله** لانه تعين
 معنى سمعت عن بعض الافعال فانه قد عرفت عن بعض شذوذا المختص بضم الهمزة ان العام

الدخلة على اللفظ الواحد به معناه فلهذا يتعين المعنى المستعمل ومنه في اللفظ الواحد
 لا الام مطلقا فاما قد يدخل على اللفظ ولا يتعين فيه ولا عهد ولا جنة في اللفظ الواحد
 على المعنى بالتعريف لللفظ **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة معكنا قالوا اما وفيه انما اراد
 باللفظ بقرينة معناه الحقيقة لزم ان لا يدخل اللفظ على الاسم مستعملا في معناه الجارية وليس كذلك
 ولو اراد بهاد لانه غير ضمنية لزم جواز دخول اللفظ على الفعل الجارية عنه الذات والنية
 ودخولها على اللفظ لان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكنه لا
 عنه ودخولها عليه الجارية التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلما حالته معنوية او يقال لا يصح
 من يد الفعل عن النية **قوله** وكذا سائر الخواص اعلم ان تلك الخواص لما انما ليست شاملة لشيء
 اكثر خاصة حقيقة بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذ لم يرد به معناه فمع اذ اراد به المعنى
 لا يوجد فيه ولا ذكره ببيان الاطلاء والانتفاء ثم اعلم ان اختار من الخصال لان كلما
 متضمنة لخواص كثيرة فان الاسم متضمن لانواع التعريف واللفظ معنى لا اختصاصا ورواها
 وفي كثيرة والتعريف لا اختصاصا اضافية ومعانيها والاضافة لا اختصاصا كونه معنوية
 ومضاهيا اليه والتعريف والتخصيص والتعريف والاسناد اليه لا اختصاصا كونه موصوفا
 واما في مفعولا وميزة وايضا لتلك الخواص ورواها كونه موصوفا في علم المعاني لا
 يوجد في غير هذه الخواص **قوله** ومنها دخول اللفظ في اللفظ الواحد على اللفظ الواحد
 اليه وانه يكون عطفيا على اللفظ لفظا او محلا ولو اراد باللفظ موصوفا لكان عطفيا على
 دخول اللفظ وليس عليه التنوين وانما تقدم اللفظ على اللفظ للتنوين مع انه يبينه وينيل اللفظ
 مناسبتا التقابل لانها اذا اجتمعت كلمة في التنوين مناسبتا عند الوجود واما تقدم اللفظ
 عليها فلان اللفظ موصوفا واما تقدم اللفظ على اللفظ فلان اللفظ موصوفا في اللفظ المعنوية
 في الدلالة على الاختصاص واما تقدم الاسناد اليه على اللفظ فلان اللفظ موصوفا في اللفظ المعنوية
 فلهذا كثيرا **قوله** لانه انما هو في اللفظ الواحد وفي اللفظ الواحد وفي اللفظ الواحد

الدلالة

ليس اللفظ
بيان

الاسم يعنى الاول في اللفظ **قوله** واما الاضافة اللفظية او اما الجارية ليس الا
 الجارية الاضافة اللفظية فلما تارة اولاد لا يكون الا فيما كان في علما او مفعولا واللفظ
 والحر فلا يكون كذلك **قوله** بان يختص اللفظ بالبيان التي تارة بانها متصورة على وجه واحد
 ان يختص بغيره متباه لكانم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المتباه
 ليس الاضافة لان اللفظ لا يعدم استقلال معناه غير صالح لان بعضا واليه شيء وتاينها
 ان يرد على الاسم بان يدخله والفعل **قوله** والمراد به كون الشيء مستندا اليه لا كون الاسم
 مستندا اليه بل يقتضيه سياق الكلام والافعال الحكم عن النية وتوجيه ذلك ان الحاص
 قد يرد به الحكم عليه لا بخصوص بل بنوعه فلما قالوا اسناد اللفظ الاسم ومطلقة
 وقايد هذا الاداء انه اخر من ان يقال كون الشيء مستندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا
 له في الاختصاص وهو الشيء وان الحكم المتعلق بالاضافة فيغير قبل الاضافة ثم يغير
 الاضافة لما يقال في علامة الرجل حقيقة ان معناه علامة الرجل الحقيقة واللفظ مضاف
 اليه مختص به فالاضافة لتأكيد الحكم فكذلك نقول فلما ادعينا معناه من خواص الاسناد
 لا شيء وذلك ان الشيء هو الاسم وبالملة ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان
 ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول يرجع الى الشيء المذكور
 في الجاء اول اللفظ يعنى **قوله** لان الفعل يبين ان العاقل لا يخلط معنى الفعل من
 الى شيء او مناسق اليه شيء فلما كان صالحا للمعنى بل في **قوله** من التعريف والتخصيص المراد
 بالتخصيص تفصيل اكثر من الافراد ولا يرد بالفعل الا الطبيعية فلما يفتقد التخصيص
قوله وفيه تأمله لجواز ان نقول يوم ربيع ايه نفس الطبيعة ولا يشبه في ان هذه الاضافة
 للتخصيص ولا يخلو ان هذا النوع جاز في الفعل كالتخصيص باللفظ في الحال ان قلنا جريانه
 فيه باعتبار معناه المصكرو وهو معنى اسم نائم يوجد الا في الاسم فلما المعنى المصكرو
 سواء كان في قايده المصكرو والفعل صالح لذلك التقيد وكيف لا والمعنى المصكرو في اللفظ

قوله

عليه بالعدل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الا انه لم يزد فان الربط المذكور للمعا
 الالبسة المردودة **قوله** والتحقيق وذلك بمحض التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في
 منه ذلك في اخوة مما احسن الوجه في علمه **قوله** وانما في الاضافة يكون الشيء
 مضافا الى ما لا ينعى ناعته للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله في مقابلة كون الشيء
 مضافا اليه اولاد ليدل على تقدير اليه والعطف على الاسناد وبعده لقوله فتدبره قال
 بتدبره في اطلاقه ولان المهر في عباداته المفصلة بينه وبين الاحتمال بحيث قال في النص
 كذا في معنى من خواص الاسم الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان مضاف الى
 الفعل وانما ايراد المضاف او ايراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتأويله كالمصدر انتهى ان قلت
 كيف يصح ارفاق الجميع من الاضافة قلنا لا يشبهه ان يحد بين المضاف وحاله معينة تارة الى
 طرف وتارة الى اخره فلهذا يدعى انما يجوز ان يتصور بوجه من خصوصية الطرف وان لفظة
 الاضافة موضوعة لها اريد عن ان اطلاق الاضافة على قدر منتهى مجاز فيه وعلى الجميع على ان
 على سبيل البدل بعد **قوله** لان الفعل او الجملة اشادة الى اختلاف القولين في علمه الى الاول
 لما تعللنا وذهب بعضهم الى انك قال الشيخ الرضوي ان المضاف اليه لفظ في نحو انتك يوم
 قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده لما ان الكمية في قوله انتك رتبة الى الاية على المضاف
 اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملة **قوله** وقد يقال ان هذا قولنا في القول
 ينبغي ان يكون من القولين شيئا لئلا ينفك السابق من اختصاصه الى ان لا يلزم الاضافة
 اليه واختصاصه الاول مستلزم لاختصاصه المكنون وثالثا فيقال في قوله المضاف اليه المضاف
 اليه كل اسم ولان معنى الفعل لما ذكرنا ما يابى عنه الاضافة اليه لما يابى عنه الاسناد اليه قال
 الشيخ الرضوي قيل والرديل على ان المضاف اليه هو المفعول والمضاف اليه مع فاعل الفعل من
 التعريف نحو انتك يوم قدم زيد الحار والبارد واما انما قلنا ان في قوله من المضاف وجميعه مثله
 في كل هم قال هو موصوف من الاعراب بمعنى الاظفار او الازنة او هو على لفظها المكمل والاول
 قول

ب

ف

و

ففي القياس او من اعربت الخاتمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظلال الاعراب **قوله**
 باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس موصوف بكثرة الراء كذا في الايضاح وفيه انه
 لو جاز اخذ صيغة منه جاز ان يكون اسم ملحق لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره
 قال وبني من البناء المقصود فيه الوارد وعدم التغير وذلك لانه يشبه صوغه في قالب
 مبيته لا يتغير بالبناء قال في العرب الغاء للتغير والمصحح لدخول الموضوعات للتعقيب
 على المغير كون ذلك المغير بعد ذلك المغير **قوله** الذي هو قسم من الاسم بمعنى ان اللام الواحدة
 على قيد القسم للعدد والاشار الى القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاك احوال
 الاسم واقسامه **قوله** اي الاسم بقرينة المقام وينبغي فيه ما يقال من ان التعريف غير
 مطرد لانه يصدق على معنى الاصل انه مركب لم يشبهه من الاصل لان الشيء يشبه ولا يما
 نفسه ولما يندفع ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذا عامل لم يكن
 الاصل فذكر الاسم لتحقيقه وقيل في دفعه ان لا يلزم ان يشابه الشيء لنفسه لانه اقسامها
 ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة
 للبناء وحق المشابهة منفية عنه واللازم الدور والزم ان يكون بناءا وما يضاف للمناسبة
 لا بنفسه **قوله** الذي مركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويشتمل على
 على مجموع المضموم ويشتمل على المركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد والمعنى الثاني مجموع قام
 زيد لما يقال لاحد المضمومين زوج ولجميعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو
 المعنى الثاني والاول في التعريفات مجعولة على المتبادر فالظن صدق التعريف على مثله بعلبك
قوله تركيبا يتحقق معه عامل لم يقل تركيبا مع عامل معنوي وتبعد ان يراود تركيبه مع
 العامل انهما مع بعضهما محققا العامل معه **قوله** الذي لم يشبهه اى لم يماثل في الاشياء
 الذي هو المشاد كذا في الكيفية بان المشابهة التي هي اعلم منه لان المعنى في ذلك وذلك
 لان معنى الاعراب هو الكمال لا خصوصية الاول ولذا قال المبنى حان سب **قوله** مشابهة

ع

ل

ب

م

مؤثرة في منع الاعراب مبنية في تحت الجنب فلما يلزم في التثنية جملته كما يلزم في التثنية
 بالمتابعة التي لها قوة ولم يبق في القوم عرضا واسعا وليست بمردودة **قوله** في المبنى الذي
 هو الاصل في البناء لم يفسد الاصل البناء لانه بمنزلة المبنى لا يفسد في التثنية لان اصل جميع
 البناء وانما الاعراب فيها يعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صفة العبادات عن التثنية لان المتأثر
 منه بمنزلة الاصل انه يمنع وذلك بحسب الاصل دون العروض والمتبادر منه ما اصل البناء او
 اصله ان يبنى سواء يبنى على ما اصله او عرض له الاعراب **قوله** وهو لما في الجملة في المصنف
 وادبهم في الجملة من حيث هي جملة **قوله** فاعية العلامة التي تتبع ان العلامة اكتفى في تحقيق
 المور بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجوب كونه في قام زيدا ولم يوجد كونه
 والمصنف لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجودا كسبها التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب
 ومع التركيب وتحقيق العامل معه وعدم المشابهة بمنزلة الاصل **قوله** عند الجمهور كما نرى في
 في ذلك من لفظ المور ووجود الاعراب في افرادها فتكون حقيقة التوفيق وذكره ولم
 يعرفوا انه من عوارض المخادقة **قوله** فان المخادق باطل ما كذا كذا او معرفة يتبع والتمس
 منهم مستغن عن تعلم ما بعده المدة وورثته محلا في علم يتبع اصلا ولم ينعوا حلا بها فاما
 محتاج الى تعلم المدة وذلك التعلم ان كان مع الديق فذلك التعلم على النحو الثاني
 وان لم يكن معه فهو علم النحو او علمه عنده على اختلافه **قوله** فالمصنف من معرفة المور
 اشادة الى ان ليس في نفس التعريف في قابل الفرض في المقتضى من التعريف وبيان ان المصنف
 من نفس المور ان يعلم المور بوجده لان يكون وسطا للحكم بان هذا وذكر ما يختلف
 آخر باختلاف العوامل بان يقال من مذهب المور وكل مذهب مما يختلف آخر باختلاف العوامل
 فهذا مما يختلف آخر باختلاف العوامل ولا يشبه في حصول الوجه الصالح من نفس المصنف
 لشيء ان يقال في زيد قام زيد مذهب المور كسبها بمنزلة الاصل وكل مذهب مما يختلف آخر
 باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخر باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخر باختلاف العوامل

نحو

الادوات

الوجه ان المصنف من صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في المور او لانه
 ضمنه ذلك لانك اذا قلنا زيد المثال المذكور مذهب او ما يختلف آخر باختلاف العوامل
 وكل مذهب مما يختلف آخر باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخر باختلاف العوامل
 ان يكون المصنف غير النتيجة والصنف مقدم والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة
 الديق فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اثبت ان المصنف بقوله من معرفة المور او من معرفة
 ان هذا اذا دل النتيجة بقوله ان يعرف ان الذي مذهب او ما يختلف آخر باختلاف
 العوامل ولا الوسيلة بقوله حاصله معرفة هذا الاختلاف في تعريفه بسبب مفهوم التثنية
 وتعرف مفهومه به فان التصديق بان هذا مذهب يتوقف على تصور المور الحاصل بسبب
 بالاختلاف ولا يقال المصنف جملة والنتيجة منفصلة فلما يلزم تقدم الشيء على نفسه لا نقول
 لا مدخل للتفصيل في التعريف فان الحكم بنفس المفهوم الاختلاف متوقف وطع واحد
 في صورته الاجمال والتفصيل وظنا لا سعة عليه **قوله** حقيقة او حكما المراد باليقول
 الحقيقة بتدورات الباق والتبديل الحكم بتدورات لالة المقصود مع بقاء الذات فان هذا
 التبديل حكم بتدورات الذات **قوله** او صفة او حالة الشيء لا صفة حقيقة لان الحكم لا يقو
 بالذات بل يقوم بما تقوم به لكنها تابعة له قال باختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا اذا
 في ان صفة لا يفي على فواعله فليفت جاع على عاملا على عوامله اجيب انما اسمها **قوله** الدخلة
 عليه يخرج عن حكم المور اختلافه في مذهبها ومنه باختلاف العوامل الدخلة على المستفاد
 عنه كما زيد ورايت عمر واورثت بكم **قوله** وانما خصصنا اختلافا بها بكونه في العمل كما بينه
 عنه العنوان **قوله** او يختلف لفظ آخر او صورته او تقديره او تقديره او تقديره او تقديره
 التقدير سواء كان يجب تقدير نفس الآخر فقط في مذهب او تقديره او تقديره او تقديره
 عصا وقاض او يجب تقديره بالصفة فقط في مذهب او تقديره او تقديره او تقديره
 الاعراب بحسب الفرض والحكم وان كان يمنع عنه بقوله يجب ان يزوج **قوله** ان يختلف اختلاف

لنقل او تقديره فاختلافه فاختلافه او ان التقدير على علم وانما نقله اختلافاً متعلقاً
او مقدره بخلاف الموصوف لان الاختلاف في مفعول مجاز باعتبار سببه وسببه لوجبه الى
نقله او تقديره فاختلافه فاختلافه او ان التقدير على علم وانما نقله اختلافاً متعلقاً
مقدره لان العوامل لا يتغير في المفعول والمقدره لان مفعولها لا يتغير في
الاختلاف التقدير والمفقط في بيان ضبط الاعراب الاسماء وذلك لان الظاهر ان ما يشترطه
قوله نقله او تقديره **قوله** رايه بعد ومرت باحد ورايت جميع ومرت جميع **قوله** وقولنا رايه
سليم ومرت بسليم او قولنا ما يشترطه في الصور في قوله للمتنوع والجموع **قوله** علامه
النصب او علامه على النصب ان يكون على المفعول وفيه علم علامه **قوله** فان قلت لا يتحقق
الاختلاف في لانه اخ الموصوف لان العوامل اذا ركب الى قول مع عامله ابتداءً ان قلت المر
مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظياً فيكون ان يكون التركيب مع العامل ابتداءً
مستوفى بالتركيب الذي يتحقق مع عامله معنويان فيحقق الاختلاف في اخر الموصوف وفي
العوامل اجيب ان المراد باختلاف العوامل في ما اختل في العمل وذلك يوجد فيما فرض لا
علم العامل المفعول ليس الا التوقيع **قوله** قلت هذا حكم ان حمله ان حكمه ان لا يلزم ان
يكون لازماً ان قلت يجوز ان يفيد الاختلاف في العوامل باحد الازمنة وحيث يكون لازماً في
وان لم يكن قبل تقيده بالنظر في لازمه قلت فيه من كلامه عن الظاهر واما مع انه بعد ذلك
التقدير ايضا غير لازم ان يتحقق موصوف لم يتحقق مع عوامله في شيء من الازمنة نعم قابلية
الاختلاف في العوامل من لوازمه واما ان المتبادر في عملية الاختلاف لم يترض له قبل المراد
بالاختلاف في الاور من غير شمله الاختلاف في الذي مبداءاً وحالة البناء وبالاختلاف في ذلك الوجه
قد عرفت عنه بالاختلاف في الشاكلة وبالعوامل من العامل فان القائم في الاختلاف على الجميع قد يتصل
الجمعية ولا يتحقق بعد ذلك كله **قوله** غاية الامرات هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة او
خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارعة ولذلك قال

ك

كيب

قلنا من حكمه ولم نقل خاصته ولا يتحقق ان القول بان له خواصه الشاملة منه على اد
لا يتحقق في الصكوك المفروضة عوامله في شيء من الازمنة او لو تحقق فيها عوامله في الازمنة
لما كانت شاملة للحال ما لموصوف بكونه ليست شاملة للحال وفي **قوله** او حركه او حركه كان
الترتية عليه **قوله** او الاعراب بان حركه او حركه او حركه في ضبط الاعراب الاسماء ولا يتحقق
بعد ما قالوا اختلقت اعرابهم اعرف من عليه بان الترتيب غير جامع لان ترتيبه ممان ومساوون
ليس في الآخر اذا لم يولد في النون واجابوا عنه بان النون فيها لا تتنوب في المفرد والعلم
ارادوا به ان معنى الحقيقة لما وجدت في بعض الاوقات جاز ان يجعل اركان السابق عليه
بالنظر الى هذه الحقيقة في حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للشيئية والجميع ليس في حكمه الا
وان قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك في المتنوع والجميع المعرفين
باللام لا امتناع اجتماع اللام والتنوين **قوله** فانما اوصفه اما اختلافاً في الاخر او محمولاً وانما
فلما يتحول واوابوه الى الف اباك واما محموله صفة فلما يتحول فغيره زيد في الفتحمة **قوله** لا يرد
العامل والمقتضى وكذا اوصفه كونه موصوفاً في قوله في الحاشية لكنه يشك في ان كان له
حق واحد كالباء الجارية فالاول ان يستدلوا بها الى السببية الترتيبية المفعولة من البناء
الجارية وابتداء ماء الموصولة على نحوها انتهى وذلك ان جعله ابتداء لانه قد استدلوا بها الى
اما حركه العامل فلان النون ما جعلوا بمنزلة العلم المؤثرة ولهذا سموا عاملين علمه
مؤثرة بالحقيقة لان التأثير للمتلهم وهو علامة لتأثيره واما حركه المقتضى فلان ال
الشيء سبب قريب له والمقتضى ليس كذلك ولا يتحقق ان قوله ليدل الى لوجبه من تمام المحرك
لان احدهما كونه المصطلح عليه من تمامه **قوله** في جابا السببية الى ان قيل الترتيب يتحقق بالعلم
التامة للاختلاف فانها سبب قريب لم قلنا ليس للعلم التامة سببية السببية اجابوا
واجابوا انما سبب كونه قريب وببعد من لو ثبت سبب قريب سموا الاعراب يجمع المقتضى ولا
يقال لانه المراد السبب الترتيب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداءً لانا

منه

خ

له

جا

نقول

السبب في تعدد علامات العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يلحق انه لا
 يقتضيه استلزاما للمسيب قال في العبارة الصحيحة ان تقول ما يختلف بدل ما يختلف لا
 تقول بل يرد بصيغة الفعل في النفي نفي الزمان فلا فرق بين الصيغة ان قيل يمكن ان
 يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبادة عن الحركة او اطلاق في خصوصه بل اعم منه
 وهذه الحركة السكون في الحركة وهذه الحركة عدم الوجود لا الوجود لا العلم بالسماء السمة
 وهذه كونه علامة لا كونه علامة لا مرية في كونه المتيقن وادراجها في كونه كونه علامة
 للتشبيه والجميع بعد ان كيب علامة لهما والعلامة عليه وهذه علامة في علامة كيب في التشبيه
 والجميع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصنف وغير ظاهري العبارة فان المتبادر منه رجوع ظني هو
 آخره في المذهب ان الاختلاف بطريقه بعد كونه موبيا **قوله** خرج حركته نحو علام وان تقول
 آخره في الاعراب لا الكثرة وكذا خرج ج الجواب كقولنا واسم هو بزر وسكن وادجلكم بلنفس الام
 واحا حكا ما قبل من الادوات من تاء التانيث ويا والنية وعلامة مع التشبيه والجميع
 في ارجح يرجع اليه في المذهب لان ما لم يمتنع تلك الادوات ليست موزونة وان اريد عنه ذلك فخرج
 بقيد الحاشية **قوله** ليس من حيث انه موب لوجود ما قبل عامل الجواب بل قبل مطلقا العامل
 وكذا اطلق الصور المذكورة قال السيد على المكي **قوله** جمع معنى ما يقوم بالشيء ومقابلته
 العين **قوله** والتم في يد راق معطوف على اسم ان وجبه **قوله** يعني وضع الاعراب او وضع
 الاعراب في الكلمة ليدل على المكي ويتضح في المعك بانه نفس كسامة عن غير استعانة في العامل
 والرتبة وذلك الاعتناء شائنا **قوله** فانه بعيدا فلا نظر في وضعه لا قصد ولا يتبع **قوله**
 ليد الاختلاف فيه ان الاختلاف لول كان والاعراب على معنى المكي لان الاعراب هو الاختلاف في
 ذنب اليه بعض المتأخرين لا جابه الاختلاف في ظاهره بل في هذا الكتاب وفي غير اللام الا ان يقال
 ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بوجوب من الحاشية ووجه ذلك ان ختلاف المكي للمدلول عليه
 المعنوي عليه لكان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبة اليه قال المصنف اخيرا عند

هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به
 الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج او بايات يجعل علامة ولان الاختلاف هو
 التحوّل من حركة او من غير فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولاً
 ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضع في المكي ويريد في الالتباس والموضع في
 النسخ بالذات مولد في الحركات والحروف قال الشيخ في موضع النظر اصطلاحاً حكم ان الاعراب
 هو الاختلاف في الامتدادات البناء فذو وهو عدم الاختلاف في التماثل ولا يطلق البناء
 على الحركات وفيه نظر لان في المذهب شيئا اختلافاً في سببه وقد بينا ان الاختلاف لا ينافي
 بل لا يمتنع ان يجعل اعراباً فتبين ان يكون سببه اعراباً واما المبنى فليس فيه الا عدم
 الاختلاف في البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب تقتضيه بل يكفي عدم سبب
 الاختلاف فتبين ان يكون نفسه بناء وليس الحركات والسكون في آخر سبب لعدم الاختلاف
 حتى يطلق البناء على الحركات والتماثل بين عدم الاختلاف في سببه لا اختلاف في حيث
 ملوكه كحاصله في الجملة وذلك لانه جعل ما متعابلاً **قوله** يعني النفا عليه قال الشيخ في موضع
 المكي المعنوي كونه الاسم علامة وفضلته بلا واسطة ورواها بواسطة **قوله** المعنوية
 على صيغة اسم النفا على لا صيغة اسم المفعول لما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاء
 ياخذها على سبيل المناوئة وذلك لان يوصف المكي بهذا الوصف يقتضيه الاعراب الوصف
 الذي به انتفاء الاعراب ملوكه احد مما طارداً بالان يكون احدهما مطرواً عليه فاذن
 تبيين الكسر ويوافقه ايضا الدوا ويرشده الى ما ذكرناه قال الشيخ في موضع وهو ان المكي
 في المكي الحاشية قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد للمطارد في علامة من في المطر وعلية
 ثم احتاج الى ازالة الريبة والطارء الغير لازم لا يلزم ان يطلب له احد العلماء بل قد
 يفيد له صيغة الطامة في التفسير والتكبير قد يجلب له في المطر في المشي وقد يكون كلمة
 مستقلة كالمصنف واليه الدال على معنى في المصنف في اليه وان كان لانه ان المعنى لازماً

للعلمية فان كان الطارء واحداً فلكون الفعل معدة في ما يتركب منه ومنه غير ما قلنا
 ان العلامة لا تطلب للميلتس بغير ما وان كان الطارء لازماً احد الشئ او الاشياء
 فالأين بالعلمية ان يطلب له اخف علامة يمكن لادته ومثله هذا المعنى انما يكون في الكلام
 فجعلت علامة ابغاض حروف المدة التي على اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء الاعراب
 وفي الافعال والحروف والبناء **قوله** على تقدير مثل معنى الدور والاكتمال فان اخذ الشئ
 مستوي مشعول عليه ومثل الطرء ان **قوله** يقال اعتدروا الشئ الاعتوار وكنيت
 كرون جيزة او الاعتوار والتعور مثله وقد جعل معنا متعار التعلق المتك بالاسماء
 على سبيل المعاداة او مجازاً من سلا عن التناوب وقوله وانما جعل الاعراب في آخر الكلام
 او جعل الاعراب الذي هو الاصل حالاً في الآخر او جعل مطلق الاعراب في الآخر تحقيقاً
 لما في آخر الحرف في الاعراب بالحق او تحقيقاً للعلمية في خبره في هذه الاعراب بالحرف او جعل في
 جانب الآخر لا يتأخر على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لا في آخره او في موضع
 الاصل في غير موضع فعمد وطوب جانب السفل بقدر الامكان والاولم تقديم النوع وتأخر
 الاصل **قوله** والاعراب على صفة اعصفت المسح والمسح المدلول وذلك بناء على ان النفا
 ومقابلها صفات المدلول وقد جعل الشئ الموصوف صفات للمدلول وعلى كونه عدداً وفصله
 فقام جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** قالوا ان يتركب
 الدال على ايضاً متأخر عن الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الآخر والاول
 الاعرابية نفس الاول فليتم تأخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد ببيان
 حال الاعراب بالحق في الوجود هو الاصل والمراد بالتأخر التأخر الذي لا الزمان ولا شبهة
 في تأخر الدال لانها تابعة للحرف ولا تأخر في الدال لانها لازم لها انما وضعت بها بحسب
 المعنى شيئاً الاعراب بالحق كما ذكره على متأخر في النعمان عن الحرف في المعنى في الشئ الموصوف
 وقال ان الحركات ابغاض حروف العلم في الحقيقة اثبات بعد ما فصلت بعض الواو

ضع

علمية

في

الواو وقسم على اربعة فاعلم ان اذن بعد الحرف في فوط اتصالها به يوم انما لا بعد
 واذا اشتقها صفات حروفه ويحتمل ان يجاب ايضا بان المراد التأخر عن الدال بقدر الامكان
 او التأخر عما عدل الى الاخر فان التأخر عن الاكثر في حكم التأخر عن اللط **قوله** ثلثة اشار
 ان مجموع قود رفيع ونصب بقرينة واحدة ليصح الملا على قود انواعه فيكون العطف مقبوعاً
 على الملح في قوله البيت سقف جدران **قوله** من الاسماء الثلثة التي اعلم ان الحركات الثلثة
 بنى ضمة وفتح وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كفتح
 لكنها اذا طغيت بلا قرينة تزداد بها الفاعلية اعرابية ويصح ايضا رفعها ونصبها اذا كانت
 اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف والاعرابية ايضا والنسبة بين الفتح والرفع في
 هذه وجوه وكذا بين الضمة والنصب بين الكسرة والحرف وانما سميت الحركات تلك الاسماء لخصوصه
 الاول بفتح الشفيرة ويصح رفعها عن ملانها وخصوص الثاني بفتح الغم ويصح نصبه
 فلان الغم كان ساكناً فنصبته او اتمه بفتح اياه وخصوص الثالث بفتح الفكا لاختلاف
 وخفضه وملك كسرة الشئ اذا المكسور يسقط ويبدل الى اسفله ثم الى الجحفة القطع وفي الحرف قطع
 الى كة ولهذا السبب الجانم جارها والوقف والسكون بفتح واحد والاول مختص بالاعراب والاول
 بالبناء وقوله ولا يطل على الحركات البنائية عند البعيرة واما عند الكوفة فالعلمية في الكلام
قوله فانما مستولة في الحركات البنائية بل في الحركات الفاعلية اعرابية **قوله** على قلة بالترتبة
 كقولهم بالفتح دفعا حقيقته او حكما وذلك الاسم عمداً وهذا الوصف يصدق على الرفع لكنه قد
 يختلف عنه بعلل المتباعدة بالفصلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والعواربان الرفع والنصب
 للعلمية والمفعولية ويكونان في ما يشابههما بطريق الاستقادة بعيد لا يدل عليه نعم
 الرفع والنصب بالعلمية والمفعولية احق ومنه جعل الياء فيما للنسبة واداء الحصلة المنسوبة
 الى الفاعل والمفعول فتوجبهم بحسب المعنى راجع الى ما في الشئ وتوجيه الشئ او توجيه توجيه
 الى الغنم **قوله** حقيقة او حكماً وذلك فيما اذا كان الاسم فصلة **قوله** او كون الشئ مضافاً اليه

فان

بقرينة المقابلة للعلامة والمفعولية فانه متباين لما لا يكون انشء مضافا وانما لم
 يتصل حقيقة او حكما لان الجلي لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو مجيبك زيد فلما كان
 الجار زيدا فيه لم يمتد وابنه وكان الجلي زيدا كالجار فلما لم يمتد علامة **قوله** لان الرفع
 ثقيل والفاعل قليل لانه واحد جني على اتصال الرفع في الفاعل وتوهم كقوله لانه
 احل وتبدل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل يجب لا مقام لم يكن مبنيا
 عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الى ذلك ان تعدل الرفع اتوهم الى كانه
 فينا ب **قوله** فاعطى الثقيل للقليل او جمعولا للقليل للمعنى والوزن اجعل في
 للثقل لكثرة **قوله** والنصب خفيف او ضعيف والفضل في حقيقة جعل الضعيف للضعيف
قوله وانما لم يمتد الى انما اجتمع للاضافة اما علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطته الى
 فاريد تميزه بالما هو فضلة لا بواسطته الى اما كونه فضلة فلما اقتضاه العدة الى
 على الفعل وليس عدو واما انه بالواسطة فلما اتصا بسنن العدا الى بواسطته الى
 ولما كانت العدة اقتضت الحرف مودخل في ذلك اعتبر علما اما على الحرف في ظاهره واما
 على الفعل في محله ولذا جازا المصنف بالنصب على محله ونظمه بضمه اذا حذف الى في ثم تحذف الى
 في موضع عن كونه للفضلة وينبغي علما للمضاف اليه فقد اورد ما في ما اضيف اليه الكلام بتقدير
 الحرف كعلامة زيدا فان الفعل محذوف ونسبا مبنيا اليه في الجرد والمضد اليه كنه زيدا وكان
 قبلا مستثنى بالآذان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الى لانها فضلة بواسطته
 الواو واللاكنه لما كان الواو في الاصل للمحذوف غير مختص باحد القسيتين بنى الكلام الفعل
 وكان لا يدخل في غير الفضلة كما استثنى المرفوع لم يرد اعمالا فيقع ما بعد ما متفق بالكل
 فذكر ما استفد منه كلام الشيخ الرضي قال العامل اجتمع اليه احوال احتياج شيئا حكم المور
 به لقرينة ايضا اليه لان العامل قد كونه حكمه مرفوع لقرينة وانما احتج عنه الاعراب لانه سيب
 بعيد للاختلاف والاعراب سيب يولد واما الاستغناء وذكر الفعل الادب الى في معاصده
 القه

الفخر في قولوا فان الحرب مادة والاعراب صورته والدرالة على المعنى غاية والعامل في
 وتأخره عن المادة والصيغة وانما تأخره عن الغاية فلما فاد كونه نفعا لا نفعيا شيئا
 الصيغة اليها اولانا مقصودا بالذات والمراد شيئا عاملا الاسم اذ الى ان المعنى المحذور
 مختصة بالاسم لما ذهب اليه البصري وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما
 اوجب كونه من الحلة فعلا او لما عجز عن تخصيصه مما اقتضاه المقتضى اذ انشء التام
 بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تأثير في المعنى حتى لا يبرد النقص بالبقاء
 في مجيبك زيد فالصحيح يتقدم الجار والجرور لا مقام لا للحم في لا مودخل في التعريف
 ان قلت التعريف غير مانع لصحة على لانه الكساف وما قام به المعنى المقتضى والمركب
 منها وما على المركب من العامل واحد الامور المذكورة فلما التباين الالة او ما عده الالة
 لتأثير المتكلم واعتقدوا ان الالة وان لم يسموا الالة بل يسمونه مؤثر الايقال فيقولون
 انشاء التعريف على التبع يعلم ما بعده الالة فيقولون الفرض في الالة فيقولون
 قبل في عدو المصنف عن تعريف الجهد للرب لان العامل ما خوز في تعريفه لا فيقولون قد
 ضبط المدون وحده العوازل مؤثر التبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى
 المقتضى للاعراب لكان سائعا عن الاعراض الا في الالة اعلم ان العامل ثوبيا اليه
 الالة وقد يقال في علامة ما جدد المتكلم في اللفظ وينفرد ما عليه ما قالوه في ان
 العامل المتقدم اما على الاور فلان الالة منذ ما بالذات على ما هو الالة ووجه حق التقدم
 بالذات ان تقدم اللفظ ليعرف الوضوح الطبع واما على ذلك فلان حق العلامة في حيث
 على علامة ان تقدم على ما على علامة لا يعرف او لا يعرف ما على علامة دونه كونه علامة
 يظهر ايضا ما يقال في ان حق العامل ان يكون لفظيا لا نفعيا **قوله** ٣ وعلامة للاعراب
 فحق التقدم عليه لا على العرب لا فيقولون تقدم عليه لا فيقولون تقدم على المبنى ولما ثبت
 ذلك لزم ان يمتنع اتفاقا وعلامة العاملة والمفعولية بنى الشيخ عن ان لهما

عامل في الآتي والآن ان يكون حق كل منهما التقدم على الآتي الابهتية مختلفة على
 في حالة الشرط والشرط فان كل منهما عامل في الآتي نحو قوله يا مائة عاقله الله تعالى
 فان اياته حيث تفتحه معنى ان وافادة معنى التعليق في الفعل كما عامل فيه وفي حيث
 الفعل عليه مما هو لا فله تقدم وتأخر لجهتين مختلفتين **قوله** او يحصل في التقديم بطريق
 لا بالقيام بالرفع بل يقتضيه اصل اللغة كاشتقاقه من القيام الذي هو قيام المصنف بجملة
 لان المعنى المقتضى ليس قايما بالاعمال **قوله** او معنى من المعنى المعنوية وانما قيل لان
 اقتضاها الاعراب ليس بحيث انه يدل باعتبار كونه من المعنى المعنوية كما ذكرنا **قوله** اذ به
 حصل معنى التماثل لان له استواء الاستناد اليه **قوله** اذ به حصل معنى المفعولية او
 بالفعل الذي هو ان لا يستند على الفعل في الالف فنه في الفعل والفاعل
 المفعول لان صفة فعلية لم يجرها **قوله** وفي حركات زيد الباء عامل في لفظه واما في محله فلا
 هو الفعل ومحله نصب هذا اذا كان في الالف فذكرنا اما اذا لم يكن فذكرنا كقوله زيد
 فنه من قال ان المقدور عامل وجاز اعماله في الالف مقدور لوقوع المضاف وموقعه منهم
 من قال ان المضاف عامل لان الالف في صفتها منها وانما تكسب المضاف لفظية التخصيص
 من المضاف اليه واليه قال الشيخ اقرضه قال في قوله وما ذكره الاعراب وانواعه وكان في
 من انواع اقسام وتلك الاقسام محاذات اذ ان يدرك عقيبه تلك ومحاذات بالفاء بيانها
قوله المؤولم يكن مثله ولا مجموعا المؤول في المشهور يطلق على ما يتقابل الجملة وعلى ما يتقابل
 المقتضا وعلى ما يتقابل بالمتخ والجمع والمراد هنا الاخير بقرينة المتقابلة ان قيل لا بد من
 تعيين يكون في غير الاسماء الستة وما اطلق بالمتخ والجمع لانه داخل في المؤول وخرجه عنه
 الحكمة فلا يجاب بانها غير داخل في ما حكم عليه بناء على ان القضية معلقة او ان الاسماء
 الستة وبعض ما اطلق بالمتخ غير خارج لان شمول الحكم يستلزم شمول جميع الافراد لا يمتنع
 بجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يابا ما مع ان ذكر المنصرف في الخارج غير

غير المنصرف الذي لم يصف ولم يمتنع باللام اصلا لا يخرج غير المنصرف مطلقا في مؤول
 بل يجاب بانها غير داخل في بوا سطة ذكرنا فيما بعد اعراب غير المنصرف فحان ايضا ان
 يكتفى ايضا بذلك ولا يصرح بتبع الاعراب هنا احراز عند اجيب ان تلك الاسماء غير
 وغير المنصرف لا يحد بين فاحسب في الاحراز عند لتلايق غلط في امور كثيرة ما واكتفى في
 الاحراز عند المحصور ما في شئ اذ ليس الاعتناء بما لها كاعتناء بما ينحصر من ان الاحتيا
 في العناية مطلوبة جدا قال في الجملة الكسرة المنصرف في الالف فذكرنا والجمع الكسرة المنصرف في الالف
 قصد نوع التماثل لان الالف الفصل بين الصفة وموصوفها بالياء صفة له وهو الكسرة
 لتوهم التعليق في الالف وهو بعيد جلال مقام التوقا بين المنصرف وغير المنصرف يا في عذره
 ولولم ياب عنه توهم التعليق ياب عنه توهم التماثل في المذكور فيكون في قوله في الالف
 من تفتحه مقابلة قوله في تحت مرتقا **قوله** الذي لم يكن الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال
 الذي لم يكن ملحقا باحد واو ونون ولا الف وتألف لفظها في موضع مثل ستون وفرايت
 عنه ويظهر قولك جمع لتلك فيه **قوله** احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالالف
 لظقتها ولا تبايعا للحم وفيه انما ليست ابعاضها الا في الالف ولوسلم فذكرنا يقتضيه
 الاصلان بحسب لذات لا يكونها علامة قال في الفقه نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا
 التركيب من قبيل العطف على مؤول عاملين مختلفين كذا المعول المقدم مجرور اجازة المص
 انتهى وذلك لان الفقه عطف على الفقه والعامل فيها ابعاض ونصبا عطف على رفعا والعامل
 فيه مؤول اعراب المقدور والقرينة عليه المقام لانه بعدد بيان اقسام الاعراب ومحاذات تلك
 ان لا يقدرا الاعراب في تلم الكلام فان ملا حظه كانه في كونه عاملا وذكرنا ان يجعل على
 ما هو عامل في الالف المستقر **قوله** ويحمل النصب على الحال والمقتضى قال قدس سره في الحاشية
 على معنى ان اعرب ملذان القمان بالضم حال كونهما مفعول غير واعرب بالضم اعراب رفعا وعلى هذا
 القيان نصبا وانما قد ان يقول على معنى الملا حظه الاعراب سواء كان في قالب المصنف

او الفعل وسواء قد في نظم الكلام او لم يقدّر ولا يخفى ان يجوز من هذه العبارة ان لا يقدّر كون
 الالحاق الثالث رندا ونصبها وجرا على تقدير النفي والحاوية لا المحصورة فان الاعراب الذي
 هو ارفع والنصب اطرافا كان ملتبسا بالنفي والنفي والكسرة والفتحة والفتحة والفتحة والفتحة
 ملتبسة العام الخاص افادت ذلك قال في جميع المؤنث السالم قدّم على غير المنصرف لا الخطاطة
 عن اقام الاسم المورب بشبه بالفعل وعلو بغير شيئا اقام المورب واعل بها ولانه اكثر خلافا
 للاصل من جميع المؤنث حيث ترك فيه احد اولى الى مع التثنية مجازا في جميع المؤنث ولان جميع
 المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالعلم الاولي لانه مقابل للاول ومناسب الكبا باعتبار ان
 الالحاق الاول ومقابل الكبا باعتبار الالحاق الثاني ويكون ذكره معا على ترتيب ذكره مقابلها قال
 قدس سر في الحاشية قوله السالم من فروع على انه صفة للمجيئ انتم لا يجوز على انه صفة للمؤنث
 حتى المعنى المؤنث الذي سلم عنه التفسير اذ جمع وجاز توصيف المضاف الى الذي التام بذكر التام
 عند المهور لانها في درجته التقريف عند مع ما عند المبرر فتعريف المضاف للمكتسب منه
 المضاف الى التقصير ومثله بدل عن **قوله** وهو ما يكون بالالف والثاء سواء كانا واحدا
 مؤنثا او مذكرا سميان جميع سميان ومن فروع على من فروع وسواء كانا جميعا مجزئيا او
 غزوات فيه لا يخفى ان تفسيرا بما ذكره سواء كانا مجزئيا او مجموعا ليجازي الى يدخل مثل سميان
 فيخرج مثل بغير فكلما لا حاجة الى ادخال الا في التقدير مضافا وهو صيغة او معطوف وهو على
 صيغة لم يفتح في اخراج الله الى تقدير المضاف قال في المنصرف بالفتحة والفتحة او اذا فتح وطبع
 الى ان كذا **قوله** فاعرب هذا الاسماء الستة او لا بخصوصها بل بعمومها اذ كذا ما يجزى حكم على شخص
 ويراد الحكم على نوع في اصله ان الاسماء الستة حكمها كذا قبل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ
 اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المستند بها فتصح ان يؤول
 ابوك الى بالصفة التي استند بها وهي كونها اسماء ستة وفيه ما من من ترينف يكون اللفظ مو
 لنفسه **قوله** بالواو رندا الى لا ياتي كذا التقدير او اللفظية وطع حكمة ما قبلها **الحق**

فروع

في تلك لزوم الاعراب في الوسط والعدد والاختلاف والاصل وطول التقديم مع الفتح عنه **قوله**
 او مصغرا بها او ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذولا يصغر **قوله** موزة بالي كان لا ينبغي
 عينه ولا موزة وجوبا ليعم وزن فاعل وحرف العلة المجموع الاعرابا يجب سكونه ليناسب الحركة **قوله**
 ومضادة فيه تقييد لنظم المتر حيث ان قوله مضادة عنه قوله بالواو والواو اذ كان لا يجلد قوله
 مضادة حاله المستمرة في الطرف وجعل الطرف عاملا فيه وحي يكون العبارة محمولة على
 التقديم والتأخير والانفاطال لا التقديم على العامل المصنوع فلما تقدم ما حيز اولان للحارج
 بغير النظم لتكتمه في لغاية اوحى الموضع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى
 ان قوله مضادة لجواز ان يكون حاله معجورا الاعراب المعنوم من المقام او المقدر في
 نظم الكلام **قوله** ولم يكتف في هذا الشرط بالمثل لئلا يتوهم تفصيله ان خصوصية المضان
 اليه المذكور غير معجزة والقصد الى ان الاضافة الى اياء المثل لم تقطع في غاية الحق
 فاجتمع الى التفرع به وليس الاخر ان عن المصنف بصيغة المبكروا عنه المتع والجمع والجمع
 بصيغة الواحد كذا **قوله** لئلا يكون بينهما وقفه الاحاد ولان الطرود وان كانت فروع
 للمؤنث في باب الاعراب لثقلها وخفة الالحاق لانها اقوى لان الحاق في من تلك الحروف
 الى كثر او اكثر فنكره لئلا يفتقد المتع والجمع مع كونها فروع للمؤنث بالاعراب الاقوى
قوله لمسا بينهما المتع في كون معانيها مبني عن تعدد الحروف للاخ دون غير ذلك لئلا
 خصوا ذلك حالة الاضافة **قوله** ووجود حرف صا في كل موضع كلفه اجتناب حروف
 اجنبية مع ان التام في اربعة منها كانا مجزئيا للاعراب فقط لكونها مخدوفة قبل نسيان
 فلياذن الى الحركات الجملية للاعراب وكذا الواو في اخوك لانها كانت مجزئة منها اليم في الاو
 فلم يرد الى اصلها للاعراب قال الشيخ الرقي الا قرب عنقود ان التام في الاربعة الاول
 والي في الباقي في حالة الرفع علم الهمزة والالف والياء في النصب والرفع علم النصب والمضاف
 اليه مع كونها بلاضمة لتمام الكلمة وغيرها وجعل ما قبلها في الحركات من جنسها للمحقق وتا

فليبق في تبيين الاختلاف والاختلاف لفظاً أو تقديرًا أو اتفاقاً فيكون تبيين قول القدير
 واللفظ المعرف بلام العبد بما اراد ما ينبغي وتبين للاحق الكلام سابقاً فليبق هذا يكون
 قول القدير في بيان ما في التبيين لا يعامل في قول **قوله** ولما كان التقدير في اول
 الضبط اشاراً الى اول الاكالات المناسبة في غير اللفظ لان من حق العلامة الظهور
قوله اى في الكلام الموب اشاراً الى ان ما ليس مصدرية في قول **قوله** وذلك للاختصاص الى
 جعله في بعض الآلام التي تقدر الوقت والزم تقدير التقدير والاستقلال في الاشتغال و
 لغوات الملاية لما سبق من بيان معنى الاعراب ولا في قول واللفظ فيما عدا ما ليس في
 الآلام والاكالات معناه ان الاعراب اللفظي لا اجل ما هو مقارن للتقدير والاستقلال
 ولا ينبغي في **قوله** الذي تقدر الاعراب فيه فقيه في العابد والغير المستر راجع الى الاعراب
 وكذا ان تقدر الاعراب في حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعني العرفه
 مرفوعة مستتر في الفعل **قوله** الذي في آخره موضع آخر فلا يلزم اتحاد الظرف والمظهر
 وكذا ان تقدر ان اخ الاسم عام والاختصاص فلا يلزم الاتحاد **قوله** الف مقصود ما تمت
 بما لا ينال الحمد وودها اولاً لأنها ممنوعة في الحكمة مطلقاً والقدر المنع والاولى اولاً به
 مثلاً لا الحمد وودها وعدم اختصاص المنع بالالف لتحقيقه في جميع غلام **قوله** او محذوفه
 وفي حكم الثابت وليس هو الموب ما قبل الالف ولحقاً او امر هذا القسم وظهور مثلاً بالالف
 وترك الالف كالمصداق غلام محذوف التقدير وهو ما تقدر عصا وامثال غلام وامثاله
 او صفة مصدرة محذوف التقدير وعصا غلام وان جعلت الحاف بميمه جازان يكون
 عصا غلام بدلالة قول ما تقدر او بياناً له وقوله مطلقاً على التقدير الاول حاله
 هو خوال الحاف والعامل فيه ما يتقنه الحاف في معنى المنه لتبينه او ما يتقنه في الكلام
 عن التقدير والتقدير الاعراب وعلى التقدير الثاني حاله اضعف اليه التقدير المحذوف او ظهر
 او مصدرة في المحذوف والمعنى كغيره مع زمان مطلق او تقدر مطلقاً وعلى التقدير الثاني

خبر منتهى

الثالث حاشية في كصا و غلام والعامل فيه ما هو عامل في اللفظ المستر او طريق
 لذكر العامل **قوله** فان الالف ما دامت الن **قوله** وكان الاسم الموب بالحق لم يقل وعلى
 في الاسم المحذوف في قول القدير في المعنى المكسر وجمع المؤنث السالم وتوحيده بالحق في لفظ **قوله**
 او ما ينبغي في مثل عصا فان تقدر الاعراب فيه قبله الاضافة اعلم ان اكثر النحاة في
 اما ان باب غلام بمنى الاضافة الى الجني وخالفهم المحلان غلام موب ولان الاضافة
 الى الجني لا يوجب لبناء الا بشرط سبب ذكره ان شاء الله تعالى **قوله** فانه كما استعمل في قول القدير
 دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد بثوته في نفسه وهو هنا مضاف الى التيا
 فالإضافة اليها متقدمة على العامل وعلى مثل من كسر ما قبلها **قوله** فاذ بد اليه في تعريف
 على المقدمة الاستثنائية التي بينهم من قول ما على الشرطية وتوضيح ان كسرة الملاية
 متقدمة على كسرة الاعراب بربايت لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقصود المتقدم على
 الاعراب فلا يجوز ان يكون على انما ان قلت لم لا يجوز في الاول لوجود الثانية قلت
 لا وجه لزوم البناء بينهما مع ان الاصل بقاء الشيء على حاله وان الثانية بلسان الملاية
 اكثر خصوصاً اذا لم يفت جانب الاعراب بالحلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان يجعلها
 علامة ايضاً بعد تحقق العامل في غلام مع التثنية والحق فلو اجبب بانه بلام محذوف
 مؤثر في مستقلاً اصطلاحاً على ان لا يستعمل في توارده المؤثر في المستقل حقيقة على اثر
 ولا ينبغي تحقيقها فيما نحن فيه دون صور التثنية والحق لان كل علامتها على الاعراب متقدمة
 اما العامل وهو مؤثر اصطلاحاً وحملها على معنى التثنية والحق مستنداً بقصد المتكلم وهو
 مؤثر حقيق **قوله** اذ في حاله الرفع والحق يعني ان قوله رفعاً وجراً ظرفاً للاستقلال المقدر
 المعنى كاستقلال الفاضل وقت مرفوعة وجروية او وقت العامل وجره لو كان جمل موصوف
 او كاستقلال الرفع وجراً حالاً اضعف اليه الاستقلال المقدر او حال كونه مرفوعاً وجراً حالاً
 ذلك في الاحتمالات التي ذكرناها في قول مطلقاً **قوله** كاستقلال الفاعل والكسرة على التيا والكسرة

رفعه

ما قبلها قال الشيخ انه قد مضى وذلك محسوس لضعف التباد او ثقل الحركة مع محسوس ما قبلها بحركة
 فان سكت ما قبلها لم يستعمل الحركات كصحة وكمر سكت قوله ونحوه على كفاية من فروعها او
 منصوصا لا على قوله فان ولو قصدت تلفظ نحو تيشك تقدير الاعراب كان مستورا لا فادتا
 الحركات بايا ولو قصدت بكون اللفظ جمعا سالما بالواو والفتحة مضافا الى ياء المقطع لم يوجب
 ايضا ان يذكر ما اذ ليس المقصود التمثيلات فموصوفة المذكورات بزيادة المد كوراء اخرها بها
 واللفظ لم يجمع بين الحروف ونحوها **قوله** فان اصلها سكوني فالانفصال المنفردة ان تلفظ الاعراب
 في سجع بعد الا على استغناء وقبله مستعمل في ان عصا كذا المؤثرة في التقدير عصا بعد الا على
 وفي سجع ما قبله من الاستعمال الاعراب بالواو وتلفظ يوجب تقويرا بخلاف عصا فان اعرابها بالواو
 وتلفظ يوجب ابدال الحرف لا الاكسكان وتقدير الحركة **قوله** ففصل الاعراب حاله الوضوح تقدير ياد
 لا شناعة ان يكون التباد المنقلب عن الواو بدلا عنها في الولا على جعلت كسرة في المؤنث الالم
 بدلا عن الفتحة لان الزايد بالاعلى ان حكم الثابت فلو جعل التباد بدلا عنها في الحالت الحلية واد
 اعرابا ان لفظه وتقديره بخلاف فتحه ابطي فانها غير ثابتة تقدير **قوله** فان التباد المدغم ايضا
 ياتي نافية على سكونها **قوله** وقد يكون الاعراب بالواو وتقديره في الاحوال الثلثة او بعضها
 في حال كان اعرابها بالحق ولا في مودا آخر ما كانت بعد ما سموا كان مضافا الى الحرف في قوله
 والمفصح الصلوق على قراءة النصب اعلم لم يقل ولا في آخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطلح
 التقوم وتعلم انما لم يعد المص لا به بعد وبيان الاعراب اللطيف والتقدير الثابت
 للكم في فائدة لا باعتبار عارض ولا تباد في مثل غلام ومثلي شدة امتزاجها بالحلية ليست
 عارضة ان قلت فلم لم يعد في معان اعراب ينبغي ان يكون بالواو وتقديره في حاله في
 الحرف في سجع ولما لم يعد في التقدير بطل قوله واللفظ في ما عدا ما اوجب عند بانه جعل دا
 في باب غلام نظر الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه ومع في وان كانت قليلة في الاشكال
 في الاعلام التي في لغة الجي زكوة زيد وقدر زيد ومنه زيد فانه موجب لتقدير اعراب
 جوبا

فلا

وجوبا لاستشغال الحرف بالحركة والحالية وكذا في المتن المعجم اذا جوز الحالية فيه **قوله** واكتفى بقوله
 انما سجع الاكتفاء به لا بفتحها الموصوف بحدة في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف
 بانه ما فيه علمان الى علم ان المنصرف وما لا يكون كذلك ولينذا ومثله ما سبق في تعريف الجوز
 عدا عن تعريف النما المنصرف بانه الذي يد في الحركات الثلثة والتنوين شبه الفعل ويحكم
 بالفتحة وذلك لاستلزامه توقف الشيء على الفتحة ما هو المقصود من التعريف وعدم اختصاصه
 فيهما طرفي ما عدا اعرابها بالواو ومثلا عنهما في غير المنصرف في المنصرف ما هو من الطرف وهو الفصل
 والزيادة في وانما سجع المنصرف به لا شناعة على زيادة في الاعراب اعني علامته وفي التنوين او
 لا شناعة بزيادة في ثمة ولذا يقال له الامكن والماء من مقابلة تلك الزيادة في سجع غير المنصرف
قوله اذا سمع موب جعل ما موصوفه لا موصولة لان حق الجزاء ان يكون نكرة وللمالك يلزم توضيح
 الجزاء وتكملة المقتضى لان غير الالكسبية التعريف من المضاف واليه وفيه ان الماد بغير المنصرف مضافا
 العزة ومنه موصوف محصل لم يلاحظ فيه معنى المفارقة ولذا ان يقول انه هذا المعنى ايضا نكرة لان
 اللفظ انه اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري ولا ضروري وهذا القول بان في قدم في حاله **قوله**
 الشايح من تقديم الحق وجعله موصوعا والقاعدة المحفولة ايضا ان يسبق العلم
 بالشيء يستعمل جعله موصوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قال في علمان فاعلم الظرف او
 مبنوا قدم خبره والجملة صفة ما العلم في اللغة عارض غير طبيعي يستعمل في حاله طبيعي وفي
 اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموصوف بل بمعنى ما ينبغي ان يتبادر للعلم عند حصوله او تناسبه
 وذلك الامر المناسبي يسج بالحكم فعمل هذا يكون الطلاق العلم على كل واحد مما ذكره في كلامهم
 في الايضاح يدل على ان الطلاق السب على كل من السبع حقيقة وبني ذلك على ان صاحب الفصل
 في السبع تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببا ولم يقل ما فيه سببا لان في هذا الوجه جاز
 في العلية انما فيكون الطلاق العلم على كل واحد حقيقة عند **قوله** واجتماع شرطها
 انما قال ذلك كئلا يبطل ما فيه التعريف بنوع ومنه من غير بناء على صدق التعريف عليها

يف

وبما دخل اللام او اضيف كالاول واحد فان منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع
التقصير لان من شرط ان يثبت التعريف انتفاء ما يعارضها وما قد وجد المعارض فيها ذكر
احاد الاولين فلان يكون الوسط يتفاضل احاد السنين واما الاخرين فلان قد ورد اللام او
الاضافة يتفاضل السنين او احادها لزيادة الاختصاص بها باللام ان قلت ينبغي التخصيص
بما دخل اكثر التنوين للضرورة او التباين لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عند ما يقول
ويجوز من وجهات ايضا علم الموثق بصدق التعريف عليه مع انه امر لا يدخل اكثر التنوين
عليه اجيب عن الاول بان لا يثبت في تحقيق قوله ويجوز من وجهه ان كان ينبغي وجود السنين والمجموع
لما يطبقها لما قام العلم من ان هذه التاء ليست مخصصة للتانيث لولا التماثل على الجمعية لا سيما
لتقدير التاء لان التاء الظاهرة عن تقدير اخر وان تقوى ان تنوين المقابلة غير ممنوع
ولا اكثر الغيرة المخصصة بالمراد وان جرد اكثر والتنوين لما ذهب اليه بعضهم قال في منية
بقوله ومع عودا فلا حاجة اذ انما يقتيد العلية بكونها ما يقتضيه من الصرف حتى يلزم تعريف
الشيء بما يوازيه والحرف فيها مستقر في **قوله** من علم شيئا او من علم شيئا ولا وادنى بقوله او
منها وبما في اوله من قوله موافق الصرف في **قوله** او العلم الذي مجموع ما في حديثه وذلك باعتبار
فقد العلم على الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال في سيرة في الحاشية اوله موافق الفرق
في كلمات اجتمعت ثنات منها في الصرف وتصويب انتهى من الايتا لا في سعيد الايتا و
النحو وانما لم يذكر اولها حتى يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المتداول منه غير جامع لكون
صحة صدق علم ما فيه علم تقوم مقامها الا بغير من التلطف بان يقال الملة واجتماع الزوا
حقيقة او حكما يجوز انما قلنا في ذلك من الزاوية وادى بمراد الملة وذلك لان ثبوت العلية
للشيء ليس متناهي عنه بقوتها كالمسوق وكذا انما في التركيب قوله والنون فيه حاملة اذا العلم
مجموع الاول والنون **قوله** منصوب على انه حال او صفة موصوفة مجزوء ومنه يتقرر ان غنى
النون عما ذكره مطلقا حيث لا يغير المراد ويجوز ان يكون مرادها على انه صفة للنون لان اللام

اللام للعدد الا انه زبدت للمخاطبة على النون بدلا على تنكير البوابة او بدلا لحد من موصوف
او النون زائدة او جزم بمتداو محذوف او هي زائدة والمجمل معرفة **قوله** او المفعول وبنية النون
الصرف وذلك لان قوله عدل لا يقدور للمخاطبة لانه خبر محذوف وانما تلك السبع ملة او بدلا لشيء
او ببيان في العاطل المنع المعلوم ومنه غير تقدير في نظم الكلام فيكون يجوز ان يكون عاملا
التعريف المتفاد منه اللام لما قيل في قوله في الارض جميعا فنصبته **قوله** وقوله في الملة
حالة صاحبا لما لا دل فيكون في الاحوال المتداو في او من فيه المستمرة زائدة فيكون
في الاحوال المتداو او صفة **قوله** ولو جعل الالف فاعلا في الفرق بينه ما اذا جعل في
للا زيادة او لتفاد لا بد ان على الاول في زيارتها وتقدم زيادة الاوامر الثانية وعلى
ان لا ينعلم الا تقدم الاول بالجمع في علم على **قوله** ينبغي ان ذكر العلم في لغة التعريف
بالاخر فلعله فهم في الجلالة المفردة من علم المفعول على صاحبه او من الصيغة فان باب التعريف
يجمع للثبوت وفيه انه اذا كان متعديا يجمع لثبوت المفعول لا لتكثير الفعل **قوله** او القول بان كل
واحد في الاظهر ان يقال ان قوله علم ما في اوله من العلم مع ان الظاهر
الظان في العلم على كل من الشيء حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه وقال بعضهم ان ثلث لولا
اراد ضم النون والاثنات الحلية والتركيب الحلية او التعلق في الفعل الى الاسم في قوله
الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلية ثبوت علمها ولا يخفى انها لا يتناولها ولا يحل علمها
بل نحو علم ايضا واما التركيب في البوابة وقد تطلق في اعتبار التركيب من ان تطلق في
مفعول فلا فائدة في ايراد ما **قوله** وقال بعضهم احد عشر ملة في السبع مع مراعاة الاصل في
مواضع اذ اصبح بهم نكر وشبه الف التانيث المقصود وطول كل الف لثبوت زبدت
في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للاحاق كاطم او لا كقنطرة لانها بالعلمية
يكتنع من التاء الى الف التانيث واما الف الاخرى المحذورة فلم يلقى مع العلمية فالف التانيث
المحذورة وان كانت مستنعة من التاء ولعل المصنف يغير بها لان مراعات الاصل مندرجة في

اجتبا الوصف الاصلا منه صرفا لم يثبت عند وان كان القياس يقتضي ان يشبه لالفا لثا
 صا لالف والنون الذاي يثبت **قوله** اشاد انما ثبت ثانيا يثبت لالف لثا لثا لثا
 مع التوكيد الحقيقي النوع لا يثبت ثانيا الفعل مع فلان ثانيا جاء في قوله وكذا المعنوي الذي في
 فيه العلم **قوله** منه حيث استتم اعلى عليه انما قال ذلك لان العلم المضاد في العلم حقيقة لا
 اما فيه العلم ووجه العلم وجود احد الاربع من العلم وما تقوم مقامها من غيره
 المتساوي الا انهم قالوا لا كسر لا تنوب انما ذكره الكسرة فلما سمع ان انتثا ثانيا علم بقوله
 غير المنفرد بالثبوت والفوق لانه اذا اجمع بين العلمين فانه اوجب ضبطا ولا يخفى ان ذلك العلم لم
 يظهر في المتن ووجه المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعراب اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم
قوله لان لكل علم فرعية اعلم ان الفرعية لا يخفى بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل
 يشملها وغيره كفرعية المراجع للارجح وانما لا يخفى فيما ذكره ككون الاسم شيئا لا غير ذلك لكنه
 لم يثبت ما دام يعلم وجهه فاذا وقع في اسم علمات الخ ولم يقتنع بفرعية واحدة لان المتأخر
 بالفرعية غير كما هو ولا قوتها اذا الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها
 الى تعلق وكذا اثبات الفرعية في الاسماء ببيت العلم في قوله واحدا الا اذا قامت مقام شئ
 فثبت الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم العمل
 في تمام معناه كان اسما لا فعلا فينبغي ويعطى علمه واذا شابه في تركيبه واولا اصله وفي
 جزء معناه كان اسما لا فعلا يعطى علمه ولا يثبت لضعف امر الفعل في البناء ولضعف اعراب الفعل
 ينطق الاسم واذا شابه بوجه بعيد كونه فرعيا فلا يثبت به بناء لضعفها مع حذف
 الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل تخلف من المعنى الفعل بل يتفرع بها علامة الارب
 وملوا التنوين لم يثبتوا كسر وينزل عن معاني **قوله** فثني منه الاعراب من تقديم الكسرة على التنوين
 اشاد انما ذكره او من التنوين انما ذكره او من التنوين او لان اتم بفتح الكسرة فذهبوا للمع
 الاربع في الايضاح وقال الشيخ الرضى ان الكسرة بغير ضرورة عود التنوين

ث

التنوين وعدم ضرورة عودا وانما اتبع الكسرة التنوين لان التنوين مجرد ولا يمنع لغير
 ايضا لما في الوقف واللام والاضافة فارادوا النقص من اول الامر على انه لم يقطع الا لثا
 الفعل فذهبوا صودا الكسرة الى لا يدخل الفعل وقالوا لثا يثبت لان الكسرة ملزمة للتنوين
 يعني ان اتم موضع يدخل التنوين يدخل الكسرة فاذا اتبع التنوين من غير عوض اتبع الكسرة ايضا
 لانه يلزمه وانما قالوا لثا يثبت من عوض او لانه اتبع التنوين مع العوض وملوا اللام والاضا
 لم يثبت الكسرة لان وجود العوض وجود العوض **قوله** لان العوض الممدول عنه لا
 الاصل بقاء الاسم على حاله **قوله** والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به
قوله لانك تقول قائم الخ فتوقف على لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعاً له المعنى
 ملكذا قالوا وفيه بحث لان التانيث طارح قائم من حيث هو مجرد عن التانيث والمذكر ملو
 ملو من لاذك فانه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه في العادية استنادا في غير نوصف
 للتذكير والتانيث **قوله** لانك تقول رجله الرجل يعني ان التثنية طارح على التثنية
 اما بوضع جديد او باداة فخر في اللفظ والمال في حاله فمجهول لان التثنية في
 للتثنية **قوله** والالف والنون الزيتان فرع ما زيدتا عليه مهم من قال ان معناه للمفرد لثا
 بالث التانيث الممدودة في انتقاء التانيث وكونها زيدا معا وقد قاسوا كونها او الحرف
 في كلمة ممدودة وانما يتبع حرف العلة ولا يخفى ان لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبّه
قوله لان اصله في نوع الخ يفتقد فرعية قيم لا القيم الا في الذرة او في احدى الزوايد
 الاربع قالوا يجوز لا يجوز عليه وذلك لان المفرد ما تزد الشياء الى اصولها ولا تخفى
 الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قهر الممدودة في الشدود من مقتضى الاناداد وجوز
 الكوفيات وبعض البعثية العلى للمفرد ما بشره العالمة **قوله** او لا يمتنع الجواز في اعراب
 الامكان الخاص وملوا لثا المفرد ما عن الطرف في وقدر اعراب الامكان العام وملوا لثا المفرد
 عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب القرينة في المفرد بل يراد

ب

ث

ق

ب

ر

المفعول لا يتعدى ما قبله لوجوده فلذا قرأ بقوله لا يتعدى **قوله** اء جعله في حكم المنفرد فان ما لا
 يرتب عليه غاية في حكمه لعدم وبتد التوجيه والتوجيه الآتي انه في ما ذكره من عدم ما فيه
 المنفرد والتعويل بالبناء وانما القدماء في الحكم بالانفراد وحالهم في التعريف لما بينا
 بعيد جدا **قوله** فلكل واحد حسب ما اصابه رتبة اب قال قدس سره في الحاشية لهذا البيت ما
 قاله فاطمة رضى عنها في مرثية ابنه عم واولة عاذا على من شتم رتبة احمد **قوله** ان لا يشتم
 مدعى الزمان غوا ليا وفي حاشيته ما جمع عليه يؤيد حاشيته مرثية بتخفيف ليا كلف
 بمرثية ما رتبته كرون وكرست ليا في حاشيته ودلولة ايضا المرثية خال المدة غايت
 والمفعول ما ذكره او في حاشيته وفي حاشيته رتبة احمد ان لا يشتم مدعى الزمان واحدا
 انواع العالمة **قوله** فلكل واحد اعداد يجوز الكثرة ان لا يكون الجملة استثنائية والفتح وحي
 يكون منصرفا بنزع الحذف وهو التام وانما على الفرد في ظهوره **قوله** فلكل واحد
 ان قوله فرد في قوله بالفرود ما عدا ما الشعاع فرد **قوله** لان رعاية التناهي بين العلم
 امر مهم في السجدة وغيره وهذا يتلوه في الشيء وحده في الاصل امر في حاشيته لم يشتم
 مرثية وقال في حاشيته في النظم والجمع لموافقة **قوله** لينا ب المنفرد الذي لم يله
 كقول في قوارير على قراء المتن في حاشيته في لينا ب واحد الا في حاشيته في حاشيته
 رتبة نسبا واحدا في قوله بالالف فليست فيها اشتداد بعد ان لا يكون الالف بلامه المتن
 بل ان يكون لاطلاق في قوله في المتن انما علم ان غير الضم في حاشيته قد ينتم اليه امر في حاشيته
 فان سلاسل في حاشيته في حاشيته على لاهد وجعله في حاشيته وكذا يتلوه الخلق في حاشيته
 يتعدى والاقالقة التي شتم يتلوه روى ان بعض البلغاء قال لسانه الكتاب يا حار ان
 التوكيد حار في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 واداد بان التناهي في حاشيته **قوله** مثال لمجوع غير المنفرد الذي في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 الاكتفاء سلاسل في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته

نقلا

المنفرد **قوله** احديهما الجملة البانية الى صيغة مشتركة المجموع الى الجملة الذي في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 مقام السببية في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 والاكثر من ذلك في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 فالاصل في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 محذورات وشام في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 الوزن عارض في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 النسبة عارضة لا يتعدى بها في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 بل في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 التباين الواحد في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 وفي حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 ليس الا فان الالف التي في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 التباين غير التباين واما سوا ذلك فباي اعراب مؤنث او جمع تقدير او اما نحو الحلف افعال
 وان لم يأت لها نظير الا في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 لتفسير ما على نظيره في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 افعل في الواحد نحو ادب في اسم موضع كونه منقولا عن الجملة كدابة ولا باجر وانك لانها
 الجمليات ولان التي يحتمل ان يكون فاعلا ولا باسند في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 لا واحد له بل يكتفى بالثبوت الفاعل للمبوء اليه **قوله** قدس سره في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته
 وقد يلحق التباين لا سوا وعلية قوله في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته في حاشيته

نقلا

د

ك

ما يقع هذا الاسم على الابل وادوا الى جمع التكنية فقط لان جميع احوالها في الابل
او القربى المختلفة كذا في العراج **قوله** حكما كما لم يوجع الى ان جعله ملحقا بالقبيل السابغ لانه
شابهه في وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه يجمع مثله وقد اشار اليه في سائر وثالثا
انه يمتنع من الجمع مرة اخرى **قوله** والمدود في المصرفة في المدود في منقضية عن الالف وفي
الثاني دون الالف التي قبلها ولم يوافق احد بها الا في شيئا الى الثاني في تقييد **قوله**
فانما ليست لازمة للحكمة اي لبنائها وان اتفق في بعض الاماكن ومما يجي رده وبجاءه قال
لا عدو القاء للقبيل العود واخواته او في بنيان من مفهوم السبب او شرط ثابتة مدعية
مكونة للغة القربى في الاسم معدودا عن غير منبئية **قوله** مصدرة من مفهوم في مفهوم
تغيره بالخارج لان مفهومه اعم من ان يكون مستندا الى الخارج او لا وان كان المستند الى
بنفسه في عالم مفهومه المعاد لان لا يورد على ما يوجب للمعنى الاضمار لان السبب قائم بالاسم
يتحقق الفرعية وهو مظهر المعدول لا ما قام بالمتكلم **قوله** او خروج الاسم او خروج مادة
او لا يتصور خروج الحلق عن جزئه **قوله** عن صيغة كانه اذ بها في كل صورة الحكمية ايضا فان
سومعنا في السجلين خروجها عن صورتها الحقيقية او لا فعل للام فيها في كل صورة الحكمية
لان الاسم بمنزلة جزء الكلمة وهذا لا يجوز الفصل بينهما في دخولها وفي هذا في الاشكال
لانها غير متناهية في الصور الحاصلة في الالف او الاضافة ولهذا في التفسير خروجها عن حقيقة
هذا الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوجها لثمة معدولة في قوله
الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصداق ليس في مدخله في صورته الحكمية لوزان
الفصل بينها وبين مدلولها بالحق الزايد ويكفي ان يقال ان في الحرف غير تام لان المد
في حكم المفرد **قوله** فوجب عنه المغير ان القياسية كالقائم فيك لم يدخل في الحرف لانها خرجت
لا خارجة في دخول المعدول لا تأمل **قوله** واما المغيرات الشاذة في الجموع والمصغرات والمضروب
الشاذة واما القلب كاتس في يادس فيك انه ليس خارجا عن صورته او لا مدخل لتقدم

لشما

بعض الحروف على بعض الالف فانما امر اعتبارا واما نحو فذ وعنف سكوت الغير ففعل
ان لم يخرج حروفها ما في يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من ستمائة على الصيغة الوترية
واللفظ اذا اطلق انصرف الى الحاملة ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا الحرف في تقدير كون
تغيره غير قياس **قوله** بل انما يجمع لقول والنياب ابتداء على اقواله وانيب ولهذا ايضا في
النياب ايضا جمعها ولو كان غير جزم عن اقواله وانيب لنياب اليها **قوله** واعلم اننا نعلم ان
الحال كان وجهه ان تظهر النيات في تتبعهم او لا اما اعراب الحاملة وبنائها فانظر الى اعراب
ثلث واخواته وجدوا اعرابا اعراب من العرف ولما سلموا بالتبع ان من العرف لا يكون
الابن عيسى حقيقة او كما فتشوا عنه حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية طاهرة ومع العلية
او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطرر الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصلح للاعتبار الا العود
فاعتبروا في فتشوا عنه حال الاصل في بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصله الا
العود الى المدد وعنه في بعضه وجدوا دليلا اخر فالتك هو العدل والتحقيق والعدل المستقر
الما لم يوفق في اذ في الخارج والاول هو العدل التقديري والعدل المستقر الما لم يوفق في
ثابتا في الخارج **قوله** فانما العدل التحقيقي والتقدير في المشهور ان انقام العدل
اليها ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابتة بغير منع العرف في غير
بعضها ثابتة بغير منع العرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل فتشوا عنه في الفرع فثابتا
ثبت به ليدل على منع العرف وان اصل ثلث ثلثة ثلث ان ثلث فرع وليس فرعته لذلك الا بال
العدل وعنه فقد ثبت العدل بغير منع العرف ان ثلث فكله في كل فرع فكله في كل فرع فكله في كل فرع
عليه لمر في قلنا اذ بان ان دليل المؤثر المثبت او لا للعدل في نظر النما واعتبارهم
ليس الا من العرف او ضرورتا مثله واما ثبوت العلى فيما لا ضرورة فيه فليس في ما لا ضرورة فيه
قوله فنعلم هذا قولنا حقيقة وصف حال المتعلق واما على المشهور ففما خرج تحقيق ان
خروفا حقا كجد سوي في معنى وجهه فيكون وصفه بالتحقيق وصفا حاله في نفسه وكذا

قوله تقديرنا **الثلاث** ومثلث صفة بعد صفة عروجا او غيره فذو ذلك لا يخرج من ذلك **قوله**
 والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الى التوافق والعدل لول هذا اخر ما قاله الشيخ الرضى ومطو
 الدليل على ذلك اننا وجدنا ثلثا وثلثه ثلثه معنى وقايدنا انهم اوردوا اجزاء على هذا
 القول المعنى ونقطة المقوم عليه في غير لفظ العدد كلام البور مكرره فخرات الكتاب جزاء
 فطالت القياس في باب العدد ايضا كذا علما بالاشتقاق والحقا للفرق المتنازع فيه بالاع
 الا على فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر وان لفظ مكرر بمعنى ثلث الا
 ثلثه ثلثه فثبت انه اصل **قوله** الارباع واربعة ارباع بالانفصال والافعال لا يوافقون
قوله وفيما واء ما اعشار وموشر خلاف والاصوات اجزا تال الشيخ الرضى جاء فعاله من عشرة
 في قول الكنت البرد والكوفون يقيسون عليها اما السبعة فخراس ومخا وسداس وموش
 والسماع مفتوح ويشتغل على وزن فعال منه واحد لا عشرة ما مع ياء النسبة كخراس والرد
 والتباعة والتمائة والتساعة **قوله** والسيب قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب
 جماعة الى ان السيب تكرار العدد لانه عدل في صيغة المصطفة ومكررا لمكررا واهمية لا
 كاهية وصفية **قوله** لان الوصفية الرضوية التي كانت في ثلثه ثلثه اعلم ان ثلثه من الهماء العدد
 ويط موضوعه للوحدات لا طال الوحدات من يكون او صافا بحسب لاصل ثم يستعمل بها
 الوحدات مجازا وذلك المعنى الجازم لثلاثة ثلثه بما وضع لفظ ثلث ومثلث له صفات الوصفية
 اصلية بالقياس الى وضعها ولتأني ان ينعى كون ثلثه ثلثه باعتبار وضع التركيب مجازا في
 المعنى الوصفية **قوله** واخر اسم التفصيل بشرنا ما الفرق نحو اخوات اخوت واواخرا
 اخريات اخريات واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضل وفضليا وفضليا
 ونفضل **قوله** لان معناه في الاصل اشتد تأخرا او في معنى من المعاني ثلثا معنى غير لا يستعمل
 الا فيما ملو منه جنب المذكور ولا ياتي تقدير جازم واخر ايزر جل آخر لا عار اخ واما اخ
قوله وقياس اسم التفصيل الى ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلان

فلان القياس وان اريد ما يستعمل منه في معنى الزيادة فاحسب كذلك لانه لفظ الهم
 الاغنيا قلنا تحت الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضى من ان القياس في الحق بحسب الاصل
 الاستعمال بعد الوجوه الثلاثة فذكر عددا على حاله لانه لا يفرق بين معنى الزيادة المستعملة لا
 ولما كانت العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضيه احد ابينه في الثلث
 بل يقتضيه واحد انما لا يبينه لانه لا يفرق بين العدول عنه لانه لا يفرق بين واحد
 بما ذكره لفظ صدق التوفيق عليه على جميع التقادير **قوله** فقال بعضهم انه معدول عما فيه
 التام يؤيد ما لزوم المطابقة للموصوف اذا اداوشته وجمعا وتكررا وتامنا على موشا
 المستعمل بالتام فثبت انه لا يفرق بين العدول والمعدول عنه تنكية او ترفعا وجيب
 عنه لجواز عدول الاسم لفظا او معنى لما في السوا اذا ردت به معنى معين وموسى ليلتك
 فانه معدول عنه السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين
 من افرادها فلما لم يرد لاه العدد سواء صفات بالعلمية علما كوا لجم او لا نحو فصيح فرعون
 الرسول واما معنى فلان لمكان معنى التام محفوظا بين لفظه معنى الحرف مع انه جوب وغير
 منصرف في المشكوك وذلك بالعدد والعلمية المقدرة كالمسب الرفع عند بني تميم فانه المعدول
 عنه الاسم وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالة النسبة والبرهنية عند عدم كلف
 اذا اردت به معنى يرمك عند الجوهري والقياس يقتضيه ان يكون صياح ومسا معنيان
 لاه وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا **قوله** وقال بعضهم معدول عما ذكره من يؤيد
 شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التوفيق والتشكيك فينبغي عنه لزوم المطابقة
 للموصوف مع ان المستعمل بين لا يطابق الموصوف في عدول الموصوف المعنى والمجموع في جميع النسخ
 لان التام دخل في صفة الحكيم وعلى هذا التقدير لا يطرأ في العدل الا في جميع النسخ
 احتياج آخر واواخرا اليه وعدم منصرفه في البواقي **قوله** لانها يوجب الى الاحكام ما ذهب
 اليه الخليل في اعم واخوات في الاول ان يقال ان المضاف اليه لا يجوز في الاو اجاز اظها

ولا يكون اظهرها **قوله** او ان اضافة اخرى مثلها في المضاف واليه سواء كان المضاف وال
 تكرر الاول ولا يتم بشرط ان يكون تابعا لاوله وانما لا يشترط ان يكون به تلك العينة
 او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو الاكل لا اود بدمه **قوله** وقياسه
 فعلان افعلا ان كانت صفة الم عليه الاكثر من واحدة من عليه بان فعلان انما يجمع على
 اذ كان في كرمه يجمع على فعل ايضا وجميع يجمع على اجتمع لا على جميع **قوله** وان كانت اسما
 ان يجمع على فعلان بالتكرار فعلان وان بالضم عليه ابو على ويرد عليه ان يجمع اولي كان
 اما الحان اجمع ايضا كذا يجمع على اجتمع شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف والعلم
 ان يقول علم **قوله** والآخر الصفة الاصلية وان كانت بالقلبة في باب التاكيد
 اليه وحب له واخر من عليه بان لو كان صفة فاما ان يكون من باب امر حراء او من باب
 الا فصل فان كان الاول في معنى يجمع على اجتمع لان يجمع باعتبار الاصل على فعل كذا
 باعتبار معنى الاسم ان على سا ورون وان كان الكا لم يكن مؤنث اجمع جمعا بليكن
 يكون مؤنث يجمع كفضيل واجاب عن الشيخ الرضي بان اسم التفضيل في الاصل فمفعول
 الكتاب اجمع انما يجمع في قراءة من كل شيء ثم جرد عنه معنى الزيادة ففعل لازم اسم
 التفضيل فهو كذا في حكم اسم لفظي ومعنى فمفعول ان يكون مؤنث جمعا كذا في كتاب
 حناء وخشاعة في حن وخشاعة في حكم اسم معنى وفيه حيث لا بد قد صا اسم الى مرتبة
 المص فلا يكون في حكم اسم معنى **قوله** وعلى ما ذكرنا من تفسير معنى الموضع عن الصيغة الاصلية
 وتبينه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة او لا ينتقص بها **قوله** كيف ولو اعتبر جمعا فيكون
 اقواسا وينبأ الى اننا مفرق اقواسه وانما لم يفتح شبه الشذوذ اليها اذ شبه الشذوذ
 اليها اما من جهة انها مجموعان للواحد على خلاف فاعلمنا الجموع ومن جهة انها معدولان على
 خلاف فاعلمنا المعدول **قوله** والاول في الجمع ليس الا مفعول الواحد ابتداء ولا اما ان
 اول المعدول قاعدة في ليل من في القياس الشذوذ **قوله** فالاول تقدير كقول الشيخ الرضي صا

حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فاعلم
 فيه مفرد الى ان اوجما كرم وعرف واما الك فان كان يجمع فعل فلما عدل فيه الا اخر وجه
 وان كان صيغة مبالغة فاعلم فانما ان لا يختص بالنداء كمنية في مبالغة جاتع او ذا
 في الادنى فلما عدل فيها واما ان يختص به نحو يا فتى وفيه المذكور كنعان في المؤنث يافا
 فيها المعدول انتهى حتى لو سمع بها ذكر لا متبوع منها ونحو كسكو بل ان الاصل فيها
 صا وقها لما في المبالغة في عدم الاختصاص بينا وفيه منع اذ لا بد على ان التخصيص
 في الاستعمال معدول عنه ان يجمع واما الثاني فان يجمع في شدة الا اذا ثبت استعماله منه فاما
 كاد في القليلة وانما حكم بالمعدول في كثرته كون ذلك الجامع للشدة في غير منصرف
 اظهر دناج ان تقدير العدول فيه كمنية لا بد منه قائم وعدم فم قبل العلمية فهو معدول
 قائم اسم جنس واذا اختلف احد الشدة في ان قلنا ينتفع على هذا في وزف لكون
 غير قبل العلمية جمعا على وزف قبل العلمية يجمع السبعة انما لا سمعا غير منه في حكمنا
 بانها معدولان عنه فاعلم ولم يحكم بانها منقولان عنه فعل الجنس انما قلنا الشدة
 الاول بناء على ما قد سارت من ان المعدول عنه فاعلم اسم جنس وهو مني لف لما معدول
 المشكوك ان المعدول عنه في علمها وانما ان الحق هو هذا **قوله** فانهم اعتبروا العدول
 على اسم بعض النعم **قوله** فاعلم فيها العدول بتحصيل البناء او لينظم لما سبها للنداء
 ووزنا من سبها لا عدلا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء
 والابنية كلام وسحاب وانما عتوا بناؤا فيحصل الكثرة البناء او كسر لواء معي لا
 المطلوبة المستحقة ولان النداء ثقيل لكونه حرفا مكررا او الثقيل يتبعه الحق والبناء اخف
 من الاعراب **قوله** ولهذا يقال في باب قطام هذا ليس في محله فانه ذكر استطراد وفيه اشار
 الى ان تقدير المعدول في غير المنصرف قد يكون للميل على الاخوات **قوله** فلما يكون مما نحن فيه وهو
 غير المنصرف فالوصف الا نسب تفسيره **قوله** وهو كونه الاسم والافرية لا بالدرال

طب
ق

مادة

لانه سبب يمنع القرف **قوله** على فاء منهم لم يتبعه الا ببعض الصفات التي اخذت معها
 وقيل نظرات الاوصاف والمأخوذة من صفات معينة اما فوات معينة لا يكون على ذاتهم
 بل يكون على تلك الزوات المعينة فان القضاة المأخوذة من القبض الذي هو كثرة الماء
 على ماء كثير لا على ذات ماله كثير اما ما لم يعمد وكذا المصفر يكون على ذات معينة
 متضمنة بالحقارة مع انه وصف اذ يشترط مصفر اذ يجمع واديدل على اودر متضمنة بالحقارة
 مع انه وصف لشيء كان غير المنصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكتبة فان
 التصفية لا تخل بالوزن فيما اوله احوال الزوايد قالوا ان يقال كوت الاسم والاعلى
 ذات بهامة لم يتبعه الا ببعض الصفات المأخوذة منها او بما يقتضيه ذلك البعض ان
 قلت اذا كان المصفر وصفا فكيف يصح منه طليعي بالعلمية والتأنيث قلت هذا
 باب توسعتم حيث لم ينفوا بين المصفر والمكتبة **قوله** سواء كانت طرية الا ان
 على التعميم قوله وشروطه **قوله** لا الموضع كونه ضمنية فانه موضع الزوال فلما لم يثبت اليه
 الراجع لا اصل وهو من الصفات لا يكون الا اذا كان سمي قال الشيخ الوضوح لم يثبت اليه
 الآن دليل قاطع على عدم اعتناء المصفر الوضوح والاعتناء بالانفراق اربع موقوف
 ان يكون انفراد لا تتقاء شرط ووزن الفعل ليعتد به الماء وما يقال من ان التأنيث في
 اربعة ليست طرية على اربعة على طرية على اربعة لان اربعة للمؤنث والمذكر
 مقدم في المرتبة على المؤنث ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن العارض في
 اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شروط اعتناء الوزن قال قولي لواء ليس ايضا شيء
 حائلي من ان المانع بقولنا ان التأنيث ومنه التأنيث ليس للتأنيث بل للتذكير لان قوله
 اربعة رجال اذ يدعى باعتبار الجماعة التأنيث والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور
 ويؤيد ما قاله انقلب التأنيث في الوقت وعدم انفراق قولهم اربعة نصف ثمانية
 وقال المصنف التأنيث والواحدة قياسا والتأنيث في اربعة ليس كذا كذا قال في ان يكون

ان يكون الا اذا ان يقال ايضا وان لا يلزم منه اعتناء المتضادين كما وكما ان كان
 يعلم فيما بعد قال قولي لواء الى شدة وانما كان الوضع اصلا لتفرغ الولات المعينة
 عليه التأنيث او لتفرغ الولات الثلث المعينة في باب الافادة والاعتناء به عليه كان
 الوضع اصلا لان الاصل ما يبين عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والولات فرعا كان
 صحيح نسبة الولات اليه بغير تنوع ان احتمال الاصل على النوع لا شمله الظاهر على الظاهر
 ذلك ان تقول مضاعفا والتقدير في زمان الاصل قال قولي لواء الماء المتفرع **قوله**
 وفي الغلبة اذ مع غلبة الكمية اختصاص الدال على المعنى الوضوح ببعض افراده الى
 او من الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الى وجب الشيخ الرضا
 اما ان غلبة الكمية على الوضعية مشروطة ببقاء المعنى الوضوح فاذ لم يبق اللفظ الا
 على معنى الوضع لهما محضا وان خرج عنه كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجزائه على غير ذلك النوع
 ومطوطة ولا عليه لا اعتبارا في المعلوم قال السيد قولي لواء طرية طرية طرية طرية
 الكثرة اذ لعدم تقييد الحية والقبض بالصفة وفيه ان الجمل على الاطلاق في مخالفة للغة قال
 في الصلح السمو ما يبرزك سببا وارقم ما يبره وقالوا ان ادم اسم للقبيل من الحوي
 لما فيه من الالهيته قالوا ان يقال ان يقال ان بعضه يقين الزمان ولا يدخل في ذلك
 لتقييد ما بصفة قال قولي لواء التأنيث للنتيجة فيدل على ترتيب العلم والادام للتفصيل في
 ترتيب المعلوم فلما يقع احد مما عن الاثن وذلك اشارتا الى ما ذكر من مجموع الاصلين
 المرتب احدهما على الاثن لا الى الاصل الاول ليجمع عطف امتنع على حرف ووجد ذلك ان
 يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متوقفا على مجموع الاصلين ويحذف ذلك في الاصل
 على وجب متفرعا بين المتعلم واما قوله وضعف فتلو عطف على حرف في الكلام قال في ترتيب
 القرف والالكلة لانه صفة يجرى بها او امتنع اسود او صر او امتنع اسود من
 القرف قال الشيخ افع ما يبرزك **قوله** اشتقاق من الجذر الحوي محكم تافيش ربي قال
 للظاهر

قالوا هو الشرايق وهو طاهر من الخلق قليل مما يصور على كل شيء قالوا الهراخ اخيل
 نام من عني كاد ما يقال وادند **قوله** كاشتقاق من الخا قال لفظه سيبا كبر اندام بلك
 وشان خيلان جماعة **قوله** لاغ الاصل ولاغ الخا اما الاو لفظه ان لم يثبت واما الكه فلكه
 المستعمل لم يقصد بذلك الا لفظ الاو انما مخصوصة من غير ملاحظة حيث وقوا فعلا وان
 كانت في نفسها متصفة بتلك الاوصاف **قوله** الثاني بالتاء على زائدة في آخر الاسم منتو
 ما قبلها لتعلق الوقف فضاء اخت لست للتا بئس لا تتقاء القيد من الاخرين قطعاً
 بل يدرك من اللام فلو سمع باحت مذكور في ووسع بها مؤنث كانت كمنه **قوله** السيد قدس
 بحمله انما معروفه على قياس ما ذكر العلامة في عرفات فانما معروفه عند مالان التاء
 المفعولة فيها ليست متممة للتا بئس فلا تتغير في منع الحروف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها
 اذ لم يحدد كلامهم بتقدير التاء مع التاء المفعولة وان لم يكن متممة **قوله** فانه لا شرط
 في لزوم الالف **قوله** ليعبر الثاني لازماً اذ بعد ما لم يكن لازماً لان التاء في اصله وفعلاً
 للفرق بين المذكر والمؤنث وعلى لا يكون لازماً للعلم اسمها كانت تلك العلم او صفة كجاء
 حنة وقد يجيء على خلاف اصله ويكوه لازماً للعلم لجره كمن لم يعبر وهذا اللزوم **قوله** لان
 الاعلام مفعولة عن التفرق بقدر الامكان اعتناء بشانها اني قيد بقدر الامكان لان التفرق
 قد يكون فيها للفرود واما حاكمها لخاصة الترخيم فانه في غير المنادى لظهوره الشرع في
 للرب عن النقل فيما كثر الوقوع واما في الاعلام التي ليست من العلم العربية فربما تفرق الوقف
 بالنقصه وتغير لفظه وقلب لفظه لما قالوا جبريل جبريل وجبريل وجبريل وذلك لتغيره
 تكلمهم بالعدم وروى على ان العلم الخفية وتركيب حروفها المتناسبة وذلك ان
 ان التفرق في تلك الاعلام لعدم جلالهم باليد او ضاع عنهم ولذا قالوا في العجب ما ثبت
 فلان ليست اعلاما فالراد بالاعلام التي من العلم **قوله** والثاني المفعول انما يكون
 تاو كمنه واما لا محالة التبريد الالف للزومها **قوله** اعلم ان الثاني للفظ بالفاء قبله لا
 المنه

معدن

موص

المقدّم عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمانية **قوله** شرط لوجود منه الحرف
 مستلزم لثباته الا وسطا او باللفظ فذكر كمنه مع انما منكرة الا وسطا بالاصل
قوله ليعبر الحالة بئس احد الامور الثلاثة ان قلت هذا العقل يوجب محتم تأييد كل
 من العلمانية والثاني بئس وقسم تأييد كل ما فلم جعله المعنى موجبا للتحتم تأييد الثاني قلنا
 لان الظاهر مسوقا لبيان شرط الثاني اولان الحجاج الى التقوية مع الثاني بئس كونه
 معنويا دون العلمانية وفي الاجر بحث لانه لا يلزم البيان الا في ذكر ما اخرج فوسن شرح
قوله علمي لبلد تبارك بقوله لبلد تبارك لوجود تاييد العلمانية علم ان اسماء الاماكن قد
 يلزم تاييدها تبارك بالبلد مثلا فيمنع حرفها وقد يلزم توكيدها بتاويل المطان فيمنع
 وقد يعبر كل منها فاحراز الوجه اذا عرفت هذا فمفعول العلمانية الاستعمال معلوما فوال وان
 لم يكن معلوما فلك في الوجهات وكذا التباين في تأويلها بالقبيلة والحق **قوله** فيمنع
 كل منها عن الفرق والاو او فمفعول يجوز قاله لانه لا يمانع العلمانية وحسن شرط
 تركها احدا ان لا يكون ذلك المؤنث فذكر ارجح الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكر
 اذ اسج به مذكور في ذكره احيى فانه في الاصل مذكور وهو الشخص لانه الاصل في الصنف
 ان يكون المذكر من التاء منها صيغة المذكر وتاويلها ان لا يكون تاييدا محتاجا الى التاويل
 غير لازم كرجاء فانه تاييده بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجميع والتاويل لا
 يوجب استعمالا بمعناها الجنس في المذكر ثم ان التاويل استعمالا مذكورا ومؤنثا او الفرق
 ومنه وان غلب استعمال مؤنثا ففقه الفرق راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا ففقه الفرق واجب
 البرية اشتراط الاولين ان الثاني المذكور الاول بسمية طارئة وانه بعارض ناد
 غير لازم وقد زاه بالعلمانية بالجماء وما عرض فلم يبق الثاني في البرية اشتراط ان الحكم
 للفرق وما ذكرنا يطين وجه تركه الشرط **قوله** لان الطرف الرابع فيها هو على اربعة احواف
 وكذا الخامس فيها هو على خمسة احواف وبالجمله هو الاخر في الزايد على الثلاثة كما مر التاء

بل

بل

لان موضع الشاع كلامهم فوق الثلثة وثبتت ان كانت بمعنى الجماعة في زوفا القام واصلا
 شيع وان كانت بمعنى وسط المعنى في زوفا العلم واصلا **قوله** او التعريف يجوز
 ايضا ان يكون المضاف او تعريف المعرفة او ان تعبر الحيشية او المعرفة من حيث انها معرفة
 قال ان يكون علمية قبل ان يتل شرط علمية لان المادة بالمعرفة التعريف هو ليس علميا
 ان قلت يجوز ان يرد علمية ما فيه التعريف ط اود في قوله الثاني بالتاء شرط العلمية
 علمية ما فيه الثاني قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس من الام ان قلت لم
 لم يأت بالقام هنا حتى يكون اخر قلنا لزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في
 شرط الجمع قلنا الزيادة قوله في الجمع **قوله** بان يكون حاصله في ضمة الاظهر ان يقال
 حاصله في حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرطنا تائيدا بالعلمية
 لا تحقق الا تحقق العلمية بخل والبواقي فان تحققها معا لم يحقق العلمية **قوله** يجعل غير
 المنصرف منصرفا ووجه حكم المنصرف **قوله** فلم يبق الا التعريف العلمى هذا جنى على ان الت
 الاخ في الجمع واخوات الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المتدرة او
 الا ان المتدرة لما ذهب اليه جميع **قوله** وانما جعل المعرفة سببا قبل فعل هذا ضرورة قوله
 ما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على الجواز او بارادته العام من الخ ص وفيه
 ان كون تائيدا التعريف مؤثرا على الحقيقة في العلم او بشيئية العلم جامع الى المؤثر
 هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه يجوز ولا تكلم باصطلاح الغيرة **قوله** لان
 فرعية التوفيق للتشبيه اظهر لان الرعية لمقابل التشبيه والتعريف تذكره مقابلة التشبيه
 لا العلمية **قوله** وان كون اللفظ ما وضع غير البر لا غير **قوله** كان في الجمع اسم جنى بمعنى
 الجيدة لغة الرق **قوله** سيجر واحد وانه القراء سيجر بان في رواية عيسى انما جعلت لشر
 الخ تحقيق الاشياء ما قاله الشيخ الرضى وطوان الجمع في الابع يقتضيه ان لا يتصرف فيها
 تصرف كلام العرب وقوعها في كلامهم يقتضيه ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت في

ط

فيه اول مع العلمية ومع منافية للامام والاضافة فاستفاد بها جاز ان يقتضيه معها
 ما يعاينها ايضا اعني التنوين ودعاية تحقق للجمع جنى امكنت فينبغي الكسر التنوين على
 هو عادة ووجه الاسم في بالاساير فقرات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تواتر
 الطاء في ذلك حكم المطر وعليه فيقبل الاعراب وبما بالنسبة وتحقيقه فيقبل فيه
 بمخوف بعضه الطر وفوق قلب بعضها فخرج جاز وادري بما في كره كان وادري بالي واما
 اذ لم يقع الابع في كلام العرب اول مع العلمية قبل الام والاضافة او لا مانع فيقبل
 التنوين ايضا مع الكسر فيقبل ساير الفقرات **قوله** او يحرك الاوسط ذهب بسببه وا
 النفاة اما ان الشرط الكا الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلثة خفيفة
 ووضع كلام الجمع على الطول في ثلثة ليس منه **قوله** وهذا اختيار المصنف في الزعرى
 اما ان نوحا كمنه ولما قال في الجمع على التائيد المعنوي وغيره فمتم منع ما موجود ولا
 يمتنع النفاة بما يذكر ما اشار به قدس سره قال في الشيء الذي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يكن
 محلول غير منصرف في كلامهم **قوله** لا نادر معنوي او ليد له علامة لفظية قال في سر
 قبله يجوز ان يقال امتناع مرهنا لتاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مكر او ارجو
 اليه فيه المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بملك اسم او نوح البتة عم لكان اسلم
قوله لان غرضه التشبيه على ما هو الحق عندما يجوز ان يقال لا يشترط التشبيه على ما هو
 الحق عند ما وقع فيه النزاع من نوح وشره وتقدم ان نوح على امتناع مرهنا
 ان نوح نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم ان نوح وشره ولا ان نوح
 نوح جلى مما لا ينبغي ان ينادى فيه بخلاف امتناع مرهنا فان ليس بهذا المناسبة قال
 الجمع او الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث ان يجمع ويجوز ان يجعل القام في الجمع للمعنى
 جى يقوم مقام البين ليطبق في غير قوله شره بما ذكره قدس سره قال في صفة منتهى
 الجمع منتهى مصدقته معناه وانما القام على ان صيغة ينتهي بها جوع التشبيه عني ان تلك

ما

الصيغة

من حيث انما هي غير قابلة للتكثير فلا بد من النقص بربها بناء على ان مخصوصه غير قابل للتكثير فان
وزن فعال قابل للتكثير ولا يجمع جاز على جميع **قوله** وبعد لانها حركات اولها مأكود او ثلثة
اولها مأكود فلا بد من النقص بصحارى والى لان **قوله** لانها جمعت في بعض الصور تشر
او لانها صيغة جموع وهو تقليد للعلية المستفادة من قوله **قوله** يكون صيغة مصونة
عنه فتكون التغير فتصير لازم فيصير ان يرفع اصلا هو الفرق قال في تفسيره انما للملأ بسوء
الغير بعينه النقص والمعنى بل ما بهاء الى في قوله كنه بغيره قال فان المعنى كنت بل ما بال
لا بما لا كنت بما يتغير اما لو جاز في آخر شرط او صفة لقوله صيغة **قوله** منقلبة عنه
تاء الثانية في الفعل الاول يكون قوله بغيره مقيدا بما لا الوقف الكه يكون مقيدا بجملا في
قوله جاز في قوله لانها قبل لان فاعلا اذ لان صفة لا يجمع على فواعله قال **قوله** في
في الحاشية الفارما الحازقة ويقال للبعول والمخار فادما بيتي الفروطة ويقال للفرس
التي الحازقة موزونك ويقال للفرس اربع ايضا **قوله** لانها لو كانت مع ما كانت على في
المفردات ان قبل التاء غير لازم فينبغي ان لا يعبر بغير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير
لازمة لكنه لها اثر في تغير الاوزان في في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعاله موصو
مع الطامة لعدم استحقاق الشاعرة ووزن وفيه نظر لان التاء انما تكون لازمة في فعاله
اذ كانت المنسوب الى شاعرة في جميع اشق لا سيما في ما ياء النسبة فجملا في ما اذ كانت لا
يكون ارب في جميع جوب وايضا عدم الاستحقاق للتاء لا يقتضي الوضع مع التاء **قوله** ولا حاجة
الى اخرج مدائني بزيادة ولا بياء النسبة في قبل مع انه لو زيد يخرج نحو كواس مع انه منقو
قوله فانه منقو محض لا يصح الامعاطة المفرومة جملا في فوازنة فانه جمع محض لا يصح الاصح
الجميع مع قال **قوله** فوازنة فمنه في قبل ليت اما التفضيل لعدم التعدد ولا الاستيناف
ليس في كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجازة في العلم قبل فنصرف لان المنقو في
لها فيكون اعتبارا لانيه او ان المراد فوازنة او ان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى

هذا يكون غير منصرف بالعلمية والثانية فليفت بعد تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة و
مثالها المسح مع انه يجوز ان لا يكون منقو قال **قوله** وحضر علماء للصبغ ليد منقو باعنه لا
المنقو بلاغ وقليما في عنده مدد او ذم او ترم ولا يستقيم من شيء من تلك الكلمات منقو
على ان حاله المستند غير المنصرف وجاز ان يتقدم معجورا ما اضيف اليه غير اذ الى ان بعينه النقص
فانه في قوله لا و جاز فيه اجازة لا ما تقدم معجورا المدفوع وزاد في الاية ما عطف على المدفوع
لما كيد النقص ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناعه في مخصوص من العلمية وليس كذلك لا شناع
منه حال التثنية ايضا في بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعلى
لا حالية ليمكوا الكلام عنه ذلك الايهام **قوله** بل للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للجمعية
لا لو صفة لكنه اعتبارا ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبارا للمقتضا وبت في حكم واحد
و **قوله** في الجمعية غير منافية للعلمية يجوز تسمية اشياء من به جاز فلم يأت بشيء لان نوع ايهام
منافيا للعلمية لازم بمعنى الجمعية الى ان الايهام المخالف للعلمية لازم بمعنى الجمعية ثم يجوز
ان ينفي شائبة من معنى الجمعية في العلم الى يجوز ان ينفي شائبة من المعنى الوضع فيه الى اذ
سميت شائبة من مائة بالامر قال **قوله** في الحاشية الصنيع على الانية والصبغ ان الذكر
والحيض صبغان غير كرات وراحيه الله قال في العراج مضارب كفتار وصبغ كفتار صبغان
بالكر كفتار وصبغانة مادما وهذا يوافق القواعد في هذا ان في قوله **قوله** والا لكان
بعد التثنية منقو الملائمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمى علما اذ انكره قال **قوله** في
الحاشية فعلى هذا معنى قوله علماء للصبغ انه علم بجنس شامل للصبغ لا بجنس هو الصنيع هذا
التأويل بناء على تسليم تأييد الصنيع وقد عرفت ما فيه **قوله** لعل يتوهم ان الجمعية الى وصف
ولا ملأنا باعتبار الجمعية المطلقة **قوله** و ملأنا اكثر في موارد الاستعمال او مذهبنا لاكثر قال
ابن جرير محذوف في قوله على موازنة لانه وحيد والوحيد يميل الى الجائز واما قال لم يجمع من
من الفرق كما كتب ابي **قوله** لكنه من قبيلة حكما الى اعتد ارع انه لم يعد الى علم الموازن من

وقد يفتقد عند بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على سبيل القطع **قوله** فالقصد في شرحه يلزم طولا
 ان يقولوا الجيع وقال بعضهم بذلك **قوله** فالقصد في شرحه يلزم طولا
 سر والى هذه عينا السبب قد تسمى **قوله** انما قالوا لان السر والى هذه عينا السبب قد تسمى
 بل جاء بمعنى قطعة الحق فيكون المفرد مفروضا وانما لم يجعل جمعا لها بالمعنى الكافي يكون
 المفرد متحققا لان السراويل لا تحق بالانفراد فلا يصح ان يكون السراويل بهذا المعنى مفردا
 ولما قلنا ان يقولوا ان سراديل منقول من المعنى الجيع الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاطلاق
 اصلا فبان ان يكون منقول اليه من معنى الاقطاع لانه اقطاع الاذنان قبل نقل الجيع
 الى الواحد والاحتمال لم يجمع ثم جاء في الكشاح ص كمد ان اجيب ذلك في الجيع المحقق لانه مطلق
 الجيع وبان المفرد اذا اشتل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب
 شراذم جمع ثوبه وحق القطعة وقيل ان ذلك من باب اجزاء الجيع على الواحد لانه باب اطلاق
 الجيع عم اللام الا ان يقال اذا صح الاجزاء صح الاطلاق **قوله** فالقصد في شرحه يلزم طولا
 غالبا والعرف مغلوبا لانه لفظ اذ في الاول وانما موقعه في الثاني وانما موقعه في الثاني
قوله فلا يشك بالنقصان على قاعدة الجيع لا يفتقر ان يفتقر الى جنس الاشكال بهذا المعنى لا يفتقر
 اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراديل اذا كان يفتقر الى جوع يعرف مصابيح لانه
 يوازن مفردا على يفرق فوازنة لانه يوازن كم اعطيه ويملك ان يدعى بان سراديل مفرد على
 والاعتناء الموازنة الابع او بالعدد واد بقتير الجيع سراديل مطلقا في ادم يعرف
 ذلك الاختصاص هذا الوزن باطل في نظرنا التقدير منقذ من العرف وما نظرنا وتوهم على
 الواحد عرف **قوله** اد كل جيع منقول من كذا المثل مفرد غير منقول من كذا اسم امراته واعيد
 مصفرا على لا متفكرا على فان الالف فيه ثابتة كخفا **قوله** في حالة الرفع والجر انما
 منقول على الطرفين والاعمال فيهما انماثلة المستفادة من الخاف **قوله** لان الاعمال المتشابهة
 يكون الظاهر ولان الاعمال لغيره قوت وهو الاستشكال الحسية ومنع القرف سبب ضعيف

ويل
 ويل

ومو شابة غير محسنة **قوله** على وزن سلام فصا مثله فوازنة المشبهة بكلمة **قوله** ووجب
 بعضهم انما بعد الاعمال يعلم منه ان من جعله غير منقول فجميع الاعمال مفردا على منقذ
 سواء كان التنوين عوضا عن التاء او عن الهمزة وينبغي ان يكون كذلك لا ومنع العرف
 لو كان مفردا على الاقوال على الوجه الذي في حالة الجر والفوز بان الفتح في حكم الكسرة لانه عينا
 بعيد لكنه من قال ان التنوين عوض عن الهمزة هو راء المجرى والمعلوم من كلام
 الرض ان منع القرف مقدم على الاعمال عند ما وصل جوار جوارى بالتنوين لان اصل
 الاسم القرف ثم جوارى جردا واثنان الحركة ثم جوارى جردا والحركة كما استحقاق ثم جوار
 بتعويض التنوين عن الحركة ليحذف الثقل مجد في التاء الساكنة **قوله** وفي لغة بعض العرب
 اثبات التاء على فيهم وعليه قول الرزوقي **قوله** ولو كان عبد الله موصيا لمحمد ولكنه عبد
 الله موصيا لهما ويجوز ان يجعل التاء لا تسلم والاصل موافقة بتثنية التاء وحذف
 التاء الا واد وزياد الالف للاشياء ولا يفتقر ما فيه من الجبالفة من العاجز **قوله** وهو صر
 كالمبني او اكثر كلمة واحدة لا يشبهه ان التركيب لوني يناسب ان يعقد منه الكسرة كيب
 في الاكساء وهو المعروف مطلقا التركيب فمع التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة
 الى التاء بالعلمية لان التركيب لمجمل كلمة واحدة لا يكون الاعمال لان الاسم الحرفي هو ان
 ان ينقل او لا من جنس او ينقل او لا على ثم ينقل الى منع جنس كما اذا نكره كل العلم
 ولو لم تنقل العلمية لانه للتحقق وثبوت لا يشترط **قوله** من غير حرفة جواز ان قلت عينا
 هذا القيد ما اريد بالتركيب من غير اعتبار في الاضافة والاكساف وتحكم قلنا انما كان
 شديدا للتصاق بالكلمة لم يظهر ان تركيبها فلم يفتقر من جنس التركيب الذي يناسب ان يفتقر
 بخلاف التركيب من الاكساف كسافا كان او اضافيا ولما لم يوجب التركيب من الفعل لم
 يفتقر الى التاء بوجه **قوله** لبيان من الزوا والاعمال او ليتحقق سبب آخر حتى يثبت ان المنع
قوله فيحصل له ثبوت او اللزوم قالوا ان لا يكون باضافة ولا اسنادا لتاء للملاب انما

6

ر

ر

لا يكون ذلك كيب ملائمة الاضافة والكسوة ذلك لان كل كلمة تملك عن مركب
اعرابا وبنوا واما باعتبار المنقولة عن معناها باعتبار المنقولة فلا يصح اعتبارها منعها
باعتبارها وضعها العلم لا امتناع اعتبارها **قوله** لان الاضافة الى اوليات تأثيرا اما في
الجنس الاول وهو موطىء عرفت واما في الجنس الثاني على قياس بعلمك وملا ايضا ب**قوله** لان
مشغول بالاعراب المحلى **قوله** فكيف يؤثر في المضاف اليه اذا كان في طباع اقتصادا
لا يكون ان يكون فيه اقتضا ما يضل ما يتم الى في ما واحد حكما فان الى كيب الاضا
في حكم كلمة واحدة **قوله** من قبيل الجنيات عند جماعة منهم المعوم من قبيل الموتى الخ الخ
جميع لا يبعد ان يحكم بعدم انفراد وان لم يظهر اثره في **قوله** كانه كذا اذا كان لان
المذكور فيها بعد مع بعد حكم لا يتغير في العطف بالفاعل لا لا يتغير في الاصل وفي الجا
التخالف ولذا ذهب بعضهم الى نحو عشرة علماء مع غيره منصرف من ملنا ينفذ جواب اخ
ملوات المصروف في مقام **قوله** من غير ان يتصدد بل من غير فعله عن مركب مستعمل في
معنى فيكون علماء على الاربعاء والالف والنون قبل الواو بمعنى مع وكذا اعتبار العطف
اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كانا **قوله** لانها من الى وفي الزوائد بالفتح فلو احتمل لفظ
نونة الاصل جاز في كسائر الجوان ان يكون من الخن لما جاز ان يكون من الخن ومنه
قوله لمصنعا عنهما الى الثاني منع دخول ثانيه الثاني لان منع من فعلها وادير عليه
وجودا وعدما جعل وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه واجبا للشبه لان الوجوه الاخر
شاذة لكونها من الكوان وحدها وكونها لا يثبت في سكونها خفتين بالمذكر لما في الا
في نحو حواء خفتان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر لما في
المذكر في حواء كذا لا يدور عليها منع من فعلها الا ترى ان حرف نون مع تحقق نون الوجوه
ومنع عنان وعثمان مع عدما **قوله** اما كونها من بيتين وفي غيرها لا يثبت عليه لا يظهر
هذا التقدير وجه انتقاء التاء لان بقاء وجهه ان الجود عن التاء اصل لما زيد عليه

لا يثبت

عليه التاء او الاصل تناء الزمنية التي توشح ان ليسها **قوله** واما ما شبهها بالان التا
او في منع دخول التا نبت ان قلت لا بد في السبب فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا
السبب المشابهة او المشابهة فاذ كانت الاوفا في فرع للفرعية وهو شرط وان كان انما في فرع
لما زيد عليه كذا ينبغي ان يثبت لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من عدد المشبه فلما حاذق
المشبه به **قوله** والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط التا في الاوفا انتقاء التاء غير
قوله لا اقليم الشامل ولا اقليم القابل للقبول الكنية والمقابل للمهمل والمقابل للفرع الثاني
الفرعية **قوله** واذا قيل باعتبار انما سبب عدو ومجموع وتشتبه الفرعية قوله ان الى نا باعتبار
نحو جماعة نفسها **قوله** او شرط ذلك الاسم فيه ان يخالف الشروط السابقة كذا لا يخفى عن لزوم
تنافر هذه بين اعتبار الوحدة والعدد في التوجيه الاولى **قوله** فشرط العارية منهم من قال
انما شرط وسبب منهم من قال انما شرط تحقيق المشابهة لا السبب نهائي الى الثاني نبت يقوم مقام
عليه **قوله** او لا يمتنع التاء او لا يمتنع سبب في علمه في التوجيه كالمعروف في سلمان وعثمان
فقد جاء في الاسم حركات التاء وفي الصفة لم يمتنع كالتاء وجاء فيهما كذا المؤنث في مع
قوله او صفة فيه انه عطف باو على عاملي مختلفين وليس على شرط فيك الصواب الوارد
اولا لان الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة واجبيان الترويد ليس باعتبار تعدد
بل باعتبار فردا وفردا لا يكون الا في احدهما ويجوز ان يجاب بان او للتشبيه **قوله** لان منع
كان مؤنثه فعلى هذا عند الأكثرين وجود بعضهم اجتماعا وحكما بالانفراد في افا
ان وجود فعل ليس مقصودا لانه بل المظهر منه انتقاء فعلا في العدد وعثمانا مالم يطلبا
غير مناسب بل غير صحيح لان المظهر يحصل بغير وجود فعل فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المصنف
ضعفه بعبارة ان قلت اذ كان المظهر من وجود فعل عند علم انتقاء فعلا في الواجب عند
امتناع فرد من محصور المظهر فلما المظهر اللفظ لا يكون الا بوجود فعل **قوله** لا لا يمتنع
خاصة له في الى تعالى ان يتو اختصاصا به في الاستعمال في اللفظ فاذ نظر الى الوضع

عنه

ن

م

له مؤنث بحسب قياس اما ابتداء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح
 لان فعلات تفعي اكثر من فعلات فعلا فاعلان فيكون منها فاعلان فاعلان وعلما
 التانيث فيكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان التانيث بالهاء لا يفرق ولا
 يكون فاعلان فاعلان لان المراد بنوعها اللفظ كان علميا غير منصرف فينبغي ان لا يكون ولا
 يكسر طبعها الا المشاكلة المسح **قوله** وهو كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل سواء
 كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا فالاصح في قوله وزن الفعل نحو لا على النسبة لا على
 زيادة النسبة واللام يجب في قوله فشرطه فكأن يحمل عليها قوله وشرطه على شرط التحقيق لا
 على الشرط لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل **قوله**
 بالفعل بمعنى ما في اكثر المتصرف والضمير راجع الى الفعل وغير مختص بجمع الموزن او بالعلم
 وفي اعراب ما هو المشاكلة **قوله** وكذلك يوزن من يوزن الى اعراف وضم من حتم الشيء العلم
 بجميع فيه **قوله** وشمل عالم مجمل بالعلمانية موضع الشام يقال موبيت المقدس **قوله** ومثله
 ضرب على البناء للمفعول وزن فيك مجزول من الموصوف لم يات في اسماء الاجناس الا ذلك
 لود بضمه وتلك الوب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان تليها كقوله عم بنا
 على فيك وقيل ان يكون منقول من ذلك بمعنى اسرع واما ذلك علما لقبيلة فيكون
 ان يكون منقولاً منه ومن ذلك بمعنى من حيث خصوصاً والتعبير للدلالة على العائدة الى
 في نفس نفس بالفهم واما الوعد لغة على الوعد الوزن والوسم بمعنى الارتشاد ان
 ولم يوجب الامتناع في هذه الابعض النجاة ذهب يونس لما ان المشقة بين القبطية بؤنة وذهب
 عيسى الى تأنيدها اذ كان منقولاً من الفعل كقوله شمر ان ابنه جلا وطلاع الشيا بولولاذيك
 لغوت جلا ويرد بان ان كان علما في معنى الفهم وطولا يعبر وان لم علما فهو صفة منور
 اي ان ابنه رجل جلا او انكسر امره او كثر الامور **قوله** او يكون انما لم يقل بده او يبلب
 لما قال النبي لان فاعله اذا جعل علما لم يذكر كان منصرفا مع انه غالب في الانواع ولم يجمع

كم

يجمع في الاسماء الاخاتم وعالم وسامهم لهم سوا سوا ولا في اثبات الغلبة زيادة مؤنث لا يقال
 في اثبات اختصاص ايضا تلك الزيادة لاننا نقول لعل لم يجمع فيه ما يجمع فيه من غير ذلك المحذور
 ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذ كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يفسد في غيره
 وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة تلك الزيادة تلك المحذورة
 في جميع الافعال المتصرف فصلا لا طرادا في جميع الافعال ووزن الاسماء التي اختصاصا
 بالفعل **قوله** او يكون غير مختص بضمه بقرينة المتعاطفة لعله وجه ان الشيء الاول او
 بالتأنيث والظان ان المانع الملتزم ان النسبة بين الشقين العموم من وجه لا في اقسامه
 شمر وامر واجتماعهما في محذورة ويشكر ويحصى في معلوما ومجذولا واما ما يشرق في الجملة
 ويشوعر وافتعل وافتعل **قوله** او اوزن الفعل الى ما كان المراد من وزن الفعل كوزن
 الاسم على وزن الفعل فيرجع الضمير الى الوزن والوزن على ما هو المقصود **قوله** زيادة
 حروف وزايد على الاول في لفظ لان الصفة تنب الى موصوفها في موصوفها وكذا في
 الكلان النسبة بين قوله اول وبين الموصوف العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص في
 وبالعكس لان المراد في موضع اول **قوله** من حروف تأنيث لو غير ذلك لم يفرق كقوله وحق
 من اراق ماضيا وارق امر او كذا الوتر في الوزن مع بقاء الذايد سواء كان بالحذف
 كقوله وبالتعليق كما على او بالادغام كقوله او بارتداد ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف والغير
 او بفتح الجاء او الوقف فانك تزد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجاء مجزأ
 لا يكون في الاسماء فتقوله فيقول لم يقل واخذت ايتها جاء بقول اختي **قوله** غير قابل اذ
 كون الى حال الضمير اوله وانما لم يجعله في الشق الاول لاختصاصه بالفعل لا بفعله
 اصلا **قوله** ولو قال غير قابل للتاء كانه ان وغير قابل للتاء يجب لوضع فلما لم ينقص كقوله
 اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلا قال وضعت في موضع احي وانصرف جعل في جملته
 الشرط على المؤنث ولم يشر الى ان المؤنث يثبت بالياء فيكون قد يدفع بان جعله شرا

سنة

مطلوب

ط

هذا الشرط على الحكم بالمتشابه او وانما لا يعمل ولا يمنع ان هذا الاستدلال سبب الحكم المذكور
بالسببية المحققة او مع شرطية الحقيقة عند الجمهور خلافا لما في حيث قالوا بان
علمية الاسم الذي فيه الالف والفون ليس الا لتحقيق اليمين وهو المتشابه بالالف الثاني
المذكور **قوله** بواحد من الجماعة او لغوهم صالح لان يراد به واحد من الجماعة **قوله** فانه اريد
المتشابه واللام يصح توصيفا لانه لا يملك بالالف **قوله** استثناء
ما في من الاستثناء الاول استثناء بعد تقدير المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم
تقدير الاستثناء من امر واحد بل عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من التقيد
ونظر في ما يقارن توجهه في من حيث اولى تا متعلقه بغيره واحد بل عطف وتوحيده
المع **قوله** العدا ووزن الفعل معطوف على قوله ما في شرط فيه لانه اظهر دلالة واحدا
وتعلل الفلكة في الفصل اخلا في تأنيده العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغاية الاستدلال
قوله في غير واحد اتفاق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدا في اسم بوضع الاعلام كهم
ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منفرد قبل العلمية كاحد او لا كاصبع ويزيد وتختلف
في تأنيده مع العدا في اسم كان غير منفرد قبل العلمية كذلك ومثلك فزيد كذا النحاة في انظر
اعتبار للعد الاميل واليه مالا الشئ الذي في فائلا ان العد لا يقطع هو باق واحدا اخر وجب
واخوانه اعلاما في غير منفرد عند سيبويه اعتبار للعد الاصلي ومنه في عن الكوفي قال
وما متفادان دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوصة للحالة جامعة للعد
والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انما غير منفرد بعد التنكير وقد يدفع ايضا
بان العلمية غير مؤثرة معها لا تتعلل بها يمنع الفرق قبل وروى **قوله** على اوزان مخصوصة
على اوزان ثلث ومثلك واخر وسر واحد عندهم وقطام ايضا عندهم **قوله** او لا يوجد شيء
من الامم الدائم بحيث ان المستثنى منه ليس بسبب مطلق لعدم صحة الحكم ولا التباين لوجود
احد الامم للزم استثناء الشيء عنه فلهذا مفهوم ما مر وابتدع في الشيء واحد مما او مملو

منها وما وباد اعني ما يجتمع العلمية المؤثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان متحدا
في احد ما لكنه اعم منه حسب التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما بقا في كلمة التوحيد
قوله لم يبق فيه سبب دلالة الاربعة مجتمعة في اذربيجان **قوله** وايضا قد عرفت به يند
النقص باخ على وزن الفعل حيث قيل انه معد واما كان معد القام او الاضافة او من
قوله ولما كان قول التاميد اظهر ان يتبعه لا يجعله الاخص فاعلم ان يلزم جعل قول
سبويه اصلا مع انه منافق للقاعدة الحقة عنده وامتناع نصب اعتبارا بتقدير القام و
والقول بان منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاستثناء بعد فانه في مثل اي علما
حال من امر لانه مفعول للممانعة **قوله** وكذلك فعل التفضيل وكذلك ثلاث **قوله** لضعف
الوصفية فيه فجاء في فعل ضللا وكذلك لا يعمل الفعل التفضيل في الظروف ووزن الفعل
قوله حتى ضلنا فعل اسماء صاد على كالي فكل قال اعتبارا ليجوز ان يكون مصدر الخالف
لان ذلك الاعتبار نوع في اللغة **قوله** لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بمعنى ان المعنى
جعل في ثابت **قوله** وفيه بحث الى ان قيل جازا اعتبارا شتمه من الوصفية في العلم الى اذا
سميت باسم من فيه من اجبيات الحقيقة الا علم في وضع الاعلام غير ما وضع له الغير ولو كان
مجردا عن المفعول الاصل كروى **قوله** واما الاخص قال الشيخ الرضوي قال الاخص في كتاب الاو
ان خلا في نه نحو امر انما هو بمقتضى القياس واما اسماء فهو على منع الفرق **قوله** وهذا القول
اظهر لان المعدوم من الوجود لا يؤثر قال الكاظم علمه للنع لا للمنع **قوله** فان العلم لخصوص
والوصف للعموم يعني انه اذا بالتصا التقابل ولم يرد التقابل بالذات لان العموم
والخصوص من صفات المعال الاعلام واللاوصاف بالتقابل بينهما بالوضع فان في حكم
ان في شأن اثر واحد وتخصيصه **قوله** وهو منع الفرق لفظ واحد من شخصيات تلاميذ اعتبارا
المتفادين في منع الفرق والافعال وهو واحد بال النوع ولا يمنع الفرق امر في حالة الوصفية
والعلمية لتقدير المنع **قوله** قلنا تقدير احد التقدير الى بل تقول ليس في هذا المعنى الا انهم

وفيه انه قد ينسج نحو كذا بانه ويدفع بانه تاديه غير مطروحة والى الزايد **قوله** الى
على اصله الخ لا يشترط ان يكون موصوفاً للشيء **قوله** ولانه عاملة في قوله لا موصوفاً
محموساً بمجمل في عامله المبتدأ فانه قد يكون مفعولاً وقوة المؤثر يقتضيه قوة الاثر فالن
في المفعول قوة من المبتدأ ولا يتعارض ما ذكر في المبتدأ لانه لا ينفرد قوة دفعه
بل ينفرد قوة فضيلة حاله **قوله** لانه باق ولانه ما عدا ما يصلح ان يرد اليه فهو امر
على ان الفعل لا يستفهم اصله فيه لقيام مقام كالمات **قوله** ولانه يحكم عليه حكم بطله حكم
يحكم عليه بمقتضى فله اعتبار بطله فضيلة **قوله** لا بالمشق حقيقة او حكماً
المصنوع العامل في قوله ان مع الفعل قال **قوله** الى السند الى السناد من حيث النسخة فافقه
او تامة خبره كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة **قوله** بقرينة
ذكر التوابع بعد ما عرفت الترتيب قال **قوله** او للتشويق لا للشك او التشكيك **قوله** او ما يشبه
في العمل او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعله الظرف لانه فاعله لعملة حقيقة قال **قوله** وقد
الجملة حاله بتقدير قد والفرق فيه راجع الى احد الامرين المتفاد من لفظة **قوله** لانه لا
الاضحية في اسناد اليه الحقيقة لانه مقرر الاسناد ولو اريد الاستدلال بالضرورة لما
ذكر قوله قد لم يقع لتمام الوجود اليه ما المصنف في الشرح **قوله** والمراد تقديم عليه وجوباً لا
الوجود الحاصل **قوله** او وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المفعول
ويجب ان يكون اعم من واجباته من لوازم المفعول والشرع في لزوم تقديم الفعل ان عرض
المستلزم في تقديم زيد على قام تغيير محل الفاعل وانما الخاطب يقع في انتظاره في تقديم قام
على زيد تغير الفاعل وانما في قوله قد زيد في قام زيد لا تغلب لرض نقل عن الكوفي
جواز التقديم والاستدلال بان جعل زيد في زيد قام فاعله وجعل الخاطم نحو لا على التقديم
والاخر لم يمتح الى الاحتمال وتغيير محل الوجود والموت من اثبات المعلوم ولهذا قالوا
ليس في زيد اضر من الا لالتصاق لا يلزم عليهم نصب حكمه لم يصح لانه الفعل لا يقع عليه كذا

على
قوة

وكذا حكم اخوانه **قوله** او اسناد او انشائية او قوله على جهة قيامه متعلقاً بالسند او صفة
لمصنعه قيل يمكن ان يكون حالاً بعد ما لا ولا يمتنع شيء لان الفعل لا يكون على طرفة انشائية
بل الاسناد يكون كذلك **قوله** على طرفة قيام الفعل او قيام مفعوله يقال قلت هذا الفعل
على وجه ذلك وعلى جهة ان على طرفة وطرفة وقيل او من لوازمها وذلك لان القيام
موجود لاه واقفاً في ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مفعول الجملة
لا يوجد اصلاً ومفعول المعلوم قد يوجد لكنه في تأنيده والمراد بالاسناد الذي هو على طرفة
القيام بثبوت شيء لانه يثبت تأنيده القيام وبشأنه في المعنى او في التعبير بتعبير القيام
ان قلت فعل من ان في الاسناد الذي هو مفعول القيام قلنا للقيام افراد بعضها بآتي
بعضاً **قوله** واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمصنف الجملة لانه في
ان مع الفعل للجمول **قوله** كصاحب المفضل والشيخ عبد القادر فانما قال لا اما ما ذهب
اليه اكثر المتقدمين البصريين قال **قوله** زيد قيام ابو زيد قيل لو قال ابو زيد لكان نقلاً فيما
مفعولاً لان ابو زيد يمكن ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان مبتدأ لوجب تقديم على قال
لانه زيد قيام قال **قوله** الاصل ان يلى مفعول اللفظ ما يبتغي عليه شيء او في الوجود القائل
والمراد ما سنده كذا قوله لانه ان قلت انما اثر هذا العبارة على قوله الاول ان يلى مع
اوضح واحسن الاعان الاستشاق في قلنا لانه لفظ الاصل كما ان في قرب الفاعل من الفعل
لانه بمنزلة قاعدة لا يجوز مذكراً وان لم يسم بجر واولوية بل يبتغي عليه بعض الاحكام
لما يشاء بقوله فلذلك كان ان في فيه زيادة تشويقاً الى استماع الحكم الملقى **قوله** في العالي
وكذا الاصل في ما هو معناه ان يوجب من الفعل وتقديم على ما ليس بمفعول
الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعول كذا وكذا الخ في المفعول بلا واسطة **قوله** او ما
ينبغي ان يكون الفاعل عليه في صلة ان الفاعل مذهب موقفاً على يقتضيه قرب من الفعل
ورجاءه كذا قد يرد في ذلك الاقتضاء لعارض يقتضيه رجاء البعد ووجوب ونظر في

م
ت
نقطة

الاجابة

ما يقال ان الماء بطبعه يقتضيه البرودة لكنه يزول ذلك الاقتضاء بقا من سخونة **قوله** ان يله
 لم يتكلم ان يله مع انه اخبر واثبت شموله بشبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المظهر
 التمكن في الذم والاشارة الى ان الفعل اصيل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحقة **قوله**
 لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الناقص على مقوم له في الفعل وطرف في النسبة الاولى
 ملحوظا على هذا داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان النسبة
 لا لا تتناهي على النسبة كانت جزء للفعل كذلك الناقص على لولاه على ما ملحوظ في قوام النسبة
 كانت في عداد جزئ **قوله** يد على ذلك دلالة آت ط ان السابق والعلية دلالة ويول
 ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الناقص على نحو غير بان ويغير بون وتغير بون
 تلك الامم للتعديل فتفيد ان كون الوجود اصلا على الجواز المتناهي لا والامتناع
 والاقسام ما للتفريق فتفيد ان العلم بالجواز والامتناع في العلم بالاصل السابق
 او للتعديل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا يستدرك في الجواب في الناقص
 والاقسام ولا يمنع ان امتناع المتناهي المذكور وان كان يرتب على الاصل المذكور لكنه لا
 يتوقف عليه لثبوت على تقدير ما وبيانه المربطة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه **قوله**
 لتقدم مرجع القيمة وهو زيد رتبة تقدم الشيء على امر رتبة كون الشيء على مقتضية للتقدم
 تقدم بالفعل او لا يتقدم وهو في حكم المتقدم لان ثبوت الشيء بكونه مسبب فيكون
 من قبيل وضع السبب موضع المسبب **قوله** خلافا للاختصاص وابتناء جنة بالسكون التباين فانها تفرز
 اتصال خمسة المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كالتقاضي
 الناقص وفيه انه لا يقتضيه تقدمه على الناقص نعم يستوعب تقدمه على مفعول الناقص قال
 الشيخ الرضي الاول في توجيه ذلك وليس للبهية المنع مع قولهم باب التنازع انهم قبله نحو
 الاخير قبل الذكر في باب التنازع في العدة والفرق **قوله** المضاف اليه غير عدا وقيل نحو
 للفرق واما ان لم يفرز اما في الناقص وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان

ياد

وفي ان اترك بالقياس الملون من ادخل بالمتن مع ان مثل ما ذكرنا جار ملونا لا حذف
 المضاف اليه بل بقرينة غير جارية واظهاره بوجوب التكرار وقديما ان افعال الكسب يقتضيه الناقص
 الاول في الاسم الناقص فلو لم يكن ملغ **قوله** ويرى به الى الجملة وعائية والاداء بالكتاب الناقص
 اما ان ادنا له او حقيقته قال قدس سره في الحاشية فيقول الطالب بقوى عواصم ان
 وقد فعل جلة اجابة وقدعت على سبيل التفاء بان الدعاء قد اجيب قال النفاية افا
 اتبع لفظ الاعراب **قوله** في فم الامثلة فان اخضا الورد متين لا خضكا جنة خصوصا اذا
 لم يكن الفرض متعلقا بخصوص فرد طالع التمثيل **قوله** والمفعول المتقدم ذكره في فم الامثلة
 او في فم ذكر المتقابل الذي هو الفاعل لا لتقاء اللفظ من احد المتقابلين الا في **قوله** فلما
 مع ان التعميم بعد التخصيص شاي **قوله** كذا ضربت موسى جلع فافا الزينة في اتصال علماته
 الناقص بالفعل ومما التوازي اللغوية الاعراب الناقصة تابع احدهما واتصاله في الكمال بالاق
 ضرب فمنا موسى **قوله** بعد الا بشرط توصلها بينهما الى او بعد الا الواقعة بينهما في صورة
 التقدم الثابت والتاخر الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقدم الثابت مشروط بتوسط الا
 بينهما اذ لو لم يتوسط وتقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء
 والمستثنى وذلك غير جائز والتاخر المحتمل ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سنذكر
 قولن سر **قوله** فلما حرر عنه الاستئناس المحل بالمفص مع رعاية النظم الطبيعي فثابت ان يكون
 التاخر عنه الاستئناس المحل يقتضيه امتناع تقدم المفعول على الفاعل لعل في كذا موسى
 ضرب على استئناسه بالاسمية التي محل بالمفص **قوله** فلما فافا الاتصال الاتصال والفرق خلا
 المرفوض **قوله** مع جواز ان يكون مرفوضا بشخص آخر هذا في المتناهي المذكور ونظائره
 مما كان الناقص حاصلا اما اذا كان عاما فلا يكون ماضيا باحد الا زيدا وذلك لان لم يبق احد
 حتى يصح ان يكون زيدا مرفوضا **قوله** لانا لو تقدم المفعول على الفاعل مع الاطراف طبا اليه
 السلام وجماعة من نحو بغير ما عند اكثر علم فلا يجوز لانهم لم يجزوا وان عمل ما قبل الا فيما

ربايات

بعد المستثنى بالان ان يكون تابعا له او موقولا بغير عامل او مستثنى منه فلهذا قد استثنى له
 كلامه على ما هو المتفق عليه وما الى ما ذهب اليه الجماعة **قوله** لا محالة ان يكون معناه
 ما ضرب احد الاحوال او ازيد لما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلما يجوز استثنا
 شيئا باو احوال بلا عطف والجموع ان يتولدوا بقوله في وما نرى ان الفعل الا ان الترتيب
 ارا فينا باو الراء او ما نرى ان الفعل احوال من الاحوال التي يسميها ارا فينا في ما
 الراء بلا وية قوية وقوية وبان الطرف متعلق بفعل مقدر او بشعور او باد الراء وبان
 الظرف مما يكفيه وارجح من الفعل قال انما اتصل به وكذا اذا اتصل بصلته او صفة ضمير
 المنفوع عنه ما لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنب مخوف زيدا الذي ضرب
 غلامه واكرم خوارجل ضرب غلامها قال ارجح تأخير ما لم يتصل به تقديم او المنفوع
 لانه ذكر احوال الناعلة قال لقيام قرينة مقام الفعل في الالة على ما هو المرام والقيام
 للوقوف للاجل لان قيام الترتيب معناه لا باعث **قوله** لان تقدير الخبر الخ ولان السائل
 عالم بصور الفعل جاحل بمقصود من صورته الفعل فيثا عنه فاجاب بالمنطبق على
 السؤال بقية الناعلة لاذكر المختار وعمله ان في عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ولان
 الفعل موضوع لما عرفت وعند وضع الفعل يوقع بالفاعل في يوقع عند وضع المنفوع
 بالخبر ولان السائل غير متروك الحكم وزياد قام بغيره تقوى الحكم بذكر الاستاد فلما يطا
 السؤال معني قال الشيخ الرضا ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لانه فاعله ليطابق السؤال
 فانه جملته كميته ولان السؤال عن القيام لا عن الفعل والاعم تقدم المسئلة عنه **قوله** يري
 مرفوع والاصل على ان يري لان البقاء يتقدم على كذا فكذا في كذا استعما التعلل عن العار
 الروي قدس سره ان يري منادى ينفذ في حرف الفداء والجملة الندائية موصوفة وذكر لان
 المناسب للمتمام ان يدعى ان الضارعة والمختلط لا وقع في ثمة ونعمة بسبب توريك بالثمة
 نائب ان يتكلم عليها دونك لانك في رضاء ونعمة **قوله** بتعريف السؤال المقدر المدلول عليه بالخط

دو

بن

ق

بلفظ الجنب للمنفوع فانه منشأ للالتباس والردود وهو منشأ للسؤال فيستر
 اربطه انما هي لخصوصية الدام للاجل في موقولا ويراد بالخصوصية خصوصية غير محتملة
 ان يكون للوقت ووجه محتمل خصوصية وخصوصية غير محتملة **قوله** متعلق بضارعة وان لم
 يعتمد على شيء لان الجار يكتسب براحة من الفعل لا يكتسب المقدور لان هذا البطاء بطاء قوي
 لا بطاء المحصورة مع انما ليست سببا للبطاء **قوله** ومختلط مما ينطبق الطوارح حكاية قال
 حاضيه قد يورد المانع بقوة الى ان لا الامر انما لا يستمر ارضه الجبال في ثمة انما
قوله والمختلط انك من غير وسيلة او بغير علة وسابقة حتى يتأهل اختلطته فلما وصل
 من خبطت خبرها اذا ضربتها بالمصاويستط ووقها **قوله** والطوارح جميع مطبوعة على
 الروايد لما يقال العشب فهو عشب ولا يقال مطبوع على التماس ويجوز ان يكون جميع
 طارح للنسبة مثل ماء وافق يقال طارح بطوح وطارح بطيح او ذهب **قوله** الى لوان جميع ملوكة
 من الالوان يستمر كرون يقال رباح لوان او للسحاب ولا يقال ملوكة **قوله** وما
 مصدور لاننا امكن من الموصولة بمعنى التي املكها الطوارح من الاموال **قوله** وما يتعلق
 بمختلط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه ببيكيه المقدور مما يابا با سليفة الشر لان
 بيسر سبب الفاعلة نائب ما ييسر سبب لا خبطا ايضا انتهى مع ان تعلق البطاء باهلا
 الطوارح يري به مالا يلزم لان علة البطاء ملاك باو سبب كان وايضا الطوارح بصيغة
 الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا للملاك قوله او في كل موضع حذف الفعل ثم فرغ من رفع الابهام
 قالوا ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في التقدير ذلك المفسر اما فعله صريح او وروى
 معناه مثله ان الالة على الثبوت بشرط او يكون جزءا ماضيا فانها مع جزءا نفعي قوما بشر
 المقور وذلك فيما بعد لو كانت نحو ولوان يسوار بطمته فان لول الشرط وجوابها محذوف
 والتقدير كسلك معي ومثله ان يكون للتمتع وهذا مثل ضرب لمة تباو من دونها
 اذ رجلا تشرينا لطمته امة **قوله** فذوت الجملة انما يتدرج لانه مقام شبه تامه ونعم غير

ك

م

ق

صالحة لا فائدة لها من غير مستعمل بالمعنوية قالوا فتنازع الفعلان من قبيل مجازي
 الثوب **قوله** واقترع على الفعل لجواز ان يراد بالفعل العام لان على طريقتين تغليب الالكثرة على
 الاقل او الاصل على النوع **قوله** في اكثر من فعلية نحو لما صليت وسلمت وباركت وترجعت
 على ابراهيم وحي يكون الاخير لما كان البعوت في كالاته عند البعير والاول والاول والبعوت
 لما كان عند الكوفة **قوله** اقتضا على اقل مراتب التنازع واولها **قوله** معقول الفعل الاول
 اتفاقا فلا يبيد فيه التنازع بين التوزيع سواء اعتمد التنازع بين الفعلين لما اعتبر بعضهم
 اوله **قوله** او لم يستعمل قبله او لم يطالبه الاسم مل والمترام معقود او موقوف
 والاسم قابل والمال في حقيق **قوله** ومعنى تنازعهما فيه انها يجب المعنى بتوجهات اليه لوقوع
 بخصوصه وبعدها في لستهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل جنس وجنسهما منطلق
 الزيدان منطلق ولا يخفى ان ذلك التوجه اما يجب لاصل والطبع ويجب لتصوراين
 على التحقيق بمرتبته اذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين بوجوب كل منهما معقود ولا حال
 التصور الذي هو مبداء للتحقق **قوله** يصح ان يكون موقوع وقوعه في ذلك الموضع او لا
 من حيث انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معقولا لطل منها التصور النزاع ولا يخفى ان منطلق
 في جنس وجنسهما منطلق الزيدان منطلق لا يابى عنه وقوعه معقولا للفعل الكا بل يابى
 عنه ذلك تشبيه المفعول الاول والتخالف بين المفعولين ان القيمة المتصل بالفعل من
 حيث انه واقع في ذلك الموضع يابى عنه وقوعه معقولا لغير ذلك الفعل فطرد النزاع بينهما **قوله**
 لانه حرف لا يفتح اخاره او استناده الى استناد القيمة فكذا اتلوه وفيه ان التفاعل موقوف
 ولا يستلزم في الماضي نعم لو كان بدو او كان الواجب معقولا لبيان بالقيمة الغايب لما كان الامر
 كذلك فالانبات يثار لا يمكن الاخر اما بطريق الاتصال فلان القيمة لا تتصله الا بعامل او بما
 موكب له والقيمة عاملا ولا خلاف واما بطريق الاتصال فلان في صورته المتنازع فيه
 وكل من التوزيع التزموا التواء واحد العام ليس الا في المفعول الضرورة في تحية التزموا التواء

لا يجوز ان يكون
 في

فيه ولا يلزمه التواء الا بالخذل او بالافعال الى ان التنازع فيه هذا اذ ان التعلقات
 متوافقة في اقتضاء الواقع اما اذا الى نامتنى في التفسير الاخر كقولك ما في **قوله** الا
 وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صورة القيمة كما في عدم صحة التعليل
قوله ودراد المصنف التنازع الى ان المناسب لما هو موقوف وما وذلك لانه في ان ما يقتضيه الاصل
 السابق على راء البعير فاجتمع في الاستثناء ويوافقه على راء الكوفة فيكون من تغاير الال
 السابق واما ذكر اقتضاء المفعول فليكن البحث **قوله** فلذا بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم
 انظر الواقع بعد الحكم الغير المنفصل فلما بد من تخصيص الظاهر قلنا لعل الماد جواز القطع
 بالافعال قياسا لكانه لا يمكن استعماله لا بطريق الحذف لان ينبغي ان يحد في لا يجب بان لا يحد في
 الا الظلية بمعنى الماهية على تقدير اطلاق الاسم **قوله** واما على مذهب غير ما قلنا بكون قطعه لان
 طريق القطع عند عدم اليقظة اليقين الذي يلام البعير في هذا المقام اذ في مقام ماض
 وما اكرم الا انا والازيد متابعه الكاشي في مذهبهم لانهم يوافقونه على ما في ان من باب
 الحذف فلا اخرا اذ لا يشيرون الا كذلك قال فقد يكون الظاهر محجب للفظ الجزء او محجب المعنى
 الزيدان لا مقام التنازع وحي يكون الخاء قوله فان امكن او المقدر الذي هو جازا اعمال
 كل منهما او قبيحا لما في مذهبهم بعض الشيء **قوله** وليس هذا شيئا ثانيا من التنازع المذكور
 لانه تنازع في ظاهر واحد لما يدعى عليه افراد ظاهر ونشكره ايضا فانما يختلف حاله وعلوه
 فيه معنى فليست تنازع من القيمة المستند في قوله فقد يكون الرجوع الى تنازع الفعلين المذكورين
 عليه بقوله اذ تنازع الفعلان لان العامل لغيره فيكون هذا التركيب متواريه قال
 في ان العامل فيه معنى فعل توحي **قوله** لربما اذ قرب الطالب من المله وعدم لزوم الفصل لا يفتح
 ورواد الاستعمال الشايع عليه ان قلت اذ كان التوب مرجحا في ينبغي ان يؤخذ بجواب الشرط
 عند اجتماع ادلة الشرط والقيم مثل والهدان اثبتت لانه مثل قلنا التوب مرجح عند تساوي
 مرجح التوب والبعيد وليس القيم وادوات الشرط في مرتبة لان القيم اقوى في اقتضاء

ص

يا

لا يتصور الشذاع الى مئة على ان تأويل المفعول الاول بطل واحد مما لا يعيا به **قوله** ولا يشترط
 لا يقال ان يكون لا يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح
 وهو حذف المفعول لاننا نقول الخفق بفردنا انكار الوقت **قوله** لا وفي معية المعيشة
 وتوكلنا وانه بان زفولنا في كنفه والمراد هو هذا **قوله** والقيس قرح باسمه تنبها
 على قوما لا يشترطها وفردنا الجواب عنه وقوله كفى في بول او بيان لقوله قوله على تقدير
 توجه كل من كفا في اما ان قلت هذا اذا كان لم الطلب معطوفا على كفا في اما اذا كانت الجملة
 حالية او معترضة او معطوفة على الشرط فلما يلزم هذا الفصا قلنا لا يجوز الاول للزوم تعيين
 الجواز بتعريف الشرط ولا الاخران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاكيد سواء
 المعطوف والاخران يتنوعان ذلك وذلك لان في السمع مستلزم لتع الطلب ان قلت السمع الطلب
 البليغ فيكون اخص من الطلب في الخاص كاستلزم في العام قلت المراد بالسع ملنا
 الطلب مطلقا لان كفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ **قوله** كاستلزم امره عدم السع وجعله
 تعيضا للشرط **قوله** وبثوت طلبه المتأخر بطل منها اما قامة لعدم الكفاية فلما لا
 عليه من الشرطية **قوله** فعمل هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم عدم صحة الاستدراك بقوله
 لكنه ما السع قلنا لا ان معطوفا على الجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة
 على الشرط وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي فليما من المال ولا يجد لكنه يطلب في
 الحال والارزمنة الآتية الحمد المؤقت ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار تصريف الحمد
 بالمؤقت او باعتبار الاستمرار طلبه في الارزمنة الآتية وبيان ذلك انما قال طلبت الحمد كان
 لغوام ان يتوهم انه طلب مجدا حالي بعض الارزمنة الماضية او من شات العاقل القناعة
 وعدم الانكباب على طلب ما نفعه فزوجه بقوله ولكن السع الى كفاية يجوز ان يفتش في الوجه
 الاول بان الزمنية على اعتبار الحمد البيت الآتي وهو معيود بالمؤقت فالناب لتقدير الحمد
 المؤقت لا لتقدير الحمد مطلقا **قوله** شذاع اتصاله بالفاعل لقيام مقام الفاعل والشرط

ك

وشرطه ان يكون مفعولا فالحكم منعدم معقول فيه ان المنطوق في التعريف الجنس لا الفرد
 فلا يصح تنقيح لكل فعله انما لا يشترط بالشرط قال حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل
 الحقيقي فلا يبرر والتقصن بان يشترط بيع البطل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذور
 قالوا فيهم مواردة الفاعل المستكن لئلا يتوهم هناد الفعل المفعول مقامه فيعلم خلق الجمله
 المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عنه **قوله** اما فعل او الما فاعله الجاهل ينبغي ان اراد
 بالعلم بشره او صافه او اراد بالشمخه عنه ويجوز تقدير معطوف او الما فعل وهو
 قالوا لا ينبغي ولا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستحالة والامكان الا نسب ان يقول ينبغي
 ان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الك منه ايضا لم يقع في الاستحالة
 مقام الفاعل **قوله** المفعول الكا نقل ان المتأخر من جوز واد فوجه موقع الفاعل وقا
 لا امتناع في ان يكون المسند الامر منواله شيء آخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه
 لذلك الامر **قوله** المفعول والمفعول معه كذلك لعدم يكتف بعطف المفعول على مفرد تقدم
 مع اختصاصه للتعبيه على صفة او عادات الاختصاص في المفعول الكا والثالث ان من الامتناع
 في مذهب المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة
 في رد من جوز قياما مقام الفاعل **قوله** بل لا يمكن قيل بالعام ايضا لا يقع لانه ليس من ضرر
 الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقدم مقامه وكذا المفعول معه **قوله** لان النصب فيه مشر بالعلية
 لولائه على تقدير القيام الوالة على العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الشرط ايضا مقام الفاعل
 لان النصب فيه مشر بالظرفية لاننا نقول وتما يحصل الاشتغال بالظرف في بعض اللفظ نعم يجوز
 ان يناقش لجواز اشتغال الزمنية بالعلية وقيل ان المفعول لا يقع مقام يكون جوابا لم لا
 يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بان يوجب امتناع للتأويل والتعويل انما هو
 جواب لم دون الجواز وتعالى ان يقول ايضا انه ليس جوابا عنه سؤال نشاء من الفعل
 المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معولا لمفعولا لا للمذكور ومعنى قولهم ان المفعول جواب

ف

لوا

ع

يات

لم انه مع عامله يصح ان يذكره جواب السؤال عن الية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضربت
للقاويب **قوله** قالوا قلنا خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين فانهم ذهبوا الى انه اول ما مضى
بالنوايا انما في قوله تعالى لو لا انزل عليه القرآن بالنصب فراءا عام وكذا في مجمل الخبر
على اخبار المصنف **قوله** شبهه بالعقل قبل بناء الفعل الجمول ودون مسند ما عليه حقيقة
والغير مجاز ولا يقاومها الحقيقة مع العلم بها وفيه ان معنى قولهم لا يقاومها المجاز مع العلم
الحقيقة ان العلم اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالعلم على المعنى الحقيقي لا ان العلم بالحقيقة
متغير مع المكان العلم بالمجاز قالوا لان العلم انما هو في الوجود لا ما هو في الوجود ولا يمكن
المجاز العلم مع وجود ما هو في الوجود ان قلت بان علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصنف قلنا
النسبة الاولى فلان هذا العقل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو عليه للفعل وقابل
له وكان الاولان محليين للافعال ومع ثبوتهما في نوع تارة حتى يعرف بها الى ان يشبه بالمعنى
القابل واما النسبة الى المصنف فلان اثر الفعل وذلك لان قولك يربو يربو في قوله تعالى
يُربو ثريدان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الى القاعدة الاساسية المتاعيل عن قيام
مقام الفاعل وهذا العقل لا يتصور مع وجود حرف الجر فخر في الوارقان النسبة ليست
الا ما يقتضي حرف الجر فخر في الوارقان الوارق مروب فيها لانها مفردة مجاز قلنا
هذا النقل في المفعول بالواسطة اما في المفعول بالواسطة فلما نقل هناك لان الربط
المستفاد من الواسطة ربط حقيق لا مجازي في مثلنا شئنا ان احد هاتين ما ذكره يقتضي ان
يكون نسبة الفعل المفعول بالواسطة الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو في الوجود في الحقيقة
لقيامه مقام الفاعل او وجد ثم نرى يوم الجمعة مع ان التغيير في مجازة وتاثيرها ان
نسبة الاساسية المتاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل وحرف الواو
عليها ولم اجد في ذلك نقلا **قوله** اذ لا يابى فيه والى على محلى النوايا فيجب ان يكون ما يقدر
مقامه محلى لها وليس الا يقع الزمان والمكان اليه ان مقام الفاعل لدلالة الفعل

سنة

الفعل عليها فاعل هذا وجب تقدير قوله فالجميع سواء بما سذكره **قوله** شبه بالنقل
 بلا واسطة وإنما يتدنا بذلك لانه الظن وان كان معه مفعول فيه عند المصنف لما يظهر
 في القول بالتشبيه **قوله** وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواء سواء لكان أخف
 وأظهر بمعنى ان البواء سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع
 وفيه ان حال البواء قد علمت على تقدير وجود المفعول وانما الجواز حالها على تقدير عدم
 فالتعريف بما لا على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التبريد من قوله ان المفعول
 اذا وجد مع المتاعيل لم يتغير فقال واذا وجد **قوله** او جميع مفعول بالمفعول وهو
 الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المتعبد والمفعول بالواسطة متمنع لان يقوم
 مقام الفاعل لانه مفعول فلما صوّتوا الى ما كانت منافية بحال الفاعل اعني الرعي
 متعنته ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل
 لا يمتنع ان هذا التقيد بما يناسب اليه الاصل بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء انما لم يرد
 وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون له شبهة
 على قوله وان لم يكن معنى **قوله** لان فيه معنى الفاعلية لا يمتنع ان هذا الدليل يقتضي ان
 يكون الاول باب اعلمت او ما من ثابته لانه وان كان مفعول بلا علام فاعله للعلم **قوله**
 واما عند عدمه الى ان قلت يجوز وفيه الالتباس بلزوم المفعول الثاني كذا قلنا فوق
 الالتباس بان لان التأخير وان دل على انه مفعول ثابته كذا قلنا لان مع ذلك صالحا لان
 لان يكون مفعولا اول ومواد له بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الخبر والاول
 وكثيرا ما يحذف عنه حرف اللبس قال ومنها المبتداء عطف على قوله فاعله **قوله** او من جملة
 المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من التبعض ويحتمل ان يريد التبعض بتعريف المصنف
 ان من جملة افراد ما **قوله** على ما هو الاصل فيها **قوله** باب المبتداء والخبر وهو ان يكون المبتداء
 مستداه دون ما اذا كان مستداه فانه مبتداء ايضا اليه لفروضا ولست لم يكن قائما في

ف

ابو زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبر الزيد وليس لهذا الهم من المبتدأ خبر لانه
 كلام تام لا فعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مبتدأ اليه على مطلقه كغيره من النحاة **قوله**
 وانشأ كالماء العامل المعنوي وهو مبتدأ خبر الزيد الاسم عنه العوامل العقلية للسناد
 او اسناد ما انشأ او اسناد شيء اليه قال هو قيل ان بصيغة الفصل الدالة على
 الحصر من دون الحديث السابق مع ان المحرر مستغنى عن تمام التعريف للمزوم اطار
 والظلال اما لانه اكتفى في بعض الحدود وبولادة صورة التعريف على صورة الكفاية او
 لانه اراد التبرع بالحصر ليكون وداعا من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان
 الفعل يتقدم حصر المبتدأ لا حصر المبتدأ اليه ولو سلم ذلك فله لتأكيد المحرر لان المبتدأ
 اذا عرف بالآتم فيفيد حصر ما على المبتدأ ولو سلم انما لا اصل المحرر فنقول ان اسم الفعل
 مبتدأ عند المحرر فكيف يصح المحرر على زعم اللام لان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق
 عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليقيم التعريف ولا يجوز ان المحرر ليس للزود قال الاسم
 لم يرد بالهم ما يتبادر للصفة في يقتضيه مقابلة للصفة لجواز ان يكون هذا الهم من
 المبتدأ صفة مثل ضاب زيد كتاب محمول على زيد **قوله** او تقدير او ثانيا وذلك
 فيما يصح اسم موضع **قوله** نحو وان تصوروا وسوء عليهم او نذرتهم لم تنذرهم قال
 الجوزي قيل انما صح لفظ التبريد مع انه يقتضي سبق وجود لانه اطلاق الوجود واحتمال
 نفيه من الوجود كقولك ضيق في البر قال اللطيف من قبيل نسبة الجوز الى اللطيف
قوله او الذود لم يوجد فيه عاملا لفظيا اصلا يعني ان العبارة وان كانت في من سلب العو
 لكنه المراد عموم السلب باعتبار ان كماله اعم من عموم السلب لكنه المراد مطلقا بقرينة القا
 واما القول بان العبارة ان حملت على العروا فان عموم السلب فيفظ وانما اكد بقوله اصلا
 ردا على من زعم ان المراد بالعوامل العقلية نواحي المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لئلا
 ينتقل التعريف بقولك حبيبك زيد وذلك لان اللفظ لا ينتقل من العوامل العقلية الى

الى خصوص النواحي وكذا اراد بالعوامل العقلية ما يكون مؤشرا في المعنى وذلك لان
 النواحي المؤشرة لفظا مؤشرة معنى وذلك ان تقول ايضا ان طرف الزيد الى المعلوم واذ اليه
 اعم من ان يكون حقيقيا او حكما ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محله اسم انما
 على كونه مرفوعا المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك منسحب على توهم ان اسما الى مبتدأ
 ولا يجاب بان ان لا يفي معنى الجملة فطانت الحروف الزائدة فأيضا التوكيد اما اول
 فلو هو اليه من المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لما دونه الشبهة لجواز العطف على محله
 اسم لا اللفظ الجنب مع اننا مغيرة بمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محله
 اسم لانه لا يجوز المركب من لا واسم لان القضية سالبة لا معدولة المصنوع **قوله** وثاني في
 المبتدأ قد اشار اليه ان المبتدأ مشترك في معنوي لان لفظ المبتدأ طارضا اليه بالشيء
 الذي وقع واللام استعمال اللفظ المشترك في معنوي قاله او الصفة لفظه او لا تفصل الحقيقة
 ومن قال انما يمنع الخلو دون الجمع لما يات به في لانه استلزام اجتماع التعريف به واما احتضا
 او تنافها فلو ثبت لانه بالاشتراك واعترض عليه بان التعريف ينتقض بتأنيده اقام
 ابو زيد يصدق في التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ في ذكره كما واجيب عنه بتقدير الصفة
 ايضا يكون غير **قوله** لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يول على ذلك
قوله او جاز به جازا كثر شيء فانه في قوة منسوب الى امرئيش قال العارضة بعد عرف النظم
 والفاك استعمال الاول حرفي الحرف والالف فيكون اخره واثم فيدخل انما وغيره وكل
 من الكلمات استغناء **قوله** ونحن نذكر للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا لا اعتبار لانياب التعريف
قوله كمثل الخواين ومنه وكيف وكما وان التمثيل بهل وما ذكرناه ط واما التمثيل بهل
 فلا يصح ان يقول من قايما ابو ما لان قيام صفة صالحة لان يكون خراجا وما يصح ان
 جاز لا يصح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله لقولك من كتاب زيد على ان من مفعول الضارب
 وقس عليه ما **قوله** واما ما يجي ويجزاه بتقدير المعطوف او من باب عموم الجواز ذلك انما

في النسخ

بالظن ما اللغوي اذ البارد **قوله** لم يثبت على اللغة المشكوك **قوله** كونه الصفة
 مبتدأ الخ قيل لم يثبتوا عنه التماس المبتدأ بالظن على ان مثل اقام زيد واجتنبوا
 عن التماس المبتدأ بالن على ان مثل زيد قائم فلم يجدوا تأخر المبتدأ فاجيب بان
 جواز الوجهين ليس لانها كانت كل من الوجهين مخالفا لاصل لما نحن فيه فان جعل زيد
 في اقام زيد قلا خلافا لاصل وهو جعل المبتدأ مستدا في جعله مبتدأ خلافا
 لاصل وهو تغير النظم الطبيعي للمبتدأ والالتباس المحذور ليس لانها كانت احد الوجهين
 موافقا لاصل فيبقى الوجهان ما هو اصل من غير معاد في نورث التوثيق والالتباس
قوله اذ الاسم الجوزي ان تقولوا هو المرفوع الجوزي لان ذلك اقسام المرفوع فلما
 يصدق هذا التعريف على يفرق في يفرق زيد لان ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه
 اسلم من تقدير الاسم لان الماديات كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاختلافات وما
 اذا كان مركبا او لفظا ياد به نفسه الى جوف وفرد ومن وافق كان الاسم حقيقة او حكما فلا
 فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مخرج من ذلك لصفة التعبير عنها بالاسم ويمكن
 ان يقال ان المثال المذكور لا يصلح التعبير عنه بالاسم مع تباين وجهه فان ربط يفرق
 لما زيد ليس بمعنى هو مرفوع وربط الاسم المرفوع في مقام الماد زيد بمعنى هو مرفوع في مقام الجملة
 اللام الا ان مراد بالاسم الحكم لفظي بعد واحد او بفتح التعبير عنه بالاسم **قوله** فلما يصدق
 على يفرق في يفرق زيد وكذا لا يصدق على يفرق في يفرق **قوله** اذ ما يقع به الاستناد
 لانه ينفك بتعلق بالمستند فلا حاجة الى التمسك **قوله** ولك ان تقولوا الماد المستند الى المبتدأ
 بقرينة انها كانت مثلا زمانا على ان ادليه بذكر مما معناه العنوا **قوله** او يجعل انما
 بمعنى انما قال قدس في الماشية والى ان التمسك في غير العيانا ان لا يثبت بالمستند اليه المذكور
 في تعريف المبتدأ ووجه نظره يعود في فائدة والا لا حاجة اليه انما قد بينا وجه عدم الالتماس
قوله وعلى التقديرين يخرج به التسمي الك من المبتدأ لما يخرج به يفرق في يفرق زيد لكن فيه

فيه ان كتابا زيد كتابا وزيد كتابا بوجوب ما يخرج عنه لانه مستند لما على لانا المبتدأ مع
 خبر اللام الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعل الاسم الذي على وجهه كنه لما على
 المجموع قائلا للاعاب اجد الاعاب على الخبر التماس للاعاب او يقال ان الماد بالاسناد الى المبتدأ
 اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه لما في زيد جزم او الى ضمير او الى متعلقه وفيه نظر
 لان كتابا لم يستند اليه شي اصل لان الاسناد هو التسمية التامة ونسبة كتابا لفاعل ليتنا
 ولانه يصدق على يفرق في يفرق زيد يفرق ابو ما ويفرق في يفرق زيد ابو ما يفرق مع انما ليتنا
 اخبارا زيد **قوله** اذ يخرج به الاسم ان قيل ان يخرج به عدمه فلا يؤثر فالاول ان يفسر المبتدأ بحكم
 الاسم فيكون الكلام محققا او تقديره الكسناد اليه او اسنادا اليه شي فلما العوالم في كلام العرب
 علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخ من يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله او
 امر اعتبارا فلا يصح ان يكون مؤثرا **قوله** يستند اليه شي لما في التسمي الك من المبتدأ او يستند
 اليه شي لما في التسمي الا ان من المبتدأ وانما قال ذلك للخروج اليه الذي يكون للقد **قوله** فخرج
 المبتدأ عاملا في المبتدأ والخبر لطلبه لهما على السواء **قوله** وقال اخرون هذا الوجه قوي عند
 الشيخ الرضوي وهناك قولان اخران فلما قدس لم يعتد بهما **قوله** لان المبتدأ ذات و
 الخبر حاك من احوالها غالبا فلا يرد النقص بقول المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار في
 الناعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان التقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في
 المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المحور وانما اعتبر الامر للفظ دون الامر المعنوي لان
 الامر اللفظي طار والاعتناء بالطارد دون المطر وعلية فان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن
 عنه الفعل فاذا ورد في الجملة المركبة مناهما يتيم انما فصح بالحكم قال ومن ثم اشار به بطريق الاستدلال
 الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمحكي قال جار في واراد زيد انما لم يترك
 في واراد ما راجع الى واحد ان يناقض في اصالة التقديم لوجوب تأخره اعلم انهم اختلفوا في جواز
 في واراد ما يناد منه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدأ ليس له التقديم وجوز ما لا يفتق لا

اليه

المضاف

شديدا لا تضاهى بالمبتدأ فلا حكم المبتدأ وقد جازى الكثرة في اليمين قالوا قد يكون
 المبتدأ على الظاهر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي يتوهم اننا لما يلزم الاكتفاء بينه وبين
 الاصلين الآخرين ومما يوجب المبتدأ واذا جاز المفهومين من لفظة قدوة قوله قد يكون
 المبتدأ نكرة وقد يكون جملته وتلك يلزم تقديم ما يتبعه انتفاء على المبتدأ عليه
 لما يظهر عند التفصيل **قوله** والخط المهم القوي بان الحكم على الطبيعة المستفادة من الموقر
 بلام الجنس هم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير ظاهر فلا يوجب مالفظة ما
 زائدة او صفة لما كان التخصيص من غير امثال الامثلة المذكورة في ان الانسب ان يقول
 اذا تخصصت بمثل ولعبه مؤمن بالان لفظه ما يتبعه عن عدم الاختصاص **قوله** يقول ان
 واحتمالاتها او لا يتحقق **قوله** وجه وصف بالثمن يخص بالصفة التخصيص الذي
 بالصفة مع واما التخصيص النوعي بما كان في المثال المذكور في كونه صحتي منافاة لانه
 لو كان معصيا لزم صحة الابتداء بان يسمي الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق جامع
 منه اثنان جنانا ميا للام الا ان يوفق بين التخصيص الواقع للاشترار بالفعل والخصوية
 الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذ لم يكن من باب التخصيص بالصفة في ارباب هو
 قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشترط في هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم
 ثم جاز لا احتمال خروج المدود ان قلت لو لم يوصف العبد المومن لم يصح الابتداء
 لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعه نصف الاخير
 صحيح والابتداء بها صحيح فيكون تظلم كل ما فرغ من التاديب قلت فرق بينهما فان العموم في كل
 رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المعروف انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة
 يتم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المعنى لا للتصريح **قوله** فانه المتكلم هذا الكلام يعلم فيه ان هذا
 التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كونه احد ما في الدار والاختصاص الصحيح هو الاختصاص
 عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص مشتق من ذلك اذ في الدار فينبغي ان يتبع

كما

نكل

يتبع الابتداء به مع انه صحيح **قوله** فتعينت فتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص هنا التقييد
 بقطع الاحتمالات او تعديلا على ما قد عاين من ان لا تخصص من لان التخصيص ان
 يجعل بعض من الجملة شيئا ليس سائرا مثله فانه لا تعدو جميع الاوامر خلاصة هذا
 الوجه جاز فيها اذ اردت بالذمة نفس الطبيعة فانه لا تعدو فيها بل مع امر واحد **قوله** محمد
 ثم جاز جاز فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التامة يقتضي التخصيص على الطبيعة الجازية
 فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس اخر من غير خصوصية
 علم ان التخصيص بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل اولان العباد لما لم يدل على
 خصوص فردا كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلام جازي قالوا في الام استغراق
 في المقام الخطابية **قوله** التخصيص ما يخص به الفاعل لا يتبع ما فيه من التعلق لانه جعله بشر
 ما في تخصيصه فناء **قوله** اذ يستعمل في موضع ما امره فانما لا يشترط ان الكلام محمول على التقد
 والتأويل في قالوا في انما عرفت قوله وما يخص به الفاعل قبل ذكره فيه معنى تخصيصه
 يتقدم الحكم ان الفاعل يصير حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع لما لا يتوهم الاصفاء
 اذ كان الحكم مقوما فلما نكل النكرة بالافهام **قوله** قد يكون خبرا بالنية الى الخطاب اما بالنية
 اليه فشر **قوله** فيقول وصف يجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولكن ان تقول
 ان التنوين للتعليم فلما حاذوا التقدير **قوله** علم جازي نكل ما اذا قيل قائم رجل فان
 قائما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك خص بالظن وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون
 شيئا من مفعلي المبتدأ وكذا ان تقول التخصيص بالظن لانه **قوله** التخصيص نسبة المتكلم
 فيه ان هذا لا يوجب دعاء اذ ليس مفعولك ويملك لك لان الولد العبد ولا وليك لك لعمد
 انما يولد له معنى العبد لك والنفذ بان المراد بالولد دعاء انما يطلق لاسم المستيب
 على التسمية فيكون التقدير دعاء انك بعيد فالاول ان يقال انك سلام له عليه اصله جازي كان
 منقول وانما اخر الجازي والجرور لتقديم الاعم وللبتداء راء المراد اذ تقدم الجازي باذنب لعموم

وي

ل

م

اما الفقه **قوله** اذا صلح سلمت سلا ما قبله فيعاند لا يجوز ان يكون بمعنى مقصود سلمت لان سلمت مشتق
من سلام عليك كسبت من بسم الله فمعنى سلمت سلمت عليك فمعنى مقصود قولا سلام عليك
فان لم يكن معنى سلام عليك قولا سلام عليك بل بمعنى مقصود سلمت الله او جعلك سالا
قالا صلح سلمت الله سالا ما قلتم بكن محض صيغة التلظيم بل في الغايب ان قلت يريد على اختياره
ان لا معنى لذكر عليك بعد استقراء سلم مقصود قلنا التقدير يجب الاصل سلمك الله من دون
ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد التوام زيد لفظ عليك نعم يريد على تقدير اننا
لا نلم بطلان قولا سلام عليك لان قولا مبتدأ وسلام عليك بيان ابداء مقصود او عليك
خبر هذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب التلخيص الخطاب لا يراد
من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلما يكون تكرار انتم ان يقولوا ان هذا المعنى
مراد لكنه يمكن التذييل بوجه آخر على ما قيل وهو ان اخذ المفسر في المفسر في قوله
المفسر يحتاج الى التفسير في اخره هكذا في تفسيره واجب ولم يجمع الى التفسير لانه موقر وان سلمت
معنا ما قلت عليك الله او جعلك الله سالا ذلك ان تقولوا ايضا ان السلام المأخوذ في المفسر
مقصود سلمك الله كما ان سبنا الله المأخوذ في تفسيره سببت بمعنى قلت سبحان الله مقصود سببت بمعنى
نزهة **قوله** و هو الما الذي يقع لقصد التوام لان الضمير يدل على الفعل والفعل على الحدث **قوله**
او سلام من قبل في التفسير **قوله** هو الذي لا يخار عن التكرار على التواتر والاضابط
في مجموع الاختصاص المبتدأ وانما على سواء كما في معرفة او تكرير جمل الخطاب التنبه فان
جاء على ما صرح لا يختص وان كان الخبر عنه تكرر وان كان عالما بكم يصح الاخبار وان كان الخبر
معرفة **قوله** وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى
وجوه يوم تافه من زيد وقوله فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد ولا
لما انحصرت المذكورة تطلق **قوله** ولما كان الخبر المرفوع فيما سبق فخص بالرفع وقدرت
ان الخبر المرفوع يجوز ان يكون مطلقا الخبر في مطلقا فقوله والخبر قد يكون جملة للشارة

للشارة الى التقييم وكون افراد ما اصلا **قوله** والخبر قد يكون جملة لم يقيد كقوله تعالى جملة خبرية
فلما لم يتبع جملة الخبر انما ان الانسان في قوله وان لم يكن جملة الاستدعاء وضام
من متعوا مع كنهه لا لظن المحنة وقد تبع السيد الشريف هو لا محالة بان الخبر يجب
ان يكون حالا من احوال المستدعاء فلا انشلا ليس حالا من احوال المستدعاء كونه متعلقا
للطلب او كونه متعلقا بحقه والحق ان يقال فيه ذلك **قوله** ولم يذكر الظرفية لم يذكر الشرطية
ايضا لان الشرط عندنا على العربية قيد للجملة في هو المشكوك والجزاء اية او فعلية ولو
بالاخوة **قوله** والجملة مستقلة لا تستمال على العائدة وتحملها فان لم يكن فيها رابط لم يكن
المبتدأ محلا لتأنيده اصلا فلما ذكر ما قبلها في ما اذا كان فيها رابطا فان لم يكن
محلا لتلك العائدة لم تكن بصير محلا لتأنيده التي تغنيها الرابط فانما انما تنصف بعضا
تقدم تنصف بعضه ما يتصل به من حاد وما غير ذلك **قوله** فلما بدت الجملة وكذا الا بدت الجملة
اذ كان مشتقا او جامدا ما ولا يتأويل المشتق من هذا النوع عر في هذه النسخ المحل ان
المستودع والرفع بشر بنيت في السند والمعنى هذا الخطاب المستوي غليظ ولما تكرر في
قال الكاشي والمعنى هذا الخطاب لا بد في الخبر مطلق من عابد واستد بالاجماع على ان خبر
كان خبره قالوا معنى قولهم لما زيد خاك لما زيد خاك مولود في خبر المبتدأ وخبرها
واجب عنه بان خبره كان معنى الفعل لا لانه لما عا الا ما وولاه خبره على المعنى فثبت
الدلالة على معنى محض بزمان فصلا بمعنى الفعل فلم يكن من الهمزة **قوله** من عابد خبر لا وحين
متعلق بالاسم لا والانتصاب لاسم شبه بالمضاف **قوله** الى التوام في نفي الرجل لانه للبعد **قوله**
ووضع المطلق موضع المفعول ان كان في موضع التقييم جاز تيا ما والا ففقد سبويه يجوز في الشر
ان يكون تليظ الاول وعندنا لا خفى يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات ان لا يفسع اجرهم احيى على الا لا يفسع اجرهم **قوله** وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ
فيك لا حاجة الى العا بعد اذ ان الخبر غير المبتدأ في المشا المذكور وقوى مقول زيد قائم

قوله اذ كان فيه اذ كان في زمانه انما هو مجرور بانه في جملة هيبة يكون المبتدأ فيها جزءا
من المبتدأ الاول لان جزئية بعضه بالغير فمجرد الجار والمجرور للتخفيف وتوضيحه ان
المبتدأ الثاني انما كان في التمهيد منوات بغيره وكذا ان كان معرفا بالتمام نحو البتة الكبريتية
دومها لان التمهيد غير مقصود في قوله وبعد امر على التيمم بينه ويجوز ان يكون حاله ان
القيمة الموزعة في الجوز فالعامل فيه الجوز بينه ان يتقدم منه ثوب الثلايما في الجوز في القول يجوز ان
تقدم الحال على العامل المعنوي اذ كان طرفا وسماحه ان كان غير ذلك في القيمة المقصود
والجوز لا في القيمة المرفوعة فالقدس في الحاشية الكبر والارادة في شدة واربعين في القيمة
اشياء وتساوي التوسل ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المسمى **قوله** وما وقع
او جاري بامر او ملو الجار والمجرور لانه يوافق في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الطرفين هما
للحق من الطرفين والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يربط هذا الاطلاق الى ملو الشرح
قوله اذ الجار الذي وقع طرف الزمان او ملو في فوايد ايها الهم قالوا ان الطرفين
الزمان لا يقع جارا على اسم العين او ما يقوم بنفسه يعبر عنها بالجهة ايضا قيل لان الزمان
لا يتعلق لها بالزمان وفيه ان الطرف مطلق متعلق بالصور والاسم في عهدهم وقد
منع وان المعنى انما يقوم بغيره لا يتعلق بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالجواب ان
يتعلق الزمان لا يتعلق بمحصول العبد واستمراره في العلم التي يذلة لان الزمان في
طرفي الزمان الحادثة معلوما فلما في يده في تخصيص بعضها بالجملة والامكنة
فانما ليست طرفي الابعاض وفيه ان كون الاذن من طرفي الحلق في الحلق لا يقتضيه عدم
الجواز ان يكون السامع جاعلا يكونها معا مثلا فيفيد قولي الزمان في الخريف سامعا
يؤوف كونه في الخريف تايها ما قاله الشيخ الرضه وملو ان طرف الزمان ان كان جزءا
منه باعتبار حدوثه في ان المتفرقة في المعنى جميع الازمنة او اكثر ما ولي في اسم الزمان كذا
رفع غالبا نحو الصوم يوم والشمس لستة شهور فيستفاد انما كان ملو لا سيما مع ينكسر

ن

ب

ك

ب

ن

ينكسر المناسب للجزء ويجوز نصبه وجره بان كانا لكونه في زمانه عند سم للتبسيط
ان كان موقفا لم يكن الوجه غالبا لالاوان استغرق قال اغلب نصبه وجره بالانها
واما قوله في الجاهل اشهر معلوما فلما كيد اراج ودعا والناس الى الاستعداد له حتى كان
افعال الجاهل مستغرقة بجميع الاشهر وتاثيرها ما قاله وملو ان طرف المالك اذ كان جزءا
اسم غير فان كان غير متصرف فلما كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا فهو مذكور قاله
راج نحو ان من ملو من قريب او ملو من ملو من قريب او ان من ملو من قريب وان
كان معرفة فالوجه رجوعه وراجعا ما قاله ايضا وملو ان كلا من طرف الزمان والمكان يجب
رفع اذ كان متصفا او موقفا محدودا واجرت به عن اسم غير لارادة تقدير المسافة التي
او البعيدة نحو دارك من فرسخ ومنزلك من ليله على حذف مضان في اوقات مسافة وسنج في
مسافة سر ليله ومن متعلق بمذلول الجوز او بعيدة او بعيدة هذا القدر واما المتصفا
نحو دارك فملك او من خلفك فرسخ وملو ويوما وليلة فعل التيمم عند الجمهور وهو غير
النسبة او بعدت على الحالية ويجوز ان تصاب على المقصود بعد فرسخ **قوله** فالأكثر الغاء
للتيمم المبتدأ من الشرط فان ما وقع موصولا او موصوفة **قوله** على انه ان كان ينفذ
واقفون عليه **قوله** مقدرا ما في الجملة التفسير بعض التاويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصر في
عن طام لا يصح نسبة التقدير الى الطرف وذكر الباء في جملة قيل في توجيهه ان الباء زائدة وعلت
على التيمم نحو زيد يجب باب او ابا والمعنى ان الطرف متدر من حيث انه جملة او من حيث انه جملة
او مفروض انه جملة لنباتة عن الجملة او ان الباء لا لصاق والمعنى ان الطرف مفروض ملتصقا
بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الحالية تعالى قوت هذا ان كان او الحق به فالمعنى ان الطرف
على بالجملة الحالية الجنى بالملح واحسن التوجيهات ما في الشرح **قوله** بتقدير العلة وهو
من الافعال العامة الشاملة لافعالها في الحصول والكون لدلالة الطرف على وتذكر
من الافعال الخاصة اذا ناسق الؤمنة اليها بحسب التمام ولا يجوز ان يكون ذلك العامل لقيام

ن

ب

ن

الترتبة على تعينه ورتبة الطرف منتهى ما واما قوله في فلما رآه مستورا عندها فنعنا ما ساكن غير محرك
قوله لا بد من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في الورد المظفرية و
 في نسبة لا يقتضي الاطرافا وظرفا واما الطرف في قوله فخرها واما المظفر في قوله فخرها واما
 لما اعتبرا احدا من قبله فلهذا انما يصح اذا كانت الحكم بوقوع الطرفية لا بهو هو والحكم فيه
 ليس الا بهو هو قلنا لان ان الحكم ليس الا بهو هو لا بد لذلك من دليل مع انه تقدير الفعل
 لا يصح الحكم بهو هو الا بتأويل قوله والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي
 في الورد وكل رجله في الوردان قبل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه
 قلنا المبدأ والذمة من الطرف المستور معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المراتب
 ثبت في الكل قوله والاصل في الجزء الا فراد ليوافق الركنان ولا يخفى ان عدم اخادما الز
 والتعقير ليقول الا فراد قوله وجاز تأخير الساع وعدم التخصيص لما هو شرط الورد ولهذا
 كان لتعظيم اوجه اللغات **قوله** لكنه قد يجب الاحكام الخمسة في يكون في السرع يكون في الخو
 غير ما **قوله** مشتمل احتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالة بنفها او بما يجاورها من ام
 مستقوم عليه نحو زيد قائم او امر متاخر عنه نحو غلام من جاءك **قوله** على معنى وجب لصد الملك
 او صودا او صولفه مائة **قوله** كما استغفام وغيره من التعم والتعجب وفيه الشأن
 ولام الابتداء والشرط ولو بنوع نفسه مثل الذمة ياتي في قوله ولام وبالجمله ما يغير اصل الملك
 ويجعله نوعا اخر وانما اقتضت التفسير لان السامع يتبين الكلام الذي لم بالمعنى على امله فلو جوز
 ان يجمع بعده ما يغير لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير ما قبله بالتغير او مغيرا لا يجمع
 بعد ما من الكلام فتشوش ذلك ومنه **قوله** وهو انما يطلب سببويه لا شاذا انه انما الخمار
 لم يترك له بالمثل المتفق عليه نحو ما جاءك **قوله** وذنب بعض النحاة ما يترك سببويه
 قيل لان من زيد معنى ما اولي راجع الى راجع الوصف متعين للجزئية والمقدمة الاولى
 ممنوعة لعدم الاحتمال بالكنه في الجواب وكذا الثانية لعدم الاحتمال في الخطا في **قوله**

مات

نحو

قوله لكونه موقوفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان
 موقوفة لان في قوله ان زيد ام عمى ام خالد وتطرق اليها في هذه المسئلة على الكلام لا يوجب
 بها تنكير ولا يوجب ضعفه ونقل عنه سببويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر موقوفة اذا كان
 النكرة متضمنة للاستغناء او افعلة التفضيل مقدماتها جازع والجملة صفة لما قبلها نحو مررت
 برجل افضل منه ابو ماولي ناموس فيمنه الطالبة جعلها مبدءا مبدءا والاخر خبر ان ما ذكرت
 ان السامع يطلب العلم لكونه وصفا لاخره يجعله خبرا **قوله** ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة
 للمراد لم يجز التقديم ابوجه وابو يوسف اذا لم يفسر شيئا كذا بالاول ومنه لعاب الاقاع
 التامات لعاب **قوله** او متساويين قبله لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص كما غف
 عنه قوله اولي موقوفة لكونه لم يكتف به لفظ اب الوهم الى التاوي في درجة التعريف وفيه ان مثل
 غير مقرر وبه عنه لشيوة في التاوي في الدرجة وفيه ان مثل غير مقرر وبه عنه لشيوة في التاوي
 في التخصيص قالوا ان يقال لم يكتف فيه لغوات التفضيل قالوا لان الخبر فعلا لا فيه
 الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع قاعله ومع جملة ووقع بان المراد فعل صورته لما جعل ابنه في ان
 زيد مفردا باعتبار الصوفا ثم قال فلما لم يحموا ما قاما الزيدان لان الخبر جملة صيغة وفيه
 ان لا حاجة الى اللفظ للاشارة عن نحو زيد قام ابو ماص اذا حذر بها عنه في شرحه قالوا
 ان يقال في الجملة الفعلية فعلا تسمية للملك باسم جنة المقدم ان قلت ينبغي ان يقول
 ايضا والخبر بعد الا او معنى ما نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ في قلنا ذلك المبتدأ
 مشتمل على ماله صلا الكلام كاستناد على النية او معلوم حاله بالمقابلة على ما سبق لشكر العلم
 بما بعده الا او معنا **قوله** او بالبدل من لم قبله بوجوب التقديم في مثل زيدان قائما بالمتق
 لما لا يتبين بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يجهل عليه كاستغناء ام عود الفهم قبله
 ذكر مرجع او خلا والاصل في قوله انما الفهم الخبر المفرد او نفسه او لونه متعلق لا يوجب التقديم
 متعلقه نحو غلام زيد راكب تنفس في العناء حيث قال نفسه ولم يقل استغناء **قوله** كما استغفام

ولا

قبله موجب لتقدم الجزئية على الكسوفية **قوله** لتقدم في جملة اعلم ان ما يقتضيه صك الكلام يكون
 ان يقع صك جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من تلك الجمل ولا ما ضامن تمامها من الكلام
 المفردة بعينها كانت وسائر ما يحدث من معنى من المعاني الجملة التي تدخلها فلما يتألف من تقريبات
 اخرى واما جواز قولك الذي ان تقدم بغيرك فلان الموصولة لا تؤثر في صلة معنى **قوله**
 بتعيينه يمنع معها تقديمه وانما حكمه بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه فان الجزئية
 في المثال المذكور على التمر فلو قدم التمر عليه لزم ذلك المحذور **قوله** في المبتدأ في الجملة
 اذ كانت في صفة التعظيم نحو على التمر زيد مثلاً يجوز تأخر الجزئية بان يتوسط بين المبتدأ
 وصفه لجواز الفصل بين الصفة والموصوف مثل تعلق الجنء بالكل انما لم يجعل الجزئية
 الفعل المتور والتمتلك من باب تعلق الموصوف بالاعمال لعدم طرد منه مثله غلام رجل مثله
 اذا جعلته مثله مبتدأ **قوله** او جزئية ان بشرط ان لا يكون ان بعد ما نحو اما انك خا
 فلا تصدق فانه لا يجب تقديم الجزئية لعدم الالتباس لان الجملة الشارحة لا يقع بغيرها وانما
قوله اذ في تأخره خوف لتباعد دون تقديمه فانه متعين لا يكون جزئية ان المفتوحة فيهما
 وجزئية اذ لا يجوز ان يكون مما في جزئية المذكورة معنى بصدرتها ولا مما في جزئية المفتوحة
 معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في جزئية الموصولة عليه فتعين ان يكون جزئية امالات المفتوحة
 مع اسمها وجزئية اولان المذكورة معهما والكتابتان لانهما جملة تامه غير ما اوله بمفرد فتعين الاول
قوله بالكتوبة لجواز ان يكون المذكور بعد ما جزئية فيها او طرقة لجزئية **قوله** لا مطلق ان الموصولة
 عن الغاية وجواز الحمل على سبق الشان لان صك الكلام موقع ان المذكورة او في الكتاب لم
 يعود دفع ليس الكتاب بالقديم نعم يعود بالزيادة في مجموع وقاؤه بتعدد لفظة قد
 للتقليل او التحقيق قوله وذلك التعدد بحمل اللفظ والمعنى جميعاً ذلك اما غير واجب طرقة
 مثال المبتدأ او واجب كقولك مما عالم وجامل ورجحاً لفظ وتوضيح ان لفظ او لا
 ثم يجعل المجموع خبر على ارادة التفضيل اعتماداً على فهم السامع وليس في المصنفين غير

في المبتدأ لان المبتدأ مشكوك في تقديره فليكن ذلك قلت في المثال المذكور احد مما عالم والاخر
 جامل ولما جاز ان لا يجعله فيما نحن فيه لان الجزئية عنه متعده حقيقة فعل هذا جاز ان
 يكون قوله قد سارت منه غير نقد والجزئية عنه احتراساً عنه ويؤيد قوله فيما بعد وسبب
 ذلك على وجه قوله فانما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكسوفية المتوسطة بين
 الخلاوة والخوضلة لاثبات انهما في تلك بناء على ان الطعن اثنان جاز جميع الاجزاء
 فانك لم تعد مما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الخلو والخاص في المبتدأ وعلى
 ما قلنا ما يكون في المجموع في المبتدأ وليس في شيء من الجزئين في شيء ان قلنا في المبتدأ خلاصته
 عنه الصفة قلنا جاز ان لا تستند الصفة الى شيء ان قلنا فينبغي ان لا يتبع ولا يجمع ولا يؤيد
 شيء من الجزئين عند تشبيه المبتدأ او جمعه او تانيته قلنا اجزاء تلك الاحوال على الجزئين
 لاجزاء الاعراب عليها فان حق الاعراب اجزاء على المجموع كقولك لا يمكن المجموع قابلاً للاعراب اجزاء
 اعراب على اجزائه فتعين عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا جازت عنه شيء باحوال اجزاء
 المتصلة جاز ان تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك فلما يلحق هذا البعوض اسود فانه في قوله
 هذا يلحق فيكم حكم هذا ملوفاً من وجاز ان يجعل كل ما جزئية مستقلاً باجاء وصف
 الجزئية على الكل وجزئية يكون في كل من الجزئين في المبتدأ قبله هذا الوجه متعين شرها
 مطابقة المبتدأ افراداً وجمعاً وفيه بحث لان مطابقة ما يجوز ان يكون في المطابقة في
 المثال المذكور اثنتان ولان الصفة يجوز ان يكون راجعاً الى الابعاض المستفادة من
 الكل لا الى ان فيكون من قبيل مما عالم وجامل ويؤيد في الاخر مجتنب والابعاض قوله
 او مرة فاقول سارت في الحاشية المزة جامع بين الخلو والخاصية قوله في هذه الهوة
 ترك العطف انما ان قلت لمدى الصلوات مثال ان لا يجوز فيه العطف اصلاً مثلاً هذا
 جامع نابع قلنا من باب التأكيد حقيقة وليس من باب نقد والجزئية وجوز العطف
 باعتبار تقدم العطف على ما حققنا ما قوله ولا يبعد ان يؤيد ما قالوا من امتناع نقد

الناعل قال معنى الشرط الاضافة بيانية اولامية قوله وهو سببية الاول للشيء
 الرضى ليس معنى الشرط سببية الاول للشيء بل للزوم الكلى لا لوجبه جميع الشرط والجزاء فلا
 يرد قوله في ما بينكم من نعم في الله كذا في قوله قدس سره في ما يوافق كلام المتن
 في بحث فلم الى ذاك قوله اول الحكم به فان الجملة الجزئية كذا ما يورد ولا يورد معونها بل يرد
 الاجابة بقوله فلا يرد قوله ما بينكم من نعم في الله توجيه الورد وان كونه النعمة ملصقة
 بهم ليس سببا لكونها في الله علمه لكونها ملصقة بهم قلنا في بحث لان هذا المعلوم مستقلا
 المقصود الى ايجاد الله واعطائه وامتناده الى كونه صادرا منه ومعلولا لا في غير معلوم
 قوله في شبه المبتدأ الشرط لما في المبتدأ وخيل في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك
 الفاء في جواز كونه المصلحة او النصفة حافية اريد بها المصلحة لكونه قليلة في جواز
 كونه النصف صلا او صفة لا قال في ذلك الاسم الموصوف قبله لانه لا يثبت بيقين المصلحة
 يعني مع المستدلية في المسند وذلك لا يستقيم لانه المبتدأ الداخلة عليه ما والمصلحة هي في
 الشرط كونه واما من هذا الباب ولا جد ان ينافى فيه بان الله ينفذ بلام الجنس اذا اشير الى
 الجنس فنقول انه لا يقتضي المحر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فلا بد قال
 في الاسم الموصوف الحق ان التعريف بمعرفة مقام الضبط يقتضي المحر والتعين فالجواب الحق
 ان المراد بتفسير المبتدأ بمعنى الشرط ان لا يكون ذلكا لتفسير بواسطة كلمات الشرط كما ينبغي
 حكما اوان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمنه معنى الشرط ونزاع على تفسيره في قوله
 الفاء ولا يخفى ان مواد النقص ليست مندرجة في ذلك تأمل بطهم قال في تعمله او مانع قوله
 لاسم الناعل والمفعول الواقعي صلا للاسم الموصوف قوله وفي حكم الاسم الموصوف المذكور
 الاسم الموصوف لانها في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قال في التكرار
 الموصوف بها ينبغي ان يتصور ان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو ونون قال
 الذي يأتي في الاغلبية صلا الموصوف صيغة الاستقبال وقد جاء الماضى بمعنى الاستقبال ايضا

ايضا وهو غير نادر قال في قوله الاول لانه ليدل على التبعيض في العبارة **قوله**
 فنقول ان الموت الذي تفرقت منه فانه ملا قبكم ان قبلك الموصوف ليس عاملا في الابد
 ان كل موت تفرقت منه يلحقكم اذ رتب موت في زمن الشخص فالقائه الموت بالتشكيك
 قال في الجند وصحة دخول الفاء مبني على العموم او به مشتبا باسماء الشرط في العموم والا
 فيكون الفاء فائدة او يكون الموصوف في قلنا قال في الشرط الرضى لا يجب العموم في الموصوف
 كذا اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه الجملة نعم الاغلب في العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولا
 دخول الفاء على خطه مشابهة المبتدأ لتمام الشرط او مقتضاها التصدير ومقتضاها
 امتناع دخول النواصب مطلقا عليه وانما جاز دخوله لانها تميز معنى الكلام قوله والشرط
 والجزاء من قبيل الاخبار ملازمين على التقادير بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من
 ان الجزاء قد يكون انشائية قوله لانها لا يخرج الكلام عن الجزئية لا بد وان يدعى ان ليس هنا
 مانع آخر قوله قبل بعضهم الذي الحق ان بهما وهو سببية تعلل عنه المصداق قال في الايضاح
 منع سببية من دخول الفاء في جرات بعيد من جهة النقل والنعمة اما النقل فقد استشهدوا
 في كونه بعد قوله الذي لنفقون اموالهم بقوله قل ان الموت واما النعمة فيبعد منه وقوع
 في غاية الواضحات قوله فوالله ما دار قبكم قال بالكم التلوا بالمد والفعي وشمع وشمع واشتر
 قال في التمام قرينة التمام للوقت لا للاجل لانه معني لا متقطع وواع والدواع قد كثر في علم البليغ
قوله وقد يجب حذفه قبل لا يجب حذفه اصلا لانه ركنه اصله في الكلام ونحو الحمد لله الحمد
 له محمول على حذف الجزاء اهل الحمد هو والعبودية بالخصوص بالمدح والذم خبر مالا يعتد به
 قوله ليعلم الى حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى كونه قطع عنه وجعل اعلاه في الاعراب
 ما قبله لانه لا تقتضيه وتغيير المألوف زيادة تنبيه والفاظ السامع للاصغاء اليه وذلك انما
 يكون لشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام او ذم او رجم يفتي به زيادة اعتناء فكانه اراد انما
 من بين الصفات بالمدح او الذم او الرجم ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فلم يشبه الله في

الاصل وصف ثم **قوله** في مقول المستعمل المبهم قيل الاستعمال ما لا يوديد وبالكثرة
 وكلاهما مستقيم قال السمعاني ما نوتاسه وبعد ما **قوله** لان المقصود المستعمل تعيين شيء
 اما لا تعيين السمعاني بالاشارة **قوله** ولما يتوهم نصب السمعاني به ايت او اورد ذلك لان
 الاصل في الموقوفة قال خرجت فاذا ابيع السمعاني للمعطف على المعنى اخرجت فواجب
 كذا **قوله** جواب الشرط ولعله اراد انما للزوم ما بعد ما قبلها اي متفاجاة البسع لا زوم
 وقيل زايده وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصريح اني قال كذا لان فيه خلافا قيل
 اذا لم يفرط من جزمه البسع وفيه انه لا يطرده مثل فاذا ابيع بالباب وجعله لا ينفرد
 قيل ظرف زمان جزمه بالبعد بالتقدير مضافا الى وقت خروج حصول البسع وان قد والمضاف
 لان الزمان لا يتبع جزمه البسع وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي
 متفاجاة وقت وجود البسع وفيه انه يلزم اخراج اذاعة النظرية لانه مفعول به فواجب
 اللزوم الا ان يقال ان جزمه لا يزل منه الا اذم ولو قيل ان الطرف غير مضاف الى المذهب
 في الوجود الا في العامل فواجب لم يلزم اخراج اذاعة النظرية لكونه يقال مضافا فواجب
 وجود البسع زمان الخارج قال في الترميم يقال التزمته انني قاله مراد قوله ملازمة **قوله**
 ان في تركيب الاظهر يجب للنظر ان يقال في غير الزم خلوا المذهب عن التعايد يجب النظر
 لان فيه موضعين وغيره اذ اجمع الى الجزم دارنا يجب النظر لان الزمته ينساق من الجزم لكونه واقعا
 في التركيب فينفذ غناء الفهم **قوله** وذلك في اربعة ابواب لا يقال طينك ثم اخذ وهو ما اذا
 كان الجزم ظرفا متعلقا وهو واجب لحذو لا نافعوا الجزم يجب النظر بل يجب الحقيقة ليس
 الا الطرف والتقدير ليس الا الرعاية امر لفظي فليس موضع باب حذف الجزم والزم غير مضاف
قوله فلما يجب حذف لعدم دلالة لولا عليه ولولا ان التزمته الحاذية جازا لحذفها وجوب
قوله ولولا الشرط لا زاء جوار مندر ومند **قوله** هذا على مذهب البسعيين فان لو عندكم
 كلمة غير ملتزمة من كالمترى واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مرتبة من لولا انشا

عية ولولا انية لم يجب حذف الفعل الواقع بعده الا اذا كان في بسطة على موشاة الاصل
 الواقع بعد ادوات الشرط وجب تكرار لالات لفظية لالا يدخل على الماض في غير الدعاء
 وجواب التزم الامكر راع الاغلب **قوله** وقال الزاء لولا في الواقعة لا ختمها بها بالاسماء
 كبا بالعوامل ولا يفتح مقصورا **قوله** منوب بالالفاعل الى قال الشيخ الرافعي براسنوبا
 مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو تضرنا **قوله** وبعد ما حال
 مفرومة الى انت اوجدا سمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح **قوله** واكر
 شرع السويق ثانيا بل فصاح **قوله** واخطبتا يكون الامير قايما الا اخطب كون الامر قايما لا
 اخطب وفان كونه وان كان الشايع لتغير الزمان مع ماء المصونة لما قالوا من هذا المشايع
 بحيث ان يكون مصورا او عبادا عنه ثم تورفع قائم على الجزم تجاز هذا التقدير ايضا كما
 صرح به الشيخ الرافعي حيث قال يجوز دفع الحال الشايع متداخلة عن الفعل او المضاف الى ما
 المصونة الموصولة بطان او يكون لا عنه المصداق هو فلما تقول ضرورة زيد قائم وذكر ان
 التزم الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والجازي ليس بالجاز ويجوز ان يكون زمانا
 مضافا الى ما ليسوع تقدير الزمان مع ما وشيوع الاسماء الى الطرف مجازا نحو تزار
 صايح ويؤيد ما اخطبتا يكون الامير يوم الجمعة **قوله** قد يب البسعيين الى ان تقديره
 زيد احاصل اذا كان قايما لان الاجبار عنه ضرب زيد يكون مقتدا بغيره لا يكون الا عند
 حصول الفهم ووجود زيد وانما لم يكتب بتقدير حاصله من غير تقديره لان قايما يكون
 في حاله مع المصداق فان كان عاملا حاصل الزم اختلاف عامله الحال عامل صاحبها
 ولم قد التزموا الا في اذا قد كان لم يلزم منه من ذلك لان قايما حاله من غير الدارج
 الى زيد ومن ثمة الجزم وقد توفش في لزوم الاتحاد فثبت على هذا وجه آخر **قوله** ثم حذف اذا
 مع شرطه مع دخولها شرط وان كانت اذا في لزم معنى الشرط واذا لم تكن لزم في قوله
 في واذا قيل لهم لا تفسدوا **قوله** وفيه تكملة كثيرة قال قدس سره في الحاشية ويطر حذف واذا

مع الجملة المضارة واليهاد لم يثبت في غير هذا المكان ومن العود والظن معنى كان ان قصه لا
 معنى التامة لان معنى قولهم حاصلا اذا كان في ما كان في معنى التامة وقصته ومن قيام الحال
 مقام الظن فان لم يأت عدلوا عنه لانه من هذا المنصور لم يبع مع كثرة الالكه جزء السمع
 بستره لان الواو في الجملة الكمية الواقعة موقع هذا المنصور لازمة ولو كانت خبرها
 لم يلزم الواو لان دخول الواو في اخبار الافعال التامة ليس الا بشيها بالان وذلك لا
 يقتض اللزوم **قوله** ويتبين المبتداء المقصود اتفاقا وذلك لان اسم الجنس الموصوف اذا
 استعمل ولم يبع قرينة تقتض به بعض ما يقع عليه فلو انظر الاستفاد ففعل للرجح بلما
 مرجح **قوله** ودنيا لا خفيته عليه انه يلزم حذف الموصوف بقاء معلوم وذلك عمتي عندهم لا
 في قوتها ان الموصوف مع الفعل ولا يجوز حذف الموصوف مع بعض صلته **قوله** او قرينة زيد
 اضره او ما قرينة اياها الا هذا الفرب المتيقن **قوله** ان هذا المبتداء لاجزء الجاه النعم الكا
 من المبتداء **قوله** لكونه بمعنى الفعل يولي امتناع تاكيد بطلان امتناع توصيفه
قوله اذا المعنى ما اضر زيد الا قايلا لا يخفى ان استفاد ما احصى على هذا التقدير غير ظاهر
 وثالثها كل مبتداء ايقا الشئ الرتبة الظاهر حذف الجزء منه غالب لا واجب **قوله** الكو
 ان الواو مع ما بعد ما خبر لانها بمعنى مع ولوا يبع كان خبرا فكذا ما هو مجعنا وفيه ان
 المصطوف لا يبع ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع
 خبر الاستحقاق الرتبة لفظا حتى يتقوله ما بعد ما يكون منصوبا قايلا اوله وجه وضيقه
 قايلا قدس رتبة الحاشية الضميمة في اللفظ العقار التي في الارض والتملك والمتاع وملكنا
 كناية عن مصحتها اعني الضميمة التي في الضميمة كادويته كرون مارج ان تلك لا يجوز في
 الضميمة الضميمة الكل لظهور في المعنى ولا الى وجه لا ليس مقصودا المقصود واضح فان المعنى
 ان كل وجه مع ضميمة ذلك الوجه قيل في توجيه التقدير كل وجه معرون مود وضيقه ذلك الوجه
 علما ان يكون ضميمة معطوفة على غير الجزء فيجوز سدا مسد الجزء وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف

حذف المؤكد وجواز الرتبة والنصب في ضميمة في جئت انا وزيد وعدم الاندراج
 في التامة المذكورة لان ضميمة ليست معطوفة على المبتداء ويمكن ان يجاب عن الاول
 ببيان حذف المؤكد مع المؤكد جازية وامانة الكا بيان المفعول معه لا بد منه فكل غير
 المودول عليه بالواو وامانة الثالث بيان العطف على المبتداء نظرا الى الصوة **قوله**
 او لكل وجه معرون مع ضميمة في تقوون قد قيام وعمروا نكلم يتكلم كل وجه وضيقه
 مقرونات في مواضع لان الجزء منه ثم بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ في
 مسد الجزء ولا يجوز ان يجعل المعطوف مسدا لجزء لانه من تامة المبتداء قيل لهذا الجزء
 حيثيات حيثية كونه جزاء زيد وحيثية كونه جزاء ضميمة فلو من حيث ان خبره زيد
 جاز ان يقال وضيقه سادسما ويكفي في البناء حيثية واحدة **قوله** ورايها كل مبتداء
 يكون مقسما به ومتقنا للقيم فان تعينه ليدل على لفظ الجزء ففوا مائة الله لا فعله كذا
 لا يجب حذف خبره **قوله** ففولم يكن لا فعله كذا قد يستعمل لكونه في قسم السوال ففولم يكن لا فعله
قوله اوه المرفوعات اشار به الى ان قوله خبران واخواتا مبتداء مخدوع والجزء بقرينة ما
 سبق فقوله ملوا المبتداء الطلام وهي على ان يكون المسد خبرا وقوله موصيفة
 الفعل والكلم يتكلم ومنها لانه في الاصل خبر المبتداء فلم يفصل بما هو مشع يكون بابا على
 حد **قوله** اي اشياء منها اشعية الاخوات لكشياء والنظاير لما يشبهها من التقارب والتماثل
 لما بين الاخوات **قوله** لا بالابتداء على ذيل اليه الكو فيكون لضعف تلك العواطف عنه
 علمية **قوله** لانها لما شابت ولان اقتضاها للجزء يشر على السوان فالاول ان يعمل فيها
قوله بعد دخول احد من الى وفرا واللفظة احد ليصدق ان المقرب على كل من اطر اوله
 ان تلك المرفوع ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلما خفا في عدم صدق عليها لانها
 ليست بعد دخول احد وان كان كل من خبران واخواتا فلما يصدق على مجموع اخبار اخواتها
 انما بعد دخول احد فان تلك المرفوعة حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضارفة الى

او خبر باب ان واخواتها او يجعل قوله ان واخواتها بما اذا عطف على ما قبله كقوله
 على قوله يع يتفهم بقرينة كل واحد واحد من المتام مقام التعريف وان المناسب للتو
 اخبات ان واخواتها بصيغة الجمع **قوله** لا يراى ان اشر فيها لفظ او معنى اما لفظا فيا لفظا واما
 معنى فلما سحاب معانها المعانيها فان تأكيد الحكم مثلا بنسب الحكم بوعليه وعلى كل
 تقدير لا ينتقض التعريف **قوله** يشمل يقوم وبجزء المبتدأ الذي يبعث المكشوفة بما وان
 الحقة الملقاة **قوله** حتى يرد ان يجوز ان يقال ان لا يجوز ان يقال ان لا يجوز
 اخر **قوله** ولا يجوز ان يقال ان لا يجوز ان لا يجوز ان لا يجوز ان لا يجوز ان لا يجوز
 حق الصواب ان يقال ان لا يجوز ان لا يجوز ان لا يجوز ان لا يجوز ان لا يجوز
 يكون مشتملا على المشبه والمشببه والتوابع الى غير ذلك من المشبهات والاصول ان
 يتقدم لما في قوله والاصول ان لا يجوز ان لا يجوز ان لا يجوز ان لا يجوز ان لا يجوز
 في تقدم في كل حاله الاحوال في الا اذا كان ظرفا ومعية فان يكون استثناء من معنى
 الكلام والاصول ان اجزاء هذه اطراف في حق المبتدأ في جواز التقدم في الاوقات
 كلها الا وقت كونه ظرفا **قوله** وذلك لتوابعهم وذلك لان كل محدث لابد وان يكون في
 زمان او مكان فصلا الطرف مع الشيء الى التوابع الحزم للمشتبه به في حيث لا يدخل غير
 من التوابع واجزاها والجزءان هما التوابع لظرف في ذلك ظرف في التقدم بجزءه و
 قال في لفظ الجنس اذا دخل على التكرار وانما علمت علمان لانها تشابه ان في افادتها الجبا
 فان لا المباعدة اللفظ وان المباعدة الاشارة فيكون من باب علم النظر على النظر وقيل لان
 لا يقتض ان فيكون من باب علم التقيض على التقيض **قوله** وانما عدل المصلي لبي تشبه
 النماة بل ارجل طرفه من لان طرفه في انظر صفة اسم لان في الجهد في كثيره والمثال
 ينبغي ان يكون ظاهرا ما تشبه به وفي مثال لا يحمي طرفه الا لجزء لان المضى والمنفرد
 بل لا يوصف الا لخصوه واعترض عليه بان ذكر من جاعة منهم واما الاخر فقول **قوله**

الرفع

الرفع على المثل في توابع اسم ان **قوله** على ما هو الظاهر ان قال في كذا لبيان ان رفع
 حلا على المثل **قوله** لان الظاهر لا يتقدم بالظرف ونحوه من الخالدون ساجدة **قوله** ليلا
 يلزم الكذب وانما يلزم الكذب لان الجوز خبر واحد حقيقة كقولك لا يلق هذا البض
 السور والاصول ان يكون غلام رجلا جامع للظاهرة وكونه في الواو ان قلت جعل الجوز
 من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على واحد مما ولا يمنع الاقتصار منها على من
 قلنا امتناع الاقتصار على الاول في ذكر **قوله** لدلالة اللفظ عليه لان اللفظ يقتضي متفيا
 ولما لم يكن متفيا قرينة خصص على علم شامل اولان اللفظ في الوجود وفيه ان اللفظ
 المستفاد من لا دفع الوجود والرابط سواء كان الطرف الوجود او غيره **قوله** او لا
 يظهر من البرزخ اللفظ **قوله** لا اندرس لا ادرى من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته
 اتقا فان لم يقع قرينة واما اذا قامت قرينة فتعذر به يتم يجب الحذف وعند الجواز فيكون
 قوله او المراد الاصح هو الاول **قوله** فيقولون معنى قولهم ان فيكون في لانه اسم الاثنا
 وفيه المصداق اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يمنع ان نصب الاسم بعده
 يدل ايضا على هذا القول **قوله** واما بنو تميم الى ذلك لدخولها على القبيلة الام
 والفعل **قوله** ان عمل لبي المفهوم من المثال ومنه قوله المشبه بليل لان شبهها
 بليلى يشترك فيهما عامليتها وبعين اخا حكمها عليها وكذلك تقول الفهر راجع الى التبيين
 الموجب بعمل ليس **قوله** من صدق قدس في الحاشية الصدود الاعراض والبراج الووال
 اعراضا عن غيرها **قوله** اي ولا يبرح بالثالث ان يقول بلسان لبيت لفظ الجسد لكنه لا لا يجوز
 ان يكون براج مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيصه لمبتدأ التكرار ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص
 فانه لا اسم ليس لانا نقول يجوز ان يخصص بتقدم الجز فان لنا ان نقدر الجز مقدما او بالعموم
 فهو ما احدثه منك ولا يمنع ان المعنى على العموم قال الشيخ انه في التكرار في سياق غير الموجب للعموم
 على الظاهر سواء كانت مع او ما اوليه او مع الاستفهام او اللفظ ويحتمل ان يفرق عن الاستفهام

م
 ق

بالترتبة فتقول لا رجل بل رجلان مثلا ان لم ينته اسم اذا انتبه وانفع فانه نفع
في العموم فلما تقول لا رجل بل رجلان **قوله** ولا يجوز ان يكون نفع الجنس قال الشيخ الرضي
النظر ان لا يعمل على ليس لا شاذ ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منسوب بالخبر ما قال
ان يقال لا في لانه نفع الجنس ويجوز في ما بعد ما اوضح مع ترك التكرار بشذو التكرار انما
يجب مع الفصل بينها وبين مفعولها ومع المعرفة **قوله** والمعاد يعلم المفعول على علامه كون
الاسم مفعولا حيث انما علامه فلا يبطل طرده التعريف بمساكنه في مدرج بمساكنه **قوله**
او كما في في الشبه بالمفعول فان الشبه شيء ملحق به ومنه عداد **قوله** يصح اطلاق قوله
المفعول بالنفع المفعول عليه طرده عليه لفظة الصيغة وذوها له جمهور النحاة لانه
ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لكان على الفعل المذكور لكان مفعولا
اما بغير ذلك الفعل او بغيره ويصح على الادوات الفعل بنسبة بين الفعل والمفعول
النسبة لا يكون غير احد المتبينين وعلى النكاح ان المفعول يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا
لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مفعول فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيعلم
الشواذ في على الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة لذلك الفعل في ماء موتا
وطا الفلام طولاني لظان تعالى انه ليس مفعولا بحسب لفظة طرده الفاء بل مفعول
بحسب اصطلاح وهو من فعل لغايد ما لم يند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلق مخصوصا
واما وصفه بكونه مطلقا فليست به عنه القيود التي يقتضي بها غير ما منه ولا يخفى انه
لا يظهر وجه التسمية ولا التقيد بالقيود فالاول ان يقال انما نحن في الشئ الاول والثاني
المفعول المطلق هو الما صلا بالمصنوع لا المصنوع نفسه وقدره السيد الشريف قدس سره في
حوادث التوضيح بان اطلاق المصنوع والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بفرض المسألة
وعدم التميز بين الاثر وبين الفعل والمصنوع وصيغ المفعول ما عرفت من الفعل اللغوي
الذي هو المصنوع تارة لانه او تارة لا نفع بكونه مفعولا لانه حاصلا بمصنوع الفعل المذكور

مضافا الى...

كور

المذكور وقد يشترط في ذلك حيث قال والمعاد بفعل الفاعل **قوله** فاعلم ان المفعول لا
حصه النحاة المفعول الى الحصة وقال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخل في المفعول
فيقال الحال مع قيد مفعول في الجملة في جاز زيد راكبا فاعلم مع قيد الركوب الذي هو مفعول
راكبا او يقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه ولما فهم اثره والتحقيق في التسمية انما لا
يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل او لا وبالذات والماليت كذلك لان تعلقا
به بواسطه انما مبنيته لمبنيته فاعلم او مفعولا وكذا المستثنى لان تعلقه بواسطه انما
عنه امر ما يقع مفعولا على سبيل الاتفاق ومنه طينا اعني ضارته ان المفعول بالفعل
بالذات وتعلق غير ما بواسطه تعلق توجيه جعل النسبة في الما عدم اصلا وفي غير ما بقا
قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها او لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا
ينبغي اطلاق المفعول العرفي على الحقيقة ان ذلك من ضروريات صدق المعتبر صدق المطلق
فكيف يصح القول بصدق المعتبر وامتناع صدق المطلق فلا مطلق من المعتبرات من
يتميم به وله وفيه ومع لا المفعول طرده زيد من الفلام قال اسم ما فعله فاعلم حقيقة ذلك
فدخله فيه طرده ضربا على صيغة الجهور **قوله** بحيث يصح اسنادا اليه او على تقدير ان كان مبنيا
او سوا كان بطريق النفع والاشياء فلا يبطل الطرده عنه ما ضربت ضربا شديدا **قوله** لان
يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الامثلة الالهية **قوله** وانما زيد
لفظ الاسم فيه انما زيد لم يخرج ضربا من ضرب لان شئ فعله المتكلم ثم اعترض عليه
بان لا حاجة الى ذلك كرا الاسم لانه ذكر احوال الاسم فلو قال ما فعله في قوله اسم فعله وبانه
ان اراد بفعل فرب **قوله** والتكلم به اجماع عليه ان الفعل لا يتنازل القبول بل يتنازل في طرده
اصطلاحا ولم يملك داخل ما فعله لم يخرج الى اخرج بقوله اسم ولو سلم التنازل فليقرب
ان مفعول اسم فلا يخرج به وان اراد فعل مفعول الذي هو المفعول لما هو الظاهر اجماعا عليه
ان فعل مفعول لا يصح ان ينسب اليه ذلك المفعول مدلوله في نفسه ولم لا يوجب صفات

معتبر

المذكورة الشخصية على والها ثم تجوز صفات المدلولات المطابقة على والها على يقال ان
فربا في ضرب فربا مما فعله الله ولا يبعد ان يقال ان فربا في الضم الاول وتكون الفعل متنا
للمعنى قطعاً والاي في مثل قولك لفظ ضرب باعتبار ان معقول ليس اسما لان الالف ظلية
موضوع لا انشغالاً بحقيقة السيد الشريف قولنا في فاعيتهم اخا جاع بقيد الاسم **قوله** لان ما
فعله الله على ملو المنع لقائل ان يقول لم يزده لصح ايضا لانهم هم وبن صفات المدلولات
المطابقة على والها في سائر حدود المعاني **قوله** ويؤخذ فيه المصنوع وغيره مما في حكمها
على لوليد بمعنى السلك اراد بالمصنوع اسم الحدث اطار على الفعل وانما يصح به لانه صورة اذ ارجع
و ملو على رجوع الفعل اليه لاخذ منه على حد باب لغيره او على رجوعه الى الفعل على مذهب
الكوفي وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مفعولاً وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون
مفعولاً امان يدل على الحدث نحو الوليد او لا يدل عليه لكنه يصدق عليه نحو ضربته افترقا
ورايته **قوله** و ملو اعلم يعني ان الفعل الاصطلاح المذكور اعلم وذلك التعليل ما باعتبار
كونه مذكوراً ومطوياً او باعتبار كونه فعلاً طافياً بقوله او اسما مطوفاً على قوله مقدراً
فالفعل المذكور حكماً يشمل المقدور والاسم الذي فيه معنى الفعل **قوله** بل المراد ان معنى الفعل
شتمل عليه لم ير دليلاً ومفهوم الفعل على مفهوم الاسم ولا يفي في مثله جلت جلت وضر
بشاً اذ كان به عن القرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزء الذي ملو المنسوب بتحقيق مدلول
الاسم وان ذكره حيث انه بيان للجزء ومتمم معه ولا يفي في دقوة المثاني وخروج كرامته
لان الكلمة التي على مدلول للفعل مغايرة للكلمة التي على متعلقها في التحقق لتقدم وتأخر
بينهما وكذا يخرج خبرية تأدياً لان القرب وان كان ملو تأدياً يجب التحقق لكنه لم يذكر التأدي
من حيث انه ملو القرب بل ما حيث انه ملو القرب لا يتأدياً لا يتأدياً يخرج ايضا كرامته فلما حاز
في اخراج ما اعتب القيد الباق وتوابعه فلما معنى لا اعتبار ما بدون اعتبار اصله قال الثاني كيد
او الثاني كيد ما ملو المسند حقيقة نحو ضرب فربا فانه كيد القرب المدلول عليه بغيره لان الثاني كيد

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

كيد الانشا والزمان ايضا فلو قيل انه لن كيد الفعل كان ماسية وقاية وفع توهم السوء
او دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله في وطلما له موسى تطلما اذ كلمة بذاته لا تخرج بان امر
بالعلم لموسى **قوله** ان لم يكن في مفعول زيادة على ما يفهم من الفعل المصغر العرف بلام
التوكيد ان كان للتاكيد وجب تخصيصه الزيادة على يفيد الشؤ والعدد وان كان في المفعول
وجبان بقا ابدن قوله على بعضه انواع على الزيادة في العدد **قوله** ان دل على بعض انواعه
او كلها سواء كان النوع مفعولا مخصوصا او مفعولا لكان مفعولا من الصفة مع
موصوفها نحو كلكم عملا صالحا او بدو ونحو عمل صالح او صلا لاه العدا ومنه الصيغة مخوفة
وضربته او صفة المادة الدالة على الحدث القسوة او غير الدالة على الحدث مع الصفة على نحو
فربته انواعا او كل الفرب او بعضه ومخوفت اذ ضربت وقدمت خير مقدم فان آيا واسم المقتضيل
بعض ما ايضا فان اليه وكان تقول انما صفتان المصدر مقدرا وقد وما خير مقدم والفرب
او الفرب او الذي ينبغي ان سأل عنه بانه اذ ضرب **قوله** ان دل على عدد او واحدة او كثرة
بعموما او مخصوصا سواء كان العدد مفعولا من الصيغة واللفظ قال على الحدث حقيقة
مخوفة او موصوفها او موصوفها او اسما على اذ ضربت من غير او فربا بوطر ووطوي زنة
الفرب بعلامة الالية ولا يمتنع انه فلعنوا ايضا او مفعولا من الصيغة مخوف باكثر او من
العدد والفرج مع ذكره غير ما نحو ثلث فربان ونحو قوله في فاجلدوا كل غاشية جلدة او بدو
مخوف رايته النفا او الفروية ولكن ان تقول ان صفة مصور مخوف وادراية رؤية النفا
لانه دال على ملكة قبل والافطنة العبادات ان يقال انه دال على الما طينة الخيرة القابلة للتعبد
في نفسها بخلاف فردا شخصيا كما او نوحيا فانه قابل لذلك ولقد جاز تشبيه اخوي و
جعلها لاداء الفرو منها **قوله** او العدد لا يمتنع يكفي في قصد تعدد المصنوع والامثلة
غير المتكلم ما يقابله فلو قام زيد داعيا ولم يجلس في تلك الاوقات كان في ذكره فيها واحدا قال في
يكون حيث للتقليل لانه وان كان كان في كثير في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظة

او للتكثير مما لا يخفى قوله في قد زرع ثعلب وجعلك قال بغير لفظ و كان ابلغ واوكد مما كان
 بلفظه قال مثل تقدمت جالوسا قد يفرق بين التعود والجلوس بان التعود للقيام والجلوس
 للقيام **قوله** او مغاير او مغاير باللفظ فعلة ومو اما مصورا وغير مصورة امثلة ومنها
 الفهم الواحد المصنوع عاملة او غير عاملة نحو يورس والدورس واجنيس الغرب الذي ضربته
 منها اسم الاشارة المشار به لا غير مضمون عاملة نحو اجنيس ضربته فربك ذلك **قوله** ابنته الله
 بناتاً فانه مصدور بنت فجعل مضموناً بابت اما لان في فتم لان معنى ابنت جعلت بنت وان
 مطاوع الاول جعل بمعنى الابنات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى التثنية الى السلام بمعنى
 التسليم وقيل انه ليس منه هذا الباب لانه غير اثبات **قوله** وسيبويه يقره عاملة في ان
 الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله في لا يعرفون شيئاً الاضمر اقليل قال
 كقولك لست قد علمت غير مقدم و قد يكون دعاء **قوله** حكم ما اضيف اليه لما ذكرناه انه بعض ما
 اضيف اليه **قوله** او ما عاين موقوفاً يعني ان العلم بوجوب حذف ليس من طريق السماع فيلما
 الحذف القياسي فان العلم بمحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياساً
 استولاً ثانياً قبل ما عاين موقوفاً محذوفاً في جميع حذف وجوباً سماعاً وكذا قياساً اي بقاء
 عاين حذف وجوباً قياساً وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلم الموجبة المحذوف قال مثل
 سقيها الى فلان دعاء واما بلام التعريف ايها كذا كذا لا الحمد فانه قد يكون جراً قال **قوله**
 عليه بالذوق في الحار والجدع بالذوق الماهلة قطع واحدة من المذكورات فلو كان
 الذوق لفظاً او لكان في الرض لكان اظن **قوله** وبضم باب وجوب الحذف قال الشيخ الرض انه
 ادوات طرية المضار ومثاله اذا يتي فاعلمها او مفعولها بالاضافة او في واجب **قوله**
 ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواحيها يعني قياساً واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل
 صفة الله وكتاب الله وسجانات الله وبيتك وسعدك وشحمك اي بعد الواما انتصافاً مثل قوله
 حمدت حمداً فليس على المصنوع بل هو مفعول به على جعل المصنوع بمعنى المفعول وهو ان يكون

لهم

يكون الاضافة في هذه لبيان النوع اذا لم يبين في قوله وقد مكر واحكم قال
 ومنها لم يبدل في كذا وكذا لان المواضع لا يغير فيها ذكر فان منها المصنوع الذي يقصد به النوع
 مفعول مقود والاولى قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو انا عدا والناس قيام قالوا
 منبثاً بعد في انا مشط كونه المصنوع منبثاً بعد في اكونه مكره لان المقصود من هذا المصنوع
 او الفكر وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضوح الفعل على التجرد فينا فيه
 وضعا وان لم ينافيه استعماله فان المضادة قد يستعمل للدوام وان ادوا وان ياداً المبالغة
 جعلوا المصنوع لانه محذور ما زيد لا يبر ويديديريه يعني عن الطلام معنى الحدوث
 لعدم صريح الفعل وعدم المفعول **قوله** وبهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة ورفعوا
 بعض المصنوع الذي يجب حذف عاملة مفعولاً لمده وسلام عليك **قوله** فانه لو ارد بغيره ذلك
 لغوات العمد الذي مقصود ما يجب حذف وكذا انا اذا كان منبثاً كانه لم يكن بعد في قال دخل
 قبله صفة لفي والاطراد يقال صفة لظن من معنى ومعنى في قال على اسم مبتدأ او مفعول
 ابتداء وبالعامة قال الشيخ الذهبي ودخول اللفظ على الاسم ليس شرطاً لكونه في مفعولاً
 كان زيدا الا يبر او ما وجدته الا يبر اليه بان انبثا المصنوع على انه مفعول المطلق لما جاز ان
 يكون مضموناً بالبيان ووجدنا شرط ان يكون ناصبة في اخره شيء لا يكون مفعولاً والمصدر
 جراً عنه قال لا يكون جراً عنه بل تاويل او مبالغة **قوله** لانه لو كان جراً عنه لكان قلت مولى
 مفعولاً لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعاً ان قلت فيفوت فائدت له وبن علم الاخر
 قلنا اذا تغير موضع الوقع والنصب لا يفوت ولا يفتقر ان لو اعبر الشارح في المصنوع الى اعبر
 بعضهم سلم عنه تلك البنية كنه حاذكة قد سلمت انب بالتمام **قوله** اذ في موضع الجرة لا يفتقر
 ان البنية لا تقيد من القيد لا بتلطف **قوله** محذوكة ذلك سكتة شدة **قوله** وانما جوه
 بغير الظاهر لا يفتقر انها قد مجتمعات محذوكة الا يبر ابر **قوله** يفتقر ان يقال ان حذف
 اوجب قال الا يبر اليه اليه بيك قال ومنها ما وقع لتفصيلها افا وجب حذف الفعل

ينبغي

منها دلالة الجمل المتقدمة على المصدا الذي ينتقل له من انما ياتي في مقار وقيا
 مقام عوامها قال لا بد من مفعول جمل الشا لانه اخرية مخو زيد يكتب فدا وبعدها
 وشي طعا فاما ما يبعثا فاما الجمل انما قال مفعول جمل يخرج مفعول من يبعث صحته او يفتح
 اغنى ما لا يخرج مفعول من سفر سفره بيا او سفره بيا لان السفر العريب والبعيد ليس من اثار
 السفر من انواعه قال متقدمة بيات للواقع او اخر ان اذا جازت نعيم التفصيل نحو ما
 تفوت منها وتفوت فدا وشي وا **قوله** مصور على المصدا المفهوم منها **قوله** او باره غرضه
 او غايته وانما سمى غايته لانه لا يحصل بعد ما لا يشر الذي يكون بعد المؤثر **قوله** لان
 يشبه به امر او لان يشبه لما تاب من ابره فانه الواقع بعد الجمل يجب ان لا يقع المفعول المطلق
 نفسه لا ان يقع مفعول عا دهم على حذف وزوم مفعول موصوف فعل هذا الوتر قوله ما و
 للتشبيه بوضع مفعول واقع لان يشبه به امر لم يسم عن المناق **قوله** مفعول موصوف موصوفه قال
 سيبويه يجب ان يشبه الراجح على انه لا يوصف بكونه مع وصفه لاسم لما جعلوا الحال الوتر
 حال لان في وصفه معنى طايه وبعده لذلك لم يجعله تأكيداً لفظها لانه يفيد ما لم يفيد
 الاول قال الشيخ الرقي لا يمنع عندى ان يكون تأكيداً واذا ترك المصدا وانما بالوصف مفعول
 موصوفه فالاول الاتباع ويجوز ان نصب على حذف الموصوف قال علما جالين في كثير من النسخ
 ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال لا بد من شرط آخر وهو ان يكون الاسم عارضا غير
 لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج مفعول زيد مفعول هذا الصلح ولا
 يخرج انه لا يخرج مفعول في مفعول في المعقولات حركه في الحركه في الجمل وانما يكون علما جالين ايضا
 يخرج قال مشتمل على اسم الجمل في الشرط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجمل بالاشتمال على
 الاسم ليدل على نفس الفعل بالاشتمال على صا جبه يول على ما بدل الفعل منه اعني الناع
 قال سيبويه معنى الدلالة يفيد غناء المقدير وحده الشيخ الرضي ان قيل لم يجعلوا الاسم
 المذكور علما لما قال بعضهم اجيب بان المصدا عند لم لا يعمل الا اذا حتمت تدويره بان وفعل

منها دلالة الجمل المتقدمة على المصدا الذي ينتقل له من انما ياتي في مقار وقيا

تباع

وفعل منه ويخرج في ذلك في حركه بان فاذ لا مفعول لا قطع بوقوع المفعول وان يفتقر ليدل قطعا
قوله واحده زب عنه مخو درن بالبلد فاذا به مفعول صوت جاز قال الشيخ الرضي الاول في مثل الا
 بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجمل المتقدمة ليست اذن كالفعل فيجوز انما
 لا بد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال او المصدا لانه يجب حذف العامل فانما دلالة
 صوت جاز انما على الحال على احدتا وبك الوصف في سبوكه وفوا على الراجح للشيخ
 في لا وانما سيبويه وقد على انه لا يوصف بيات او وصف اما على حذف مضاف او على
 صوت جاز لما ذهب اليه الخليل ويجوز التعريف بان يقال صوت الجمل لان مثلا لا يتعرف بالاضا
 ورو عليه سيبويه بان لو جاز هذا فاعني الطويل او مثله الطويل واما على انه جامد ما و
 بالمشق او مثله فاذا عرفت ان لا بد لا وعلف بيات لاجه **قوله** من مات الى يفتح ان صوتا
 جاء مفعول بفتح التصويت يعني بانك كرون فلما حازه اما القول بان اسم بفتح اذا وانه مشتمل
 استعمال المصدا على المعنى والاعطاء وان عامه يفتقره التصويت قال وراجح بانك
 كرون قيل هو اسم مشتمل استعمال المصدا قال ما وقع مفعول جمل حال او اخر لانه على ان بفتح
 لكان وهذا اظهر معنى قال لا محتمل لاجه او لا احتمالا للجمل من المقار غير اني لم يصور
 وغيره مفعول قال الخليل على الف وروم لم يجر وعي متعلق به او على العكس والمثل وجه ومعنى
 من هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوه الحق او دعاء الحق لانه دعاء الى الصوما وفيه
 ايضا ان لقيام فمالان فسا بفتح التاكيد وهو على اصل في الكلام السابق بسبب ان واللام
قوله اعراضا عن افا قال الشيخ الرضي الجمل متقدمة في هذا القسم وما يقابلها عامه ثانيا
 معنى الفعل قال وسبب من التسمية من المتأخرين **قوله** لانه انما يؤكد نفسه وذاته لانه يؤكد فيها
 في فربها بفتح الا ان المؤكدة منها مفعول المفرد اعني الفعل في مثلثا يؤكد مفعول مفرد
 مماثل غير مفعول المفرد في جمع المفرد فان الرجوع محتمل القصور وغيره وهو مفعول
قوله من حق يفتح اذا جئت بجوز ايضا من حق الامر بفتح حقيقة وكان على يفتح فالمقصود

فعله

في اثبات كونه على يقين ومنه كونه على شك فانه من عمل الجمل الى ان الباطل والكذب من محتمل
 ويجوز ان يكون صفة مضمومة وذات قولها قال الشيخ الرضا من ان جميع الامثلة الموصولة
 للمؤكد لغيرها في القولا في معنى القولا قال الله في ذلك على ان يري قول الحق وقولا
 البتة او قطعت بالفعل وجزئت به قطعة واحدة ليس ترد بحيث اجزم به لم يرد ثم اجزم
 مرة اخرى فيكون قطعتا او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يشي فيها النظر وكذا قولهم
 ارفع البتة او جزئت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القولا المقطوع به وان
 اللام فيها في الاصل للعمد والقطعة المعلومة اليه لا ترد وفيها فتقول التقدير الاصل
 في مثله هذا المصداق يجعل الجمل المتقدم مفعولا بها تعلق بيان النوع في القولا الناصب
 مدلول الجمل المتقدم لان المتكلم اذا تكلم الجمل في قوله مفعول قال في معنى هذا ايضا من التاخير
قوله ويجعل اليه ذليلا له وذلك بفوات حسن التعليل لان اللام في تأكيد النفي للمصلحة
 لا للاجل اللزوم الا ان يعرف عنه النظر ويجعل للاجل في قوله ليس سري وعلى هذا في **قوله** اصل
 ائبنا اليه في التلبية لان ما خوفه من تبيك **قوله** فخذ الفعل الى ذلك في معنى الجمل
 من التلبية فيكون لاشباع المأمور به ثم عياله **قوله** ويجوز قيله اصله لبا ومضمون واضف
 الى الفير تعلق الفاء بالمداد وليس بشيء لبقاء ياء مضى في المظهر في المفعول في قوله
 انما سري لانه واقع الفعل به او تعلق به وذلك ان تقول ايضا لانه الفعل به او الصق
 وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان الجمل من ايتا وجود **قوله** ولم يذكر الاسم لانه
 تفور لا حاجة اليه لانهم يعرفون صفات المدلولات المطابقة على ذلك في ذكر وفي مناقشة
 لان اساء الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مد
 المطابقة بل من صفات مدلولاتها التفسيرية **قوله** والمراد بوقوع فعله ان عمل عليه تعلقه
 به نفيما واثباتا والمراد بتعلقه به او لا في الجمل والتميز والمشتق في المصير المراد بوقوع
 فعله ان عمل عليه تعلقه بالا يعقل الابه ولا يخفى ان خروج التثنية ظاهرا لا يقال فينتقض

مدلولات

ينتقض التعليل بوقوع التثنية ان زيد وعمر ولا تسمية التثنية اليها اشياء ولا يسم
 تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغيره ان عمل وعمر وقاعا حقيقه وان لم يستقر على لفظ
 واما قولك ضارب زيد وعمر فليس عمر وما قصد جهة فاعلمته بل قصد جهة مفعولية اخ
 تعلق الفعل به من حيث الوقوع **قوله** ولا يقولون في مرتبة زيد الى لا يقال لا يصح اخ
 لانه مفعول به لانا نقول لانه مفعول به مطلق في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواحدة
 في قوله ولما سئل المطلق وقدره بذلك في الشيخ الرضا **قوله** فان المفعول المطلق فعله
 فيه تاكيد **قوله** في جزمه مثل زيد في مثل ضرب زيد لا يخفى في وجه بذلك العقيد كونه في جزمه اخ
 تاكيد **قوله** فلا يرد فعل المود فقط لانه مفعول به لكنه مفعول **قوله** وقد يتقدم المفعول
 وكذا سائر المفاعيل سواء المفعول من المرات اصل الواو فانها في الاصل للمقطع ومضمون
 اثناء الخلام **قوله** واما وجوبها فيما نفه وكذا فيما اذا كان مفعولا لما يليه في قوله في جزمه
 اما ولم يكن مضموم سواء كقولنا في فاما التيم فلما تقدم **قوله** كقولنا في جزمه ان وكقولنا
 فعله مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل على ان الامر على ان الفعل غير مهم ويؤكد الفعل
 موزون لكونه مهما فتتفاوت في النظر **قوله** تخصيصها بالذكر الى ذكر الجمهور ان ذكر العدد
 يقتضي المحرر **قوله** لوجوب المدونة باب الاغراء الى انك قدوس سري في الحاشية الى تعريف الامور
 الاربعة باثباتها حيث قال نحو فاك اخاك او الزم ونحو الحمد والمجد واخواتها في زيداني
 الجئت ونحو مرتبة زيد المسكين في الامراء ونحو الواو واللعطو ومعناه الحث على الزم
 عنه نفعه واما بغير مع ومعناه فمزيدا ولسانه عنه **قوله** واقتصد واخبركم او مما انتم فيه التمر
 على تقدير الفعل انك اذا سمعت عنه شيء ثم جئت بما لا ينفع عنه بل هو مما يؤمر به ان الان
 لا نحو اقتصدوا بيت او ما ينبغي هذا المعنى وليست من ضابطه لوجوب الحذف في قوله وذكر الفعل
 معها وانما يحذف ذكر الفعل في جميع الاستعمالات نحو حبك خيرا انك او حبك ما فعلت من هذا
 الامر واثبت خيرا انك وروا انك او سمعك او سمعك واقتصد ما نانا او سمعك ومن هذا القبيل عند

عنا

سري

بينة

اسم لعدد معين الى رتبة فهو كنهه عشرة الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكره اوله بكنهه
 لم يكن بشرا للمضا في جعله مفردا موقفا لاستقلاله نحو يا رجل وامراة واما لغت
 فانه لا لانه على معنى في المثنوي بمنزلة جند وشرط ان يكون ذلك الغت جملة او ظرفا
 فهو قوك يا حاما لا يولى وقوله يا فحمة من فاعل عرق وانما شرط ذلك ان يكون ان الغت
 مفردا جاز جعله مفردا موقفا مع جعله الغت المفردا وصفا له نحو يا رجل الطريف فحما ف
 ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعله المندى مفردا موقفا وبالجملة او الظرف وصفا
 لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلها صلة في الغت الاختصاص الذي
 هو المظهر في النداء الا انه في المندى في السعة وحذف صيغة النداء فكلهم مظهر
 اما جعله المنفرد بالجملة او الظرف عند التعريف مضافا للمضا وذلك لم يجعله في باب
 لا مضافا للمضا فكلما يقال لا طرف في الدار بل يقال لا طرفين فيها ولا يجوز ان يجعله
 حالا في ليس المفعول على تقدير المندى **قوله** موقفا مثل النداء لا يقال بل لازم اجتماع التعريف
 وهو ممتنع لاننا نقول الممتنع اجتماع آتية التعريف لا يقال بل لازم ذلك الاجتماع في المندى
 المضا والمعرفة لاننا نقول صورنا الاضافة لبيت فضا في التعريف مع ان تلك القول
 مختلف **قوله** موقفا موقعا في الحيا والاسمية اعلم ان الاسماء المظهرات مما لا خلاف فيه اذ
 كلما عيئت الا انه لما سر الى الخطاب بواسطة حرف النداء حرف جر المظهر الذي وضع
 للخطاب وصفا حكمه وانما عدلوا عنه الاصل لما انظر للمساير مع انفسهم لك واحد من
 الخصا وانما هو المندى في المندى **قوله** وكونه مثله افرادا ونحوها اي اجرة مما يقوى به
 الاتحاد ولا يلزم بناء المضا في مائة حكمه والتمسك بالغير المعينة **قوله** وانما قلنا ذلك الى
 ان قلت مشابهة المضا للشيء لا يلزم ان يكون مثله كذا في الجوهر الاختلاف في وجه
 قلنا المشابهة مطلقا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسبة للشيء مناسب لكذا في قطع
 ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة لغنا فيفعول المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة

الاتحاد

الاتحاد وتعمل ما به الاتحاد وجعله كانه هو الحيا والاسمية وادانت ان في كنهه
 حكما وهي منسبة لزم بنا واما **قوله** او ما زيد ان وما زيد ان فيك العلم اذا شئنا او جمع
 لزم فيه اللام فانه لا عنه توفيق الزايل بالتشكي فكيف يصح هذه المثالات اجيب ان القول
 يا قاتمة مقام اللام **قوله** لا يجوز ان يكون لفظه يا كاستغناء **قوله** وعلى لام التخصيص
 لا دعوى المقدر للضعف بالافراد **قوله** دلالة على انه مخصوص بالهذه الدلالة لا بد وان
 يكون الا ان يغتنى به وذلك اللام المعتمد به يجوز ان يكون اعادة او نجي او توبيخا او غير ذلك
 لكنه لم يقع تلك الدلالة حال النداء الا مع احد الثلاثة **قوله** للما بل يفسر المستغناء في النداء
 في المستغناء متعلق بما تعلق به لام المستغناء وقد يستعمل المستغناء لغيره نحو يا
 من اتم الزمان وهو متعلق بما عاد عليه ما قبله من الكلام او استغنى به من الم الزمان
قوله لان علمه بناء على ان فيك وخو الخار على غير المنفرد لا يوجب ضرورة فكيف يوجب
 اعراب المبتدئ اجيب بان علمه بناء على غاية الضعف وبانه بدو اللام صا بعد عما هو
 موارد الشبه وهو ما يوافق ما عن الافراد في ان البدوي ينبغي مع بعدا وان الافراد منها في
 الاضافة لانه متعلق بالركب لا يبعد ان يجاب بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا في
 العلوية للام لقربها في تنازع الفعل **قوله** واجيب ان الى اذ بان قوله مثل يا عبدا الى
 من تنم القاعدات وقد يجاب عنه لانه لا يمتد بياضا بانه قليل **قوله** واللام قال الخليل لا
 اللام بول من الزيادة في احد المستغناء فلما جتمعا وتلك الزيادة كزيادة المنفرد
 وادوا بيا او الف قال ايا طالع جليا فيه انه ان لم يعتبر اعتمادا على موصوف مقدر بيا
 علمه وان اعير لم يكن مضافا للمضا ولانه موصوف بمفرد اللام الا ان يكون في المندى
 المذكور والمندى لكنه ينبغي ان يكون طالع جليا جاز ان يكون موقفا ولهذا الوصف
 بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوف بكذا اللهم الا ان يقال ان الوصف بالمعرفة فكيف
 يصح ان يكون موصوف بكذا اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف

ينبغي

فقد تفرغ **قوله** وهذا توقيت ينصب جلا اذ يقال جلا بالنصب كونه رجلا لغير معنى
لا حال كونه رجلا لغير معنى **قوله** مثل يا حنا وجهه طريفا قال قد نزل في الى رتبة وانما
قيدنا بقوله طريفا ليكون نصا كونه لكونه لم يقصد به معنى بان لو قصد به معنى وجب
وصفه الا اذا كان متعديا بجملة اذ لا يوصف بالمعروف فلما يقال يا حنا لا يحل
التعدي بل يقال قد وراودك لانه كره وصف الشئ بالمعروف بعد وصفه بالنكره وان
كان كره قبل الغذاء قال **قوله** لان تواب المعاد والمنتهى لم يقيد بكونه غير المسمى الذي يجب له التو
اعتمادا على ما سئل كره **قوله** لان تواب المعاد والمنتهى لم يقيد بكونه غير المسمى الذي يجب له التو
قال تابة للفظ فقط سواء كان منصوبا او مجزوا فهو بالزيد وغيره لم يهملوا على عمله
النصب في الجنبه ضرب زيد وغيره **قوله** وقيدنا المنتهى بكونه على ما مر في هذا التقييد
من الحكم فان الرتبة لا يتصور في تابة المستفاد بالالف قبله وكذا لا يتصور الرتبة في
تواب العلم الموصوف بانه اذ كان مفتوحا وان كان مغلقا في اللام في المنتهى للمعدي
ما فهم من قوله وينبغي على ما مر في هذا حاجته الى التقييد **قوله** او مبشرا بالمضى والظ
انه لا حاجة الى اذ راجع الى المود الى هذا التقييد لانه معروفا حقيقة لانه ليس بمضى في احوال
عنه يتجوز انما يحل في اشياء **قوله** فانها لما انتقلت فيما الى فاعبر حكم المعروفا ليتحقق
العمل بالشيء لا ضافة اذ الى تامة **قوله** وباديد الحن وجهه وبالمولاء المعرو
رجلا **قوله** او المعنوي في شرح المفضل **قوله** لان التاكيد للقطع اه وذلك لان
الك غير الاول والقطي ومنه فلهذا في الغذاء باشره لما باشر الاول **قوله** نحو يا زيد زيد نصق
في التاكيد في جعله اذ على ذلك لا يجعل سبورا اياها عطف بيان نظرا لانها يغيد ان بالا
ينبغي الاول اذ اوصفت الى فابويعر ويغيد ان على ان توكيد لفظ موصوف او بدل
بما حصل من الوصف في قوله في بالناس صفة الى ذية ولا يجوز ان يكون في قوله
لان العلم لا يوصف به **قوله** والصفة قال لا يصح بوصف المعاد والمضى لشيء بالمع

يف
س

بالعقد وارتفع العالم او انصا به في مثل يارب العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من
التاوي في جميع الاحكام قال وعطف البشارة على الشئ الذي ان يدرك حكمه حكم البدن **قوله**
والعطف في مجزى والمختص وخوفا عليه لم يترك والمعطوف والمؤن باللام في اذ اخبر بشيئا
ما في الاستقلال وهو امتناع وخوفا عليه ولينجي عنه نحو يا محمد والله لتعني الوفاء حاله في
الحالة لا تنه الصفة في لارجة لم يترك لان المنه متوجه الى الصفة دون الغذاء والرافع
مؤن والغذاء لشيء بالوافي في كون ان كل عارضا مطروا ولم يطبق ان هذا الشئ في
المعاد والمكان البناء **قوله** الظاهر والمقدر مثل يارب وبالمولاء فان ضمها تعدية مؤن
على ما يليه الشئ الذي والاطمان في ان لا يكون لها ضمها لانه مؤن وامعة مؤن بالوعد
موقف لغيره في ان ان نصبا محليا لان مضى فالوعد موقع للمكان منصوب **قوله** في المعطوف
المختص وخوفا عليه يعني ان اللام للمعدي والجار والمترفعين بقوله في **قوله** مع محو
النصب لان المداد بالاختيار الحكم بالا ولونه **قوله** لان المعطوف مجزى في نظر ابو عمر والى
جانب اللفظ ونظر الحكم الى جانب المعنى واستقلاله فجعله رفعا شيئا على الاستقلال
ان قلت ينبغي ان يتجوز الرتبة اذ الى ان المتبوع غير المعقوف بقين هذا الوجه اجيب ان اراد
التشبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع للقطع ولا يتصور ذلك الا اذ الى ان المتبوع
قال ان كان كالحق الى قال الشئ الذي كلام الجرد لا يدل على ما شبه اليه لانه قال ان كان كالحق
في العلم اخرت مؤن الجليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يغيد ان التوفيق بل
تليها الوصفية الاصلية فلان مجزى عنهما وان كانت اللام في الجنس اخرت مؤن بل
عرو لان اللام اذ في نفي التعريف فليس الا سم كالحق وان قلت يجوز ان يراد بقوله
الحق ما يشبهه في كونه علما واللام قلنا كذا في شرحه يارب عنه اذ في قوله اشارة في قوله
قوله او كما سم الحسنه جواز نزاع اللام عنه علما في اذ وعرف علم فذلك فيه الرجل وخوفا عنه
الخصف اذ اردت تحقيق الحال في صفة نزاع اللام عنه العلم وامتناعه في علم ان العلم ان لم يكن

يرى

ابن

موضوعات العلم ومع ذلك العلم عليه ان كان في الاصل صفة في طين او موصوفاً لفصل
 ذكر العلم الوصفية وتقدم اذ لم يكن غير مطرد ولا يمتنع ان يتاخر في محله وعلى الحد والعلم
 ولذا ان كان اسماً لمعنى فيصير مقصوداً او في كماله والطب والحق في جود نزاع
 العلم عنه ذكر العلم وان كان موضوعات العلم لم يخرج نزاع العلم عنه لان كيمعنى وروى
 العلم وطواقم منها ما يكون في الاصل للمعنى ثم كثيرا استعمل في بواحد فخصه بخصه
 من بين ذلك الجنس ووجبات يكون مع العلم او اضافته ليعقيد الاختصاص وهو العلم الغالب
 والاتفاق في هذه العلم يتصور معنى ثابت عرف بثبوت المعنى العلم ومنها ما لا يتصور
 معنى في لثريا والوبران واليهوق اسما للكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور في ذلك ككثرة
 في العلم الا بسوء من التلثاء والادبعاء والجنس في ان لم تثبت بمعنى الثالث والرابع
 والخاص ومنها يتصور ذلك وثبت كذا لم يعرف بثبوت المعنى العلم في الكواكب فان لا يندر
 ما معنى الاشارة فيه وهذه الاقسام الثلاثة العلم عابده عند سبويه لكنه يجب التقدير للاحاطة
 بما هو الغالب فان الغالب في العلم اللازمة لانها ان يكون احاسا كانت اعلا ما بالعلم
قوله منه ما يتم العلم نظرا لان تيمانه في غايه وجوده في العلم في العلم في العلم في العلم
 قال في غير ما ذكر صفة او بدو **قوله** او حاك كون كل منها مطلقا وحاكون له منها تابعا بغيره
 مضبوط **قوله** العلم المنادى بالمعنى على العلم في علمه وزياد وزياد او اجعلتها
 علما **قوله** فحققوا بالعلم ويجوز في الالف خطا في ابنت وابنة وخففوا العلم الجامع للعلم
 الصفات في غير العلم ويجوز في تنوينه والالف في ابنت خطا **قوله** التي هي حكمة الاصلية او اصل
 ذلك كون الفقه حكمة الاصلية المستحقة في الاصل **قوله** واذا نودى المرء بالعلم اذ فيه
 نداء لمنه العلم وجه المرء بالعلم في العلم لا بالتوسيط في العلم في العلم في العلم في العلم
 يا زيدان ويا زيدون وقد يحايل بان العلم فيها يجب نقص التعريف الزايد بالتكثير لا
 للتوحيث في حان لقوله المرء بالعلم **قوله** اذا اريد نداء وكثيرا ما يطلق الافعال لا
 ختابة

الاختيارية ويراد مبداء ما اعني الاداة **قوله** قبله مثلا انما قال مثلا لان مقصد نداء الموقر
 بالعلم على اطلاقه لا يستلزم قولها انما الرجل واخويه بمقصودها وكذا ايضا في تعاليها **قوله**
 ان يريد بقوله يا انما الرجل واخويه العلم الذي وسط فيه اية او هذا او اينذا في قبله
 في تلك في دعوت وموسى ان المراد لعل ظالم عادل **قوله** بتوسيط اية موصوفة قال لا
 في موصولة حذف وصدر صلتها وجوب المناسبة التحقيق للمعنى ويؤيده كثرة وقوعها
 موصولة ونزاعا وقوعا موصوفة وانما لم ينصب مع انما مشبه بالمضاف لانها اذا حذف
 صلتها ينتج على الفهم **قوله** مع ما في التنبيه المشاركي في النداء في التنبيه لان النداء
 ايضا تنبيه ما ينتج بقوله في التنبيه ما فان لم يبعد حرف النداء **قوله** بتوسيط هذا العلم
 في الوصلة فانه قد يقصد نداء في خلافا في فانه نقى فيها وذلك قد يقتصر على هذا ويؤيد بها
 في يؤيد بها تابع فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على
 الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الا بذي العلم ولا يجوز
 الاقتصار على انما ولا يؤيد بها بل يؤيد بها تابع فلا يصح يا انما الرجل وعبد الله لان
 وصفه انما الا بذي العلم **قوله** بتوسيط الامر من معا السرة بتوسيط تلك الامور ان يقع
 النداء على ما قصد نداء وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما سوم معلوم الما طية
 فلا يقال يا شيخ الا اذا قصد التحقير فان كان المناسب ان يكون الواسطة محييا
 والا لوقف النعمة عنده ثم لا نسب ان يكون المبهام طابا لا يدفع اياها به يجب لوضع
 لشدة الحاجة الى التعان ثم لا نسب ان يكون ذلك المبهام مبهما يكون طابا لمرء بالعلم في
 النداء عليه فلهذا وسقط تارة باسم الاشارة لانها فيهم بطلب يجب ضعف ان يدعى بها
 بالمعروف بالعلم اذا اريد تعقيب جنس ما اليه وتارة باسم اذا قطعت عن الاضافة والبدل
 مما اضيفت اليه ما في التنبيه لما في فانه في سمة فخلا فادام لقطع او ابدل ما اضيف
 اليه التنوين فانما محييا ما اضيفت اليه في رفع اياها ما بالمرء بالعلم او بغيره

ففت

ب

م

باسم الآلة التي تدعى في أبنائها بالمرور بالآلة وانما وصفه ولا باسم الآلة
لأنه من التدوين في التفسير ولا أراد الجعم الذي يورث زيادة شوق الآلة المقصود
بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فإنه لم يرد على معنى المتبوع **قوله** لا تلتزم ما يرد
معربا في تقدير المناوغة ما يغاير من أن تابع المعرب قد يجوز فيه الوجود فيكون
قائم وعمر وبالرفع والنصب قد يرفع أيضا بان التنوين في معرب للمرحلة فلا ينتقص
الحكم بالمتاخر المذكور لأن عزاء المثال المذكور ليس تابعا للمعرب واحدا فان زيد باعتبار
مقدور أعرب معربان لا معرب واحد وفيه ان المعرب باللام أيضا أعربا ما الرفع فلا
أما النصب فلأنه منادى من غير أن يكون منصوبا المحل قال يا ليتنا اختص هذا اللفظ بأشياء
على اختصاصها سميها بأشياء منها قطيع من ثمن النداء وغيره وحذف الحارص منها
أشياء فيه وحذف حرف النداء وتحويل اليمين واقتباسه باسم نحو اللهم وقد نزل
في أخوه ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه لا يوصف إلا أسماء المختصة
بالنداء سماها نحو يا قل و يا توما الأداة أكثر الندم ولا يقال له نومان ونحو اللهم
يا طمس السموات نحو عند ما نداء مستأنف **قوله** وعوضت اللام عنها هذا لا يجمع بينهما
الأقرب لما نحو قوله معاذ الله أن يكون كجيبته **قوله** فلما يقال في لغة الكلام ما وقد
يقال في غير ما نحو كيمعلا الله الكبار بفتح الكاف أو الكبر فالخاصة أو خصه خصوصا
من أجل ذلك إلى أخوه وانت تحببها بالوصل عن **قوله** في قولهم فيا الله ما أنت أخو أمك
بتبعية شرا في رواية أن تكسبان شرا قالوا في خطاب لمن يصلي هذا الخطاب أو في
أو في ما قصد ذكر المقادير مضافا ثم ذكر المضاف قبل ذكر المضاف إليه **قوله** صورته أما
أن الأول من صورته فظ وأما أن الله مؤلفا أنه لا أول بعينه وأما عند في قوله
بحسب اللفظ **قوله** أما اللفظ الأول فيجب أن يكون على أنه تأكيد لا نفي عنه العلة
بالإضافة وإذا قصد المضاف في بيان المقصد المذكور وان المضاف وضع عن المرفوع

كيب

المؤلف فلا يكون غير الأول فإذا كان الأول معطوفاً كان الله بدلا وإذا كان الله عطف
بيان وبمع **قوله** ويتم الله تأكيد لفظه وانما جئنا تأكيد المضاف بيمين وبينه المضاف إليه
يشكك في أن الله بلا مضاف إليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الفهم وكان الفصل
بينهما في السعة لأنه لا كرر الأول بل لفظه وحركة بلا تبيين صارا كما أنه هو الأول فلهذا
لا فصل إلا أنه عطف على قوله في بيان ما قام مع امتناع الفصل بين واسم الأبالا
وانه قال ولا للمهاجرين إلهادوا في حرف الج لا يدخله إلا اسم **قوله** وذلك مذهبي
والجليل **قوله** أو مضاف إلى عدد الجوف للثلاثين المتقدم والتأخر والفصل **قوله**
لأنه أما تابع مضاف بالإضافة في ذنب إليه سيبويه وتأكيد لفظه في الأغلب حكمه حكم
الأول وحركة حركة إعرابه كانت أو بناء فلهذا الأول نحو التنوين بالإضافة
تؤكد الله مع أنه ليس بمضاف **قوله** أو تابع مضاف بالوصف لما هو من باب المبتدأ
قوله يا تيمم يمين عدى لا أبالكهم قال أبو عبد الله في بابكم ملومح ومعناه أنك ما جئتكم
لا تحتاج إلى من ينكره ويقوم بأمره وقال الأزهري ملومح لا تيمم فوجه أو ليت يا تيمم
رشيته **قوله** اكتفاء بالكسرة وقد يفتح في ذلك الاسم الغالب عليه بالإضافة إلى التثنية
للعلم بالمراد ومنه الروايات الشاذة في حكم بفتح الباء وقبلها الفاروق والحقة و
لاستعداد الصقود ووجه المناسبات للنداء قبل ملومح لفتح فأنهم يبدلون التثنية إلى
بعدها كسرة التثنية في قوله وتعاونا في جاري وناصيته جارية وناصيته **قوله**
وقد جاز شاذ ما قال الشيخ الرضوي أحاط به بآبائه والأصل ما نبينا فليس شاذ في شيء
في باعلا لاجتماع يائس **قوله** ويكون المقادير يفتح أن التثنية في قوله وبالهاء للملك
والظرفية معطوف على الفعلية اليافعة أو قوله وقعا أحاطا أو ظرف وكذا أن تعدر
فعل معطوف على الفعلية أو توقف بالهاء وقفا أو بالهاء وقفا قال الشيخ الرضوي
وقعت على باعلا فبالتثنية لبيان الألف وإذا وقعت على باعلا من يكون أيا

قوله

قالوا وقف عليها بالكوت اجود ويحوز حذفها واسكن ما قبلها على مستغنى عن حذفها
 وصلوا وذلك على من باب حذف وقف على القاص بالحق والحق واذا وقف على باعلا
 بنى التاء وصلها جاز الا سلكنا للوقف وجاز الحاق تاء السكت مع تاء الفتح **قوله** يا
 التاء بالتاء متساوية في انهما تارة اذ ان في آخر الاسم وتاء التاء بولائه التاء
 متحصة للتأنيث لكونها بوقف عليها بالتاء لا ينعوض عن زائد فجاءت
 لان تاء ما عوض عن اصل ان قلت كيف جاز الحاق تاء التأنيث المذكور اجيب بان التاء
 في ياءت وياات للتثنية لما في علامة فانها منطقتان للتثنية وياات التاء في ياءت
 للثنية على اتم مع ان التاء في المدح غير زيد نحو جاء ذكر وشاة **قوله** لتأنيث التاء في
 ان اكثر حركات مناسبة للمؤنث فيكون في البدل شائبة من البدل **قوله** وقد
 جاء الفم وعليه قرأ ياءت وبالفم **قوله** لاجل ان يجر والمؤنث المعرفة لاسم آخر ما
 التأنيث نحو شاة قالوا لا لفظ عطف على حذف او يعبر الالف وبالف **قوله** فانه غير
 جائز فجمع الفروق بينهما في قولهما نقاش في مما نحو بهما **قوله** او راعى يعني ان الجواز
 وقوى **قوله** في لغة الكلام هذا التقييد يشياد اليه لانه يؤيد مقابلة الجوان
 للمؤنث وتكرار لا ينفذ ويجعل الجواز شاملا للمؤنث والما وقع من خيم المنادى في
 السكت لكونه في الفاء هو المنادى في مقصود سرعة الزايع منه الى ما هو المقصود مع
 نور في الالباس لان الانسان في حاله اكثر استقامة لاسم منه في غير حاله **قوله**
 او لقوله في شربة اشياء انما انما معقول لكن فعله فعل التثنية المفعول من الكلام
 لا فعل الجواز لانه صفة التثنية والفردية والاضطرار صفة المفعول فليست فاعلمها
 وحذف اللام بالحق والاعلى على عدم الاشراط الى ذلك اليه بعضا بعيدا
 فخالف مذهب المصنف فيكون في ضرورة على الخيرية او التثنية في غير ضرورة
 نحو قولهم وبارك الله في شاة غنما الاصل اذ مية قالوا ولو الاطمان ان يعدم تعريف التثنية

خيم على حركته لانه لا ينفذ **قوله** او تميم المنادى في الفم بالجمع بالجمع كما روي
 بالجملة صيغة ومفعولها الكلام في خيماء ورفيق والترقيم التليين والحذف **قوله** او اذا
 المنادى في قوله حذف يا غلام لانه ليس اخ المنادى بدليل اعتبار الاعراب في ما قبل
 ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجاء الاعراب عليها **قوله** او لمجرد التحقيق
 في نحو فاض لان حذف الاعراب وكذا نحو لا حذف في آخره للزوم احد الاربع اما في
 الاعراب او سكن الآخر واما اجاء الاعراب على حذف العلم اذا حركه وذلك لتقليل
 في اخراج ان التثنية حذف في التثنية كيب الحذف في يد حاله الا في **قوله** لا العلم اخذ
 منه قالوا حذف في الآخر بلا علم او على سبيله الاعتبار او اريد هذا المعنى والاعتباط
 في اللغة في جازا بلا علم **قوله** با رجاء الفم الى قوله الى التثنية مطلقا لان ذكر المفعول
 لذكر المطلق **قوله** والعلم المجرور الى التثنية كان التثنية لا يوجد في غير التثنية **قوله** او بشرط التثنية
 اذ كان في قوله المنادى في قوله ان يرجع الفم الى قوله في خيم المنادى قالوا لان لا يكون مضافا
 لقوله ان يكون منور الحان او لانه اظهر في اخراج شبه المضاف او سبق منه جمل المنور
 متعابا للمضاف وشبه **قوله** او حكما قيل اكتب بذكر المضاف من المشبه او ما معهما حكما
قوله لانه ليس اخراج اجاء المنادى في الالف مضافا الى ان المركب الاضافي علما فان
 الجاء الاول بمنزلة زائد واما اذا لم يكن علما في بيان ان المضاف من حيث ان مضافا
 يتم بدون المضاف اليه **قوله** ولا منه انما في الكلام في نحو قوله خذوا حكمكم بالاعمال
 او ال عكم **قوله** لانه ليس اخراج مضافا الى ان يكون المكيلا لاصنافه علما اما اذا كان علما
 فلا في المركب الاضافي يراعى حاجته في العلم في المثال للجر في خبره **قوله** فاشبه
 التثنية فيها بعد رعاية اللفظ والمعنى قالوا لانه بعض المرب يرفع الجملة بحذف حرف نحو
 تأبط **قوله** وانه يادى على التثنية ولم يلزم لتثنية التثنية حكم المرب انما يثني الجواز لبعض
 في ما ليس في حكم المرب نحو ما ومن اما نحو يد فالحذف فيه شاذ لا يعبا **قوله** بلا علم حجة

انما يتبدل لبيان البعض بالعلم الموجبة كعصا قالها ما يتبادر الى الذهن وقد ذكرنا في غير هذا
 ولهذا عواما من غير الخ من هذه بعض المواضع معا من الخ من فتح التاء واذا وقف
 على ذلك لم يبق الخ من التاء الساكنة فيبقى ما ظلمه بالظلم وذلك لانهم يسمون ما الساكنة
 باخ ما ليس حركته حركه اعرابية ولا مشبهة بها وقيل ما يوقف على السكون وقد تنفع عن
 الهاء في الشواغل الاطلاق في قبله المتفرق باضباعا قالها ما يتبادر الى الذهن لا بد وان
 يكون ما لم يفتح في نحو عصي نصيب قالها حكم الواحد صفة لزيادة تان وصفه فلان في
 السعداء في ايمانهم تان معا وان كان كل واحد لصفى غير معنى الاخر كزيادة في سلماء
 وسماء عليهما واما تان الزيادة تان لسمعة اصناف زبانية التثنية في وزياد تابعي المذكور
 السالم نحو مسلمون ويسلمون عليهما وزياد تابعي الموثق السالم نحو مسلمات وزياد تابعي
 مردان وعثمان وخراسان وزياد النسبة وشبهها كوزن كرسى والى التانيث رمت الى
 مع الالف اليه قبلها **قوله** او كان في آخر حرف صحيح اصله لم يفتح الشخ الخ به بل قد
 يكون غير تان التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تان التانيث يعني نحو سلا ما فعل هذا
 يكون النسبة بينه وبين التسم الا وهو ما فيه وجه لتساويهما في التاء فيهما في بصرى ونحوها
قوله وهو انما علم لان التانيث فيهم مثل من قد ورد في مجزى الخ في الاخرة المرة السابعة **قوله**
 في حكم الصحيح في الاصل او في صيغة اجزاء الاعراب عليه **قوله** او واو ويا ساكنة اخر ازمنة نحو
 كنتم وعلو وذن لفرط علم السجى وشرف علم وذن مخرج او مقطوع شيا في وعلو وذن
 الزرع اذا لم يفتح في خاف وذا فيقطع **قوله** حركه ما قبلها من جنسها في نحو سنور
 عليق ثبت يعلق بالشجر **قوله** فانه لا يفتح في هذا الخ لا يفتح في فانه يفتح في المدة ايضا
قوله لان نحو سون لم يفتح في زياد تان بنون جمع ابن لانما غير بناء الواحد فلان ليس جمع المذكر
 السالم كقوله **قوله** اما في الاصل الى ما كانت علم الخ في التسم الا وهو ما فيه علم الخ في التسم

الكلى في فصل هذا التفسير ولم يتبدل مجزى فانه ما قبل آخر حركه **قوله** وبلت
 عن التفسير في قوله سر في الحاشية التفسير في التسم انهم قالوا في التسم في التسم
 نوع من ان كوسند كونا دست وياي زشت روى فقهه بك يقال كك **قوله** او في حركه
 عشر قالوا اذا رقت اثنا عشر واثنا عشر واثني عشر واثني عشر حذف عشر من الالف
 والياء لان عشر عشرة الفون في اثنا عشر قال المحدث وفيه نظر صفة ان الك اسم بزار **قوله**
 ياخيه وفي الوقف ثقل للتاء ولى انك لو سميت رجلا بمسما ودرخت وقفت قلت
 يا مسما بالياء قال في واحد واحد في واحد واحد في واحد واحد في واحد واحد في واحد واحد
 لكون هذا الحذف في كثير من اسماء قلت استمرده مجزى وهو مستفاد من المضارع لانه لا يفتح
 قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف في انظر الى نفس الطبيعة فثبوتها والتاريخ قد سرت نظر
 الى الافراد الى مواضع التبادر الى مناسبة المضارع للماضى الواقع في اواخر الشق السابق فقد
 المضارع والياء الى انية تدخل على المضارع المثبت قاله مؤلف حكم الثابت ان قبله انما
 يجعلون الحذف وفي حكم الثابت اذا كان الحذف لعل موجبة فينبغي ان يجعل الحذف في
 كالحذف وفيه يدوم اجيب بان الحذف في هذا لعل مناسبة مطروقة تجعلوه كالحذف في لعل
 الموجبة **قوله** فينبغي الى في الالف مواضع منها اسم ان لا التسم ما يوجب حذف حرف ليس
 منه فيقال في اعلو وفاضون اعيا وفاض ومنها اسم يفتح بعد الحذف وفي منه حرف اصل الك
 كان مدغما في ذلك الحذف وفي قبله الف نحو اسمان بكسر الهمزة او فتحها وطلوبت فينبغي
 يفتح الاخر ويغيره بفتح الكسر ايضا وان لم يكن اصله السكون في قوله اصل حركه ان لم
 ساكنات نحو ياراد وان لم يكن ساكنات نحو ياراد وان لم يكن ساكنات قال في التانيث فينبغي
 الساكن على سكونه نحو ياراد والذ آو يرد الى اصل حركه وهو الكسر قال فيقال في التانيث فينبغي
 اذا كان كذا في التانيث او عاطفة عطف الفعلية على الامة الحاء اوله بالفعل كانه قبل
 يجعل المنداء ثانيا يجمع اجزاء او الحذف في ثانيا فيقال قال ياراد وياخو وياكر ومثل

بثلاثة اشكال في التقدير الاول اما بالحق فقط او بالباطل او بطلها **قوله** وفي الروايات
قال قدس سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الهراج هو
طائر يقال له الجراد والاشواظ كويند كره نروكي كراوين جاعته كروان بالكسبية
جاءت على غير القياس **قوله** فلما جرح قلبه بآء لانه لم يأت في كلام العرب اسم من كان اخرا
واو قبلها منه الا وتقبلت لواء وياه والهمة كره نحو التفازي والاولى والمنا وروى
حكيم المتكلم لروى بنائه قال وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة
النداء معنى الدعاء والاختصاص وكثيرا يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافها
في اعرام ويكون اعراب على حباله عليه ومنه طين يظهر وجه اعراب المتبع عليه هو اعراب
غيره لانه ليس منادى عنده ولا منقول منه ولا منصوب بفعل التبع لانه يستعمل بالي في
اللام الا ان يقال ان المندوب منصوب باعني او اخضع ويلزم في ثبوت موضع خاص
من مواضع حذف الناصب المنصوب ثانيا **قوله** يعني بالحق لانه يا الله صيغة النداء
صلى الله عليه وسلم صيغة النداء الثاني وفي هذا التعبير تشاوبا بادي اصله في هذا الباب
قال المتبع عليه التعمير ومنه ثبوت صلة اللام قال في المتبع ولعل على بعض الاما
لما يتناول المحو عليه او التعمير معنى البقاء وفيه انه لا يحمل المتبع عليه وجود افعال بيا او
واباء لانهما في صفة التبع وليست للسببية او الاستحالة **قوله** مما زاد انشا واما ان
البناء متعلق بالاختصاص لعمق معنى الامتياز وروى في البناء في المنصوب اعراب
دخول على المحقق عليه **قوله** وجاز كروان لان لا يلحقه سواء كان مع ياء وواو قال
الا انه يجب مع ياء لئلا يلتبس بالنداء قال الشيخ الكوفي الاول ان يقال ان ذلك
قرينة حال على الندبة كنهية مع ياء ايضا والواجب الا في معنى **قوله** او آخر المندوب
وقد يلحق في آخر غير المندوب قال فان خفت اللبس قال الشيخ الرضا المحرر بالحق لانه
الاعراب لا يلحق الا بالندبة ويقتدر الاعراب نحو واقر الرجل في المتبع بقر الرجل وكذا

كها

وكذا المحرر بالحق لانه البناءية الا عند اللبس والمعه يتبعها مدة من جنسها ولا يتغير
البناء للزومها قال السيوطي يكون في ذمة باغلام باستقاط ياء الاضائية باغلاما قال الشيخ
الرضا الاول ان يقال باغلام بمحصول اللبس بغير باغلام وبالضم قال واغلاما مكسبا
لم يكن المندوب تخالفا للحقيقة بل متفقا عليه جاز في ذمة المضى في الماضي لا يجوز
النداء المحقق باغلاما كذا لا محالة فلو لم يخطب المضى والمضى في اليه ولا شارة الى المضى
يخطب بمؤكد واغلاما ملوفا قال واغلاما مكسوبا قال الشيخ الرضا احد المندوب ان لانه سا
فوكذا لانه اما تنوين او مودة او ميم جوا او غيرهما اما التنوين فيجوز للساكنين واما
الالف واما المدة فان كانت الفاء حذفها لالف الذب نحو واغلاما مكسوبا فلو لم يخطب
فانه يقول استغفر بها عن لالف الذب وان كان واو او ياء وان كانت مي في فاء
حاشا بالفتح نحو يا قاضيا واذا نذرت باغلاما بكود التاء فيسيوب يقول باغلاما
لان اصلها الفتح والمص يقول باغلاما وان لم يكن للواو والتاء اصل في الحركات فان
كانتا مودتين فانه يكتفي بما فيها من المذكور واغلاما ملوفا واغلاما ملوفا وواقر بواو
والضمة اذا سمي بها وان لم تكونا مدينتين جئت بالتاء بعد ما انشئت واما ياء في
فلا ياتي بعدها اما اللام في قولنا في الجحيم كذا استعمال رد تامة الندبة واما الفاء المدة فليسا
واو او ياء ليس واما ان كانت غير هذه الاشياء فتتبع في نحو يا من في المسح بغير ليا
ولا سيما الالف فخاها واذا جئت بعد ياء ساكنة تبتت لما يتبعها الحركات ومنه
الهاء فيندف وصالا ورجا ثبت في الشوا ما مكره او مفهوما اجاء للوصل في الوقف
قال الا المحرر وجب ان يكون المندوب موقفا سواء كان قبل الندبة او بعدها وجب ايضا
ان يكون المتبع عليه مشهورا بانه معلوم لانه او غير علم فهو وانه يقع باب خبرا واما ما
علقه الكوفيون من قول وارجل مستحاة في **قوله** لان انصافه بالصفة ليس كاتصاف
المضى في المضى فاليه في الفصل غير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضى

كن

نا

والحفاظ عليه وقراءته عام فكل اولادهم شركائهم وارادوا على الشذوذ وكذا البسما
الموصوب بالصلة **قوله** لا نداءا لم يكن فيه ان هذا التعليك يقتضيه اختصاص الحذف بال
وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من النكته لان في التثنية انما يستغنى عنه اذ في
المتاخر مقبلا عليك مشبها لا يتولد ولا يكون هذا لان الحرف ولا في الحرف المتحركة
في النداء اذ في اذن في يور في حروف التثنية لا يحذف مما تفرق بها لا يظن بقائه على
الاصل التثنية **قوله** لانه كما سم الحسن ولانه موضوع في الاصل لما يشاء اليه للمنى لم يكن
الاسم شاد اليه وكود متاودا عما طبا تناوفا فلما اخرج في النداء عنه فذكر الاصل
اجتمع للاعلام على من تدل على تفرقه وجعل في طبا وطى في النداء **قوله** سموا لان
مع بول يعني ان جواز الحذف ان كان يكون مع بول او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضا
ان المص لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه اذ في وطى منه لانه لا يحذف منه الا مع ابوا
الجميع منه في آخره قاله نحو يوسف وعمر وقيل عرج واعر من عليه بان لو كان عربا لفرق
اذا ليس فيه الا العلية وقيد في بانه يجوز ان يكون معولا لا عنه يوسف بكسر السين **قوله**
ولفظه اذا وصف بذكر اللام فانها وان كانت اسم جنس متوقفا بالنداء الا ان اللفظ
بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو موقوف قبل النداء جاز حذفه موقفا عطف على قوله
لفظه **قوله** او صريحا او اذا دخل في الصباح **قوله** قاله اذ اذ امر العين فلما
اصبحت اخذت منه الاطلاق وهو مثل في شئ طلب الشئ وقيل مثل يستعمل السمع في
شخص صا او مثلا للمقص على تحصيل النقص من الودعة الشديدة **قوله** وفي الطير كره
الاطراق خاموش بودن و چشم دريش فلكنه وسر فرودت **قوله** في رقية اذا سمع
يلتد بالارض فيلج عليه ثوب فيصا صا مثلا لانه تلبه وقد توضع من هواي كره منه
قوله والمعنى ان النعام الى ان ذكر الجباري يكون طويل الفنى في اذ خفي عنك
للمصنوع اطول منك اعناق وفي النعام قد اصطبغت **قوله** فجاء في قراءه الا بسجدوا

بسجدوا تشبه الامم قوله في وزن اسم الشيطان افعالهم فقدم عن السبك فقام
لا يمتدون الا بسجدوا اذ تقدم عن السجود لان بسجودا ويجوز ان يقال ان بول من ا
السبك اذ تقدم عن السجود ولا في اذ في النقد يربط ويجوز ان يقال ان بول من ا
او زين اسم الشيطان ان لا بسجدوا او تعليل اذ زين اسم الشيطان للباسجدوا او قصود
عن السبك للباسجدوا **قوله** او معقول او بواو مطلق وعلى الاو يجب تحصيل الاسم
قوله للباسم بالمفعول واللام بكى التثنية ما في الصدقة على يوم الجمعة يوم الجمعة
فيه وعلى الله لا يخصه ولا بالثنية التثنية مع عدل المحو وثالثا من المواضع الاربعة لا
بجسم بعض افعاله منها **قوله** اذ افره عاملة بناء على شرط يعني ان على بناءه وكان تعدل
يعني ان على صلة للموقوع اذ افره افعالا على شرط مثل وقوع البناء على المنع عليه
وانما وجب حذفه لانه والنقص بقوله في ان رايته احد عشر كوكبا والشمس والتم رايتهم
ما ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثمانية لم يأت في الخبر والتثنية لانه بالتثنية
الجملة الا واما قبل تمامها باعتبارها تعلقت من كونهم ساجدين وكفوك علمت زيد اعلمه
في ثباته لانهم في لفظه للثنية المانعة قال بعده فعل مبتدأ او فاعل المرفوع **قوله**
وزيد انت كتابه لا بد له الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحو ونحو زيد هذا
وازيد افعاله المرفوع او بعده لانه كمال المحو ومثله زيد افعاله مرفوعا على ان يكون مرفوعا
مستقلا او افعاله خبر المرفوع قال مستغنى صفة لاحد الامر من المعنوم من لفظه او اوله من الامر
على سبيل التنازع قال عنه متعلق بالاشغال لتفني معنى الزايع او لان الاشغال بمعنى الامر
قوله او متعلق بغيره في هذا التوجيه لقوله بالالتزام الفرية وتعلقه بالقيمة بان يكون من القيمة
من قيمة بوجه ما يتصور وذكر بوجه من ان يكون المتعلق مضافا الى القيمة سواء كان ذلك
المتعلق مفعولا بالاصالة للفعل وشبهه مفعولا بربطه بعلامه بالقيمة فهو زيد افرت
عروا وعلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا فالعامل الفرية او موصوفا

ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او كونها جوابا بابا بجملة استغناء فعلية فلو ما
زيد فقد اكرمته جوابا ايتم اكرمته لان التولية التي يتوهم جانبها النصيب التنازل للفظ
المذكور في قوله لا لاسم وانما هو الرعاء فعلى الطلب بها لاننا اذا كانت مع غير ما لا يستغنى
مثلا لم يكن من هذا الباب لا استغناء التسلط على الاسم **قوله** فان الرعاء يقتضيه او ان الجملة
الطلبية فلما يكون كناية لاختصاص الطلب بالفعل لا يرد اما اقتضاء من واد الطلب بالفعل
حيث لا يستغنى والرفق والتخصيص لا يكافئ السلامة من الخلق وكذا وقوعه في كلامهم
قوله فالمراد بلزوم الاسم او المراد لزوم الالهيته في غير هذه الموضوع لورود النصيب منها
قوله بسبب عطف جملة ولو بالكلية قال على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مروت برجله فلما
يكون هذا معلوما فان اسم العاقل يشبه بالفعل في حكمه واستغنى سببوه عدة الجملة الفعلية
الجملة التبعية نحو احسن بزيده وعمره بكون فعل التبعي محموده ونحو هذه اللفظ لا حقا
باللغات والنظر ان الجملة انشائية في المثال المذكور من اعراضه لا عاطفة والالزام عطف الخبر
على الانشائية **قوله** ولا يقدح في عدم تقديره مع كونها محبة **قوله** لان مقتضى اللفظ في اسم الاستغناء
اذا كانت هو الاسم المحذو وما اذا كان في الاسم المحذو بعد ما نحو في زيد فربما كان حكمه حكمه مدلى
صريح بالشيء الرضى فلو قال او بعد كلمة الاستغناء لكانت كناية نعم لو قال او مع الاستغناء لم يصح
لما ذكره في قوله فلما يكن فيه تقدير الفعل مع جواز اللفظ به والشرط في ذلك على ما ذكره وان ملك
طالبة للفعل فاذا لم يجد فعلا تسكت عنه في ملك زيد خارج واذا وجدت فعلا تسكت عنه في العتق
التدبير فلما في الالهيته تعالى نعم ولقد اقمى ملك زيد خارج قال واذا اشرطه في ذلك ليس بسبب
والاختصاص فلا في الحكم في قائم فيجبوا ان حكمها حكمه اذ في وقوع الجملة بعد ما دخل في الاسم
فانه في ملكه ان حكمها حكمه مع الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية **قوله** والادعاء على الجارية كذا
فانما عنه انما اذ ليس مدفوعا خط الوجود بل قطع الوجود بل قطع الحصول قال وحيث
دون حيثما كان حكما حكمه مع قال او في مواقع الفعل فيه ان لا يثبت المدعى لجواز تقديره

فعل رافع فيقال في او زيد يتعلم اذا قيل زيد يفعل ويكفي ان يقال لا ولا مطابقة
للمعنى وفيه جواب ذلك قال عند خوف لبيد عطف على قوله في الامر اني بالخط الخوف للوقوف
بغير تحقيق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفع واجب انك
عند رجحان البعض ورفع مختار لي محتمل فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كون خبر وصفه
كان الاول ان يحمل على الخبر لما فيه من القابلية التامة وموافقا للمقتضى قال الشيخ ما حاصله
يرجع الى ان لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء ولا رتبة
للممكنات المعدومة في او زيد بالشيء المخلوق وجعل جعلنا صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق
بالقدرة وفيه تلميح لاننا نتناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالوجود في ذيلها ليعمل لئلا
وليس لم تتناول للمعدوم بخلاف تخصيص الموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص
الموجود بما سوى الواجب وليس لم تخصيصه بالمخلوق فلان ان المعنى كل مخلوق مخلوق
بالقدرة بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدرة ولا يشبه ان المخلوق اعم من المخلوق لنا
بحسب المفهوم او يجب الوقوف عند المعنى له فلو جعل جعلنا صفة لم يحصل المقصود قال الشيخ
الادعاء في الاختيار **قوله** قلنا وفي مقابلة لرب المعطوف عليه اي السلامة من خلق العالم
مقابلة بالرب لا يقال عدم خلق العايد مرجح للادعاء لا نقول ليعايد ذلك المثل من باب
خلق العايد بل من باب الاقتضاء على بعض التركيب عتقادا على علمه بان الجارية لا بد من
اذا كانت جملة ففرضه من هذا المثال وقد يقع سببوه في ذلك ليس الا بشيئية جملة اسمية الفعلية
المعجزة ومعطوف عليها او على خبر **قوله** قلنا هذا باعتبار المشيئة اذا جعل الجملة خبرا اما اذا جعل
الفعل وحده خبرا واعتبر اسنادا الى المستتر الذي هو في حكم المطلق لما قيل في زيد عرف كانت
الكبرى مقصودا باعتبار المشيئة الذي هو الخبر قال بعد في الشرط وما في حكمه من الالهيته
في الشرطية **قوله** والادعاء بالتقدير يجوز خليفه فيها التخصيص **قوله** ليعرب دخولها على الفعل
قال الشيخ الرضى لا شك ان التخصيص والرفق والاستغناء والرفق والرفق والتبعي معان تليق

بالفعل فلان القياس اختصاصا حروفا بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل
 كقول القاضى وبعضها اختصت باللامية كليت وعلت وبعضها استعملت في القيسية
 لورثتها بالافعال كقوله الاستفهام وما ولا للفتح وبعضها اختصت باللامية لورثتها
 ان الشريطة في ذلك فروع ان احدها سلكت يجوز عند الاخفش ان يكون مقبولا **قوله** فاذ وان
 صوق عليه اما قال الشيخ انه من ما حاصل ان ليس الفعل الواقع بعد مشتقا عنه بغيره لان
 منع الاستعمال عنه بالقياس الى اشتغال عنه نصبه نصب لغيره فلهذا من فروع الجملة ويجوز ان يكون
 اشتغالها عن المصطلح المدلول عليه به حتى يكون المعنى في باب به ضعيفا لعدم اختصاص
 المصطلح المدلول عليه بالفعل معنى وجب ان يكون المصطلح الثاني من باب الفعل مخصوصا **قوله**
 فيكون تقديره زيد يا بله لزيد يا بله لا يطرد يقال يا بله لزيد يا بله وفي هذا المثال
 الصفة للموصوف وفيه ان مكسبة مبتداء الصفة لموصوفها **قوله** مع انما والمبتدأ اليه قال
 الشيخ الرضى الاعم الذي قد راعى عامله بشرط التفسير من عامله موقوع الاسم المشتغل به من
 المعنى الآخر وان احد واقع موقوع اجتماع المقدار مقام الغير من اجتماع المعنى وزيادته ان
 زيد ضربت وقع من ضرب المقدار موقوع الغير من ضرب المعنى وان التقدير ان زيد لم يرم
 الاموات قام زيد لم يرم الاموات لا يقتضيان الفاعل بالا وكذا ان زيد لم يرم الا اياه ان
 زيد لم يرم الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى اياه واذ لم يرم كسبه الى ذميه لا
 مستفاد به وزيادته مفعول **قوله** واجبا لا ابتداء كذا وكذا وفيه انه يجوز ان يكون من فروع
 بادئها المقدور رعاية الاستفهام ويوافق ضابطه ذكره في شرح المفصل فاه وكذا خبره
 مبتداء وفيه **قوله** لقوله وللصغير كبير مستطال بنسبتين **قوله** بحيث لا ينفاد ولا يترك
 سببه كبير ولا صغير **قوله** والظاهر لا يمنع الفاعل من دخول هذا الباب لان ما بعده
 قد يدل فيما قبله نحو قوله في ورثتك **قوله** عن بعضهم طويحي بن عمر قال ونحو الزانية والزنا
 الواو للمطف على اللفظ فعلوه فيكون التقدير وكذا كذا الزانية والزنا وقوله الفاعل

بغير

بمعنى الشرط لتعليق وحله قوله وجلت ان بتقدير المبتداء او مطلق الآية جللت ان لتعليق اخر معطوف
 على الاول واما للمطف على قوله وكذا كذا لفتحه فاعلموا وجه قوله اني وجمع ان في المشقة الى
 التعليق في قوله نحو الزانية الى بتقدير العايد وقوله جللت ان معطوف عليها عطفت موزعة على
 جملة ثمانية من الاعراب **قوله** ربطت بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون للسمية
 قال عند المبرد قيل ظرف لفاعل الظرف المقدور والاطمئنان ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر
 ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله ان ان الدين عند الله الاسلام **قوله**
 ومثل هذا الذي قال في مثل لاذ القواء لانه لا ينفك عنه في واقع موقوعا لورثته في قوله
 واما اليهم فلما تقدمت ان يعلم ما بعده ما قبله **قوله** او الزانية توجب المجره وقوله في
 التوجيه لعدم احتياجها الى التماس ولا قدم المصطلح في قوله ان يكون الاثنا عشر **قوله**
 مبتدأ محذوف والمضاف او خبر كونه والتقدير هذا حكم الزانية والزنا في قوله الفصل
 والباب **قوله** ان ثبت في ما شاعرا وذلك باربعة شذوذ او بالاقرار **قوله** وقيل زانية
 بعد ما ابتداء الكلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعد **قوله** او للمنفق
 لاذ اجله والرجاء والايضا متضمن للوجوب الذي هو الحكم **قوله** وجزء الجملة الى يجوز ان يقال ان
 ما بعده فاعل التفسير السببية اذ كانت الفاعل واقعة موقوعا لا يعمل ما قبله **قوله** او احتما
 النصيب يعني ان الشرطية اشارة الى القياس استثنائية استثنى فيه نقض الثاني ثبت نقض المقد
 وطوما ذهب اليه المبرد او سيبويه واما جملة على ذلك او لم يعمل عليه لكان معناه ان احتيا
 واقع على بعض التماس كونه غير واقع اصطلاحا في الشاذ لا يصح **قوله** لضيق الوقت في كل
 التمهيد في ضيق وقت وطوا ضيق في القسم انك منه ولولا لا يدرك الا المحذور منه **قوله**
 وفي اصطلاح النحاة معقول انك اليه لتعلق التحذير به لكونه محذورا وعذرا منه **قوله** او اسم
 عمل فيه الفصل شاذ ان الالفاظ الموهبة على اللفظ باعتبار ان عمل لاذ العامل قال بتقدير
 اتق الاشب بالصناعة ان يقال باق يكون التقدير قال بتقدير ما بعد هذا القسم قوله

يظهر في بيان اعتبار **قوله** ولا يخفى ان لا يقصد تعيد ضمني الاشارة عن شيء ولم يقصد به
الاحتراس ان يحاط به القيد **قوله** قال من زمان او مكان قد يجعل المقصد منها حذف الضمير
او يجعل المقصد مجازا عن الجمل لا شرا كماله مدلولية المفعول وعلاوة المظهر فيه الظرفية قد
يجعل القيد ملحقا بمفعول في الشيء او في المكان اذا اراد به بالشيء النور او في المكان ان اراد
اراد به بالجم **قوله** اشارة الى قس المفعول في اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيداً احتراساً
بناء على ان في محله على الظرفية الحقيقة فليس كل مجرور بـ **قوله** منها الى ان او في
اتفق القوم على ان الجمل من الزمان ما لم يغير له وتايه الى محله وما اعتبر فيه ذلك
كالיום والليل والثلث **قوله** ولما والمكان ان كان المكان جعل لغيره باجاء الى المكان
والا لو جاز ان يقول ان كانت اضافة المظهر الى المكان بناء على اجماع الجمل الواقعة في الزمان
لان عايد المبتدأ عايد المبتدأ **قوله** وفي الجمل بالجملة من هذا تفسر المتقدمين واما تفسير غيرهم فقام
منه قال ان الجمل من المكان هو النكرة والمعية من المعرفة وفيه ان نحو خلفك موقوفة مع ان في
التفاق وتكون دفعه بانه ملحق بالنكرة لا بهما او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندوي في الاشارة
من ان الجمل ان لا يتغير وبالاضافة الى لا يتغير فمثلها ومنهم من فسر بما عايد حاشية الجمل
والمعية من الزمان ويدخل في الجمل الجمل انست وعند ولور ووسط وبنفسه تلقا وليس كل جم
عندهم جارية النفي لان جانبها معناه جنة ووجه عينا لا وكلف فورد لا يقال فيها مثلاً زيد
جانبه غير ذلك يقال في جانبها او في جانبها وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرور عندهم
فان المتأخر في المحسوس الى الوسخ والميل منقبض قال وجل عليه ينبغي ان يذكر امر المتأخر في المحسوس
ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يجعل على الجمل انست يشا بهما للمناهج الا
فان تعيد ابتداء الوسخ ميلا لا يمتنع موضعادون موضع بل يتحول ابتداء واما وانما واما
كثيرون اختلف قدما واليهي شراً لا قال ولعل ملأه شرط ان يكون في عاملة معني الاستمرار
فلا يقال كتبت المصحف ملأه كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الوسخة او له جم زائدة ان في

كان مشتقاً من حدث بمعنى الاستمرار والكون ينتصب لاداء على ذلك الحدث وبما ينتصب به المسمى
المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب بما ينتصب به المسمى
قال وما تعد دخلت وكذا سكت ونزلت **قوله** ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في صلة
ان عن صلة المفعول الذي هو المظهر والشيء الذي يقع عليه ان الدخول لازم بل هو كلمة في غير
المكان ودخولها الى المكان ويكون الدخول فعولاً والفعول من المضاف الى المضاف اليه
ويكونه صفة المخرج وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بل واسطة **قوله** والتفصيل
واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس المفسر بالصفة لكل يوم جمعة في في الصيغة ولا يكون
فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه او معه وما يجب نفيه ففان يوم الجمعة سرت
فيه قال ما فعل لاجله فعله او ما هو حاصل على الفعل وهو متقدم اما يجب التصديق او يجب
التحقق **قوله** الا ان يراى ذكره مع ان لا يقال يخرج المفعول الى الجور نحو جئتكم للسمن لانه
في الجور هو الجار ولا الفعل لان التحقيق ان العامل في الجور هو الفعل وانه المنصوب محلاً
والجار بمنزلة العائدة والتضعيف **قوله** فان التأديب اني يحصل بالقراب ان قلت كيف يحصل
التأديب بالقراب وترتب عليه مع اتحادها مع التأديب ان قلت ان تأديب ما يتفهمه التأديب عن
التأديب قال الشيخ الرضي العلم الى ملة التأديب واما ينتصب التأديب لتفهم العلم الحقيقية
ومثا وكذا الحدث في القاع والزمان ولو خرجت بالعلم الحقيقية لم ينتصب عنها انما قال
وتعد عن القراب معنا قيل لو قال وحاربه شجاعاً لكان احسن احوال لتمام المنازعة لانه
واظها الجلاء ما وحيتم ان يقال فيه ترفيع عليه وتنبه على عدم تقيده والاكتفاء ونظا
الامر والعامل اما ان القول يكون المفعول لا مفعولاً مستقلاً هو المفهوم من الكلام فيجاء
خلافاً للزجاج قال حلفاً للزجاج وخلفاً للجور فانه عنده حال فيلزمه التشكيك قال فانه عنده
مستقلاً وادى من مفهوم عاملة للمفعول تفصيلاً وبياناً الى ان في قراب تأديباً فان معناه
ادبت بالقراب تأديباً **قوله** وجبت في القعود عن الحب جئنا فيه ان القعود معناه بالذات الى

فانه مقدم على التقدير المحقق فكيف يصح ان يكون مفعول مقادير المفعول المفعول الآت
 ياد بالجملة ان الكيفية التامة بالنفس ومولا القعود عن الحب الى تقديره بالشيء التامة
 المربى على الكيفية النفسانية ومولا الاقدام ولا يخفى ان ذلك من جهة اخرى **قوله** او فر
 خبر التاديب وتعودت تقو حيز الظان المصغر حقيقة هو المحذور ولا المذكور والطلاق المصغر
 عليه لنيابة عن المحذور في ضربته سوطا او ضرب سوطا القول بان على هذا التقدير
 من غير لفظ فعل لا يخفى عن شيء **قوله** ورد قول الزجاجة وردوا المصغر ايضا بان معنى ضربته تاديبا
 ضربته للتاديب اتفاقا وتكون للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي معناها
قوله ولم تكلف بادجاع غير الناعل قبل ان وضع المظلم موضع المظفر اشارة الى اتحاد
 الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف
 موالاة في اللفظ والنية **قوله** اعلم ان على عامله قال الشيخ الرضى بعض النسخ لا يشترط
 ذلك ومولا الذي يتصور في لغة وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين
 رضى الله عنه في البلاغة فاعطاه الله النكحة الحقيقية والشيء الذي يثبتها للبلية والمسمى
 ابلية والمقطع لليلة موالاة لا يجوز ان يكون حالا كاستلزام عطف حال الناعل على
 الاستتمام على حال المفعول وهو الاستحسان **قوله** ومقدارنا اجاز ابو عبيد الله المتأخر في الزمان
 لقوله في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الضائقة صدقهم بالنصب في تقديمه في الدنيا
 ولا يخفى انها لا ايضا على اتحاد الناعل على كاشية ولم يشترط ان يكون نكحة في بنية بعضهم
 لانه يقع موقفا لكونه في التكرار الى ان الناعل في الجواز التعريف **قوله** ويكون زمان
 وجود واحد ما بان يكون آخر اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك لانه بهذه الشروط في حال
 المصغر انما يشترط ذلك لان على الافعال كثر اما في جامعها للشرائط في حصولها دليل على التام
 المقدرة **قوله** وفي بعض المواضع ان هذا الرأى الشريف جدا يجعل ما هو على النكحة قايما متقا
 الناعل على خلوة عنه تطلقا اعتبارا في راجع المصغر الفعل وعنه جعل المصغر تاديبا متقا

قوله

الناعل من غير تفصيل **قوله** وقد جعل من العبرة الشروا قال قدس سرته في الحاشية العبرة
 الوحشة والامانة والشر والشر والشر ومنه قدس سرته في تفسير الوثوب برجته **قوله** سواء كان
 ذلك المفعول بشره بعضهم كون المفعول (مفعولا) انما في قوله ضربته زيد وعنه امطوي
 اتفاقا لا مفعول منه وينتقض ما قاله بنحو جيبك وزيدا فان كان الناعل في المعنى مفعولا
 المعنى يكفينا **قوله** فمواشيتهم والماء والخشبة او شاد والماء والخشبة في العلواء وصله الماء
 الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مقبلة يعرفه قدر ارتفاع الماء
 زيادته **قوله** والماد بمصاحبه المفعول الفعلية ولا يجوز ضمك زيد وطلوع الشمس الى ادب
 اليه الا اخفى ويجوز غير استدل لا يتوهم حازلت اسير النبل فان الماء لا يسير بل
 يجي ويذهب ان يقال الماد باليسير مجازي شاملا للسير والى بان **قوله** او ملاننا واحد الزمان
 الاكتفاء بوجوه الزمان **قوله** لو ركنه الناقه وفصيلها لا يصح ما قاله قدس سرته في الحاشية
 ففصله وجه شره ان يشترط ذكره في صريح الصريح في قوله وكود **قوله** اعلم ان مذنب جمهور الناعلة
 قال محمد القائل هو من مذهب بعض الواو وفيه ان الاول رعاية اصل الواو كونها غير عاملة
 ولو نصبت بغيره مطلقا لنصبته في كل رجل وضيمته وقال الاخفش منصرف نصب الظرف
 لانها قامت مقام مع كنهه لما كانت في الاصل في اعطى النصب ما بعد **قوله** واصلا واد
 العطف بهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه فلا
 لاجل الفتح قال الشيخ الرضى لا ادى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحبة
 الى جاز تقديم المصغر على عامله اذا تأخر عن المصغر عليه **قوله** من باب معنى المعية لان
 المعية زيادة اجتماع **قوله** او جواه جعل كانه في فاعله لفظا في احوال ومجمله
 يكون ناقصة والاول او لا تأمله في **قوله** لوجوب العطف اى وجب العطف فيه لان
 الاصل في هذه الواو العطف وانما عدل عنه نصا على الماد من المصاحبة وفي المثال المرفوع
 لا يلزم التفصيل بالنصب على المصاحبة لكون النصب العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت



فان عرنا المثال المذكور ليس مفعولا معه ولما فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج تلك
كان الحكم من لا يختص به والا لم يقد بعد ذلك نقى المطف **قوله** فان المطف فيه ممتنع
فليس له هو وان المطف في الصلوة المذكورة يتبع ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار
قوله حيث لا يحد على عمل العامل المفعول بلا حاجة قال الشيخ الرضا الحارثي ثابتة وهو التخصيص
على المصاحبة ولهذا جازوا القوم النصب مع اختيار المطف قاله الاول وان يقال ان
قصد النصب على المصاحبة وجب النصب الا فلا **قوله** لان المطف على الفعل الجور قال الشيخ
الرضا الكوفيون يجوزون في التسمية والبرهون للضرورة واحاطة السعة فيجوزون في مختلف
وذلك بافتراضه قالوا ان لا يحد مقدرا قالوا لا يحد فيجب ان المطف على ضعف ان لم يحد
النصب على المصاحبة وهو اما ما قاله المصنف لورود ما في الروايات كقولهم في ثلثون به والادراج
بالجور **قوله** في قوله وانما حكمت بعبارة الفعل الشر بالفعلة في المثالين الاولين
كلمة الاستفهام وانما الذي بعينه المقتضى في الفعل والصيغة فالاشارة على المفعول
في مثل الامثلة قوله لتعاضدا من حيث في قوله هذا كذا واياك ونحو ما انت وزيد فان
الاشارة فيها ضعيف لغو معاضد ما في التي بالاستفهام في المثال الاول وقوة مع
الاستفهام بان اخذ في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضا فرق في
الحكم بين الاولين والاخيرين وبين الاخيرين **قوله** لان المفعول ما يضع وما يات له متعلق
بمفعول الحكم السابق الى ان رايه قدس سره بقوله وانما حكمتا وذلك لان قوله مثل ما
زيد وعمر وعرف وعرف زيد وكذا مثل ما زيد وعمر والعامل المفعول مع جواز المطف
مثل ما زيد وعمر وفيه عليه حال المثالين الاخيرين وذلك قضية متفق عليها فكذلك التقيا
متفقين لا كلام فيهما حكمت بعبارة في تلك الامثلة قاله في الحال من حال الشيء كقول
او انقلب في انما سمى هذا القسم بالايضا عن انقلاب عما لبا قال ما بين شيئين على الهيئة
في الاصل الحاد الذي لا يمتنع للشيء كذا في الخبر والمراد بهما الحالة واما ان يكون

ضد

يكون يجب تحقيقها وفي الحال المحققة او يجب تحديدها وفي الحال المقدرة نحو قوله في فاد
خالدين او مقدرة الخلود ونحو خط هذا الثوب ثيبا ونحو قوله في وشرنا ما باحق
ثيبا او مقدرة ثبوتة وايضا اعلم ان يكون باعتبار حال نفس الشيء على والمفعول او باعتبار
حال متعلقها فلا يرد النقص بزيادة او بقاء قائم كونه والنقص بقوله ان يتركه وزيد
وزيد قائم وثوب المصاحبة المفصلة في دفعه انه قال في بعض حواشي ان زيدا قائم بيبس طيبة
لازم انما على او المفعول به اعني زمان الاثبات وقد استمر في كلامهم التبعيض الملائم بالثبات
فكان طيبة اللازم طيبة الملائم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس طيبة لزمان زيد الاثبات
وان زمان الاثبات لما كان مبانيها متواترة فاعل الاثبات وعنه مفعول لم يلام دعوى
الاتحاد بينهما على ان عبارة المصنف لا يدل عليه دلالة على ما قال الشيخ الرضا الحارثي ان
على فرسب متعلقة ومؤكدة والحكم منها حاد لا اختلاف ما بينهما في الاستقلال في الكلام بنبذة
بوقت حصول مفعول متعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالي على او المفعول او بما يجي ويخرج
وبقولنا في الكلام يخرج الجملة الثانية في كتب زيد وكتب مع ركب غلامه اذا لم يخطها
حالا وحده المؤكدة ما سمع غير حدث يوجب حصر المفعول بجهة وقولنا في حدث احداثه في قوله
رجوعا **قوله** اعلم ان حيث هو فاعل او في دلاله على ان حاد مدلولها طيبة للفاعل والمفعول
من حيث انه فاعل او مفعول نحو قوله تامل في ان قول على طيبة للفاعل او المفعول في زمان
تعلق الفعل بهما **قوله** لا يلحق اذا توافق حال الفاعل والمفعول جازا لثبوت كقولك
ضربت واكبا وزيدا واكبا والي كقولك واكبت واذا اختلفا فاذ كان من ذلك قرينة على في
صاحب ذلك منها جاز وقومها كيف حالها نحو لقيت منذ مصعدا متحذرا وان لم يكن
قالا وجعل كل واحد منهما محب صاحب نحو لقيت متحذرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف
جعل حالا للمفعول مجنبه وتأخر ما حال الفاعل ليقع احدا الى محبب صاحب هكذا قال الشيخ
الرضا وقال بعض شراح المفصلة عن الحال المرفقة ان ثبت على حد ثيب صاحبها قال

خلوا

ر

نم

ويل

بها



لفظ او معنى غير الناعى او المفعول او حال عنها او خبر لكان المفعول انما والى الشرع
قوله او لفظا بان يكون مرشدا الى هذا تفصيل العامل **قوله** فظان الناعى او المفعول
 فان تعلق فعله شخص لغويين علامته التي ومما **قوله** فظان الحاله عنه المضاف اليه اما
 لان الواحد في الزايف حكم الذات **قوله** ولو قرأه هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز
 الحال عنه المفعول معه وعنه المفعول بالاناء والجمود جواز الحال عنها الثاني ويلها بالاناء
 والمفعول به ولا يخفى انه لو قرأه كذا لزم جواز الحال عنه المفعول فيه **قوله** وزيد في الدار
 قايما مثاله للفظ المفعول حكما من انما توجب جيت لك المصير حله في شرح مثالا لفاعله
 المفعول ويجه عليه ان فاعله الطرف في فاعله لفظ لان عامله مفعول في نظم الكلام التام
 الا ان يقال ان اعتبار عامله لهما يكتفي لظهوره في المعنى لان حكم المفعول من المفعول لا
 يجوز ان يقال ان قايما حال عنه زيد وهو مبتدأ لكنه في على معنى لا محالة مع الفاعل
 هو في على الطرف لان يلزم اختلافا عامل الحال وصاحبها وذلك لا يجوز عند الاكثر في على
 انه لا يصر فاعلا مفعوليا على التفسير المذكور **قوله** بل باعتبار معنى الاشارة والتبيين الاول
 او لان زيد مشاوا اليه لا مثبتة عليه فان المنية عليه حقيقة هو ان ذاب مع تقارب الاسم
 والنعى قال وعاملها اما فصله العامل هنا لتحقيق لفظية الناعى على والمفعول ومعنى
 وليكون لوظيفة لا مشاع تقوم الحال على العامل المفعول وجواز تقدمها على اللفظ المفعول
 من تخصيص الامتناع به ولي ان اراد ان لا يفصل بين جبا حث التقدم والالقاء المتأخر
 ان يذكر ما هو توطئة لا عقيب كذا التفصيل **قوله** وهو من تركيب اء منه صيغة **قوله** كالا
 دون الاستفهام والنعى وايدى وان من الحروف المشبهة بغير وروا الاستعمال على علم **قوله**
 والتميم والرجوع قال الشيخ الرضوي انما ليا بما مله لا بما ليا مبتدئ بل مقيد هو
 الجز فهو العامل فيه حيث لا شك ان انما ليا مبتدئ فغير راجع وجعلنا فقير فقيد للجز لكان
 المعنى ليا ابن راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه غنيت ابن وان كان فقير

على

بشرها

٢

رأه

فقير ارجع **قوله** ولي انما اسد صا نكالا وزيد كموليها وزيد اسد صا نكالا فواو
 التبيين **قوله** لان النكرة قبله ولان الحال جواب لكيف والسؤال ببناء في المعلومية وقوله
 المفعول لا جواب بل مع انه يصح ان يكون معلوما والحق ان المعلوم باعتبار جواز ان
 يكون مجهولا باعتبار آخر **قوله** نكرة موصوفة لو قبلت مخصوصة يدل موصوفة ليشمل
 المخصوصة بالاضافة للحال احسن **قوله** كاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها في غير
 نه او نفع او ما عنيها **قوله** ان جعلت احوالا لا اثر بها انما ليس نصا في الاشياء ولجواز
 ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عنه غير الناعى وان كانا معا امرنا اما
 او عن غير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عنه لك ان ليس ايضا نصا في المفعول لجواز
 ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف **قوله** او واقع في غير
 الاستفهام لا تبايش النكرة الواقعة في غير النفع في كونها غير موجب **قوله** او بعد الانقضاء
 للنفع لم يغير قد مر في تفسير صور النكرة عبارة الباب حيث قال لا يكون او صاحب الحال
 نكرة موصوفة او مفعولة غناء المعرفة كاستغراقها او في غير الاستفهام او بعد الانقضاء
 للنفع او مفعولا عليه الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الانقضاء لا يمكن الحال من عنه
 الابان يقول ان بين قوله بعد الانقضاء وبين قوله مفعولا عليه تنازعا في قوله الحال يقع ان
 فاعله الطرف في غير الحال او تقبها على المذهب لا في النكرة ولا يخفى ان لا بد من اعتبارها
 ليصح وقوع الطرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الانقضاء انما قال لو قال او قبل الان
 الحال ما لاعة النفع لا يخفى انه لو قال كذا لوجب ان يقول او قبل الان لا لادخله على
 الحال فيطول الكلام فلعلمه قال ذلك وما للاختصاص وانما قال مفعولا للنفع لان الحال
 لا يقع بعد الان ان يكون الاستثناء مفعولا والاستثناء المفعول لا يكون في الموجب الانا
 قال المحقق انما حث النكرة هنا لان الا يقطع ما بعد انما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة
 لها لا لفظا عما عنيها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الان **قوله** او مفعولا عليها الحال انما

درا

انما نحن التذكير لان التقديم يومه الالباس بالصفة **قوله** ويجعل قوله وصاحبها **قوله**
 غايبا طرعا للنسبة بين المبتدأ والخبر والمفعول مستفاد من قوله موقفة اذ يتبع وغايبا
قوله ولم يورث قال قوله لست في الحاشية الزود المنع **قوله** ولم يشفع على نقص الحال
 قال قوله لست في الحاشية الاشفاق الحوق والنقص بالصا الماهل والغير المجمع المفتوح
 مع نقص الوجه نقصا اولم يتم مرادنا انتهى في الصراح نقص بمراعاة تمام نارسيدن وير
 شوت شتر والاخر جمع اتان فرما **قوله** ثم يروى من العطف قال قوله لست في الحاشية
 العطف ماحول الحوقن واليه من مباركة الابل والمبركة المنان في جاي شتر فدا بانته
 قال ومرت به وحدث ما قال قوله لست في الحاشية الوجه مصور وفد جف وحوا وحوا
 كوع بعد عدا وعدا انتهى قال الشيخ الرضه وحدث ما لازم الا فراد والتذكير والاضافة
 الى المظهر ولازم النصيب في مواضع مخصوصة فيل يجوز ان يقال ان اصله التاء ثم حذفت
 لقيام المضارفة اليه مقامها في قبل في اقام الصلوة **قوله** مثل فعلته جملتك بصيغة المذكر
 قال قوله لست في الحاشية الجمل من بضم الجيم والجمل بفتح الجيم وضربها الاجتهاد وقال
 الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبفتحها الطاقه قال متاؤل اول واحد منها او نوعها **قوله** و
 وثا ويلها على وجهين قال الشيخ الرضه الحال المعرفة في امر ان كانت مصورا كان تفرقها
 بالاضافة او بالانتماء وثا ويلها على الوجهين وان كانت غير مصورة كان تفرقها ايضا كوك
 وثا ويلها انما في معنى النكرة مخوم رت بهم الجمل الكثرة او كثر اسائر اكثر منهم وجه الارض
 ومخوم دخلوا الاول اعاد لا فاقولا ومخوم جاء الرجال ثلثهم وكوا او بفتحهم اعاد ثلثهم
 هذا الكلام الثمانية اذا اضيفت الى غير ما تقدم منسوبة في الجواز على الحال لو وقع ما وقع
 النكرة او مجتمعة في الجمع وثا كيد لما قبلها في يمين **قوله** احدهما انما مضار لا فعل او لفظا
 او معركة ومنفردا واخر في واجب المثال الاول واجبة الك على قاعته الشيخ الرضه
قوله معاف موضوع موضع النكرات يعني ان الالام للعصر الزمخشر او زيدا قال ان كان

في الحاشية

كان صاحبها نكرة والحال منفردا اولي كانت جملة وجب الواو لا التقديم **قوله** ولم يكن الحال
 مشركة مخوم جاء رجل وزيد وكثير **قوله** ليتخصص فيه ان الحال اما عن الفعل او عن
 المفعول به ولكل منهما يختص بالحكم المتقدم فلما حاذت التخصيص آخذ الالام الا ان يقال
 الحال حكم آخذ فلما يجد التخصيص حاصل بالعبارة الحكم آخذ **قوله** وثا يلها بالصفة
 فيه ان هذا الالباس لو كان مخوم والوجوب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لخص
 الالباس قال ولا يتقدم على العامل المعنوي دون المقطع فان تقدم عليها عليه جائزا لا
 لما في كصديرة بالواو اعاة اصلها وهو العطف وعدم تفرقة الافعال كنعني في
 او مقصور عاملا في المصدر واللام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي راكبا
قوله فيما عدا مثل زيد قائما كقواعد العلم ان الدال على حدث فضا عدا قد يدل على خبر
 معين مخصوص بزيد عدا وتضارب زيد وعمر وزيد افر بضمه عرو وقد يدل على غير معين
 زيد كقرو فان التثنية يدل على حدث مشترك بين المشبه والمثبه بركة لا يدل على ضوحية حدث
 وعلى كذا التقديم بين مجوز اختلاف الحديث يوم في المكان والزمان او المتعلق والحال
 الا غير ذلك واذا اختلفا بام ومالم يميزا بالبناء كحق يد لك منها ما يتعلق بالشر موان
 يله في ذلك المتعلق صاحب ذلك الحديث المعروض وان لازم التقديم على العامل الضعيف وذلك
 لاجل دفع الالباس والحرص على البيا فنقول زيد قائما كقرو فاعدا وزيد يوم الجمعة كقرو ولوا
 السبت وهذا البسطة رطب **قوله** فعل هذا مفعول الكلام وحي يكون قوله في الطرف حالا
 عن قوله على العامل المعنوي في انه حال عنه فليلا يتقدم على الاخر وان كان لا يكون اعتر
 بتقديم المبتدأ **قوله** واما اذا جعلته داخل الى الية ذهب لمصنف شرح لمحدث الاشاع الى
 فالمراد هو الاحتمال اليك وهو ان الطرف يتقدم على العامل المعنوي اذ في الجملة يعني ان كان
 لان العامل المعنوي طرفا وشبه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الطرف عليه اتفاقا
 قال الشيخ الرضه قد مر ان برب ان لجواز تقديم الحال اذ كان طرفا وشبه على العامل المعنوي

ضية

اذ كان ظرفا او بشية ومن ذلك العبد البر الكبر يستلزم منه بستانه فنه حال اوله
 بستانه قال ولا على الجور والمعلوم منه جواز تقديم الحال اذ كان رفوعا ومنه على
 اليه البهوتون واما الكونين فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورتهما واحدا ومع
 اذ كان صاحبهما رفوعا والحال هو في العاقل **قوله** سواء كان جورا بالاضافة
 عنه ما اذ كان المضاف في المضاف اليه وجاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم
 كنه على قوله تعالى ما يشاء من ذنوبه وبتبعه ما خفي ما لم يبرر **قوله** لاد الحال تابع
 فيله لا يرد على قوله كما جاء في قوله تعالى حيث ان مسند اليه محله قبل الفعل وان
 امتنع بعاد من الالباس بالمبتدأ فيله وجم منه تقدمها على صاحبها الجور وانه كثير
 عنه الجور ولم يسم منه الفصيحة تقدمها فلو جاز لوقع **قوله** يجعله كانه حاله الحالف
 المفعول وما ارسلناك الا ماضيا للناس عما يفرهم ان قلت انهم لم ارسل ما ناسا او
 امر ان يفرهم من الحظر قلنا الحظر اضافة لا حقيقة لما اذا جعلته حاله عن ان لا يفرهم
 على التعليل ان قلت الحال قيد للعامة فيلزم ان يكون الكفر في وقت الارسل وليست كذلك
 لراجح عنه قلنا الحال مقدرة والفتنة بدلا ليلزم ان يكون من صاحب الحال في مرت الاشارة
 اليه **قوله** والبناء للمبالغة كالحال في وقتها وكثير منهم ذنوبهم الى ان تاء المبالغة مخصوصة
 بفعال وفعل وفعل **قوله** اذ ارسلنا الى قومه اموالا **قوله** وبعضهم يجعلها
 مصورا وتكفر كفا والجملة محال مقدرة **قوله** والحال تطلق وتقتل لان في كنه طيبة
 لازمة الحالية في مضاف في مرتبة به الشيخ الرضى ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المفعول **قوله** سواء
 كان الال مستقلا او جامعا قال الشيخ الرضى في الاحوال الفير المستغنى قياسا الحال الموطنة
 ومع اسم جامد موصوف بصفة في الحال في الحقيقة قلنا الاسم الجامد وظاء المفعول لا هو
 حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انما انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بيتيا ونحو ما يقتضيه
 التشبيه نحو جاء زيد اسدا مثل اسد او شيئا عاومنا الحال في نحو بيت الاشياء او

ب

د

هـ

ودرهما وضابطته ان تقتضى التفسير على الحال وتارة بعد ما يجزى اوامع او او العطف
 او مجزى في الجوز مجزى البتة في غير ذلك بدرهم **قوله** وهو ما يقع فيه فوضحة الاطمان يقال ما
 يقع فيه نوع عفو عنه قال في الصراح بمرحون خا ما او جاذبة النجلى طبع ثم خال بالفتح
 ثم يقع بالفتح ثم رطب ثم **قوله** وهو ما فيه طاعة وليس **قوله** ولا جاذبة يا اول البسر
 بالجر هذا اذ كان هذا اشارة الى التخي لان البسر هو التخي ليدل على استغناء اما اذا
 كان اشارة الى التخي هو الظن فتاويلها بالنفع وغير النفع او المدر وغير المدر **قوله**
 لانه اذا تعلق بشيء واحد فقد تفصيل ذلك في ذواته في قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضى
 قد تمام الجملة الحالية مقام خود فيجوز الجواب الاول منها ارباب الحال ويلزم تنكيره لقيامه
 مقام الحال وقوله الى في شاذ فهو يبيد او يذو يد يذو يد اذ التقيد بالنقد ونحو بيت ان
 شاة بدرهم والاصل الى شاة بدرهم وكذا قوله لم يبعث شاة ودرهما والواو مع
 مع كنه كل رجله وضيقة الاشياء ودرهم مقرومان فنصب لنا الجان لقبولهما الاعراب
 قال الخليل يجوز ان يأتي على الاصل نحو ان شاة بدرهم وشاة ودرهم **قوله** لان الحال
 مجزى الجوز ولان الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول بوقت وقوعه فقولنا ولا
 يقصد منه الاشياء وقوعه مقولة **قوله** ومع الفير والواو الى انت الجملة الحالية فصلة احدا
 الى زائدة وبطولها لا يكون الواو وابطلة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لها
 ادنى اتصال وفذلك بوقوعها بعد الا نحو ما حبستك الا وانت بجند وما جائت الا وفتير
 قاله خلاسية وفي حكمها الجملة المصنوعة بليس لا تأتي في النفي على الاصح ولا يرد على الرنان
 فهو كونه في داخل على الاية وقد جعلوا الاية في الواو بطنه عند طلبه الملائمة نحو خرجت
 على الباب وهو فليلك **قوله** لاننا نل على الواو بطنه اول الامر لاننا في الاصل للجم مع السابق
 فهو داعية الى التلوا السابق قال والمضارع المشب بالفير قد سمع بالواو وذلك لان الجملة وان
 المفرد ولا في غير مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع الواقعة حالا فلو كان في الاستقبال

هـ

شابت

كالدين وله وهو **قوله** المشتمل على المضاعف المنفي وان كان بلم خلا فاللاندسة فانه قال
 لا بد فيه من الواو وان كان مع النفي قال الشيخ الرضا اذا انفع المضاعف بلفظه عالم بغير الواو
 وان انفع المضاعف بالزهر الغير والاغلب محو عن الواو **قوله** ليدل على هذه الحقيقة وذكر
 السيد الشريف وللقوم من كلام يعيد عنه التحقيق في **قوله** ان لا تذكر ما قال ويجوز حذف
 العامل وتتركب قيا سائر مواضع منها ما اذا يتبع الحال ازدياد ثمة او غير مؤونة بالفاء
 ثم تقول في الثمن بعته ب درهم فصاعدا او ثم زايده في ثمنه صاعدا او ثم ذهب الثمن
 زايده اخذناه الا فرياد وتقول في غير الثمن قراءة كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زايده
 او قد ملئت القراءات كل يوم في الزيادة والصغور **قوله** وهو على احوال المذكورة اما
 لتعريف مفهوم الجبر وتأكيد ما لا يستلزم على مفهومه على سبيل منع الخلق **قوله** والمنشقة قيد
 للعامل بخلاف المؤكدة فانه لا يثبت قيد انحصار للعامل فالقول بان احواله مطلق قيد
 للعامل غير صحيح الا ان يراه انما قيد بحجب الجاهل والتصاعد قاله انا حقه وكذا التقدير
 من يسوي قال الشيخ الرضا في نظره اذ لا معنى اعلمه عطفا فهو مفعول ثان لا حال ثم
 والا واعترض ما ذهب اليه ابن حاك وهو ان العامل مع الجملة فطانه قال يعطف ابوك
 عطفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الجبر الى المبتدأ فطانه العامل فيها معنويا وليس الا
 يتقدم المؤكدة على جملة ولا على احد **قوله** او ينعى اثنى معطوف على قول هذا المعنى
 فيكون اللاحق متبعا معنيان التحقيق والاثبات ولا حرج بمجرده معنى وهو التحقيق ولا يثبت
 المعنى اللغوي بهما اذ ان يبين ان متعلق التحقيق في الصور يشترط متعلق الاثبات في الكلام
 الاخر هو الالباب من حيث هو اب لا ذاته او لا معنى لثبته فعال انا تحققت ابوتك **قوله**
 او شرط وجوب حذف عا ط ا او شرطها وجوب حذف عاملها انا قدرت هذه الامور الثالث
 لان الحق انه احواله المؤكدة قد يكون مؤكدة بجملة فعلية كقولك لا تقصوا الارض منسدين
 او لا تقصوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يادونه اثنان بالاضمار فيجعله قوله في منسدين

منسدين بمعنى الافعال وكثيرا حجب صيغة الصيغة مشام المصداقاه التميز وتقال والتبني
 والمميز بكسر التاء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميز بين الاجناس برفع الابهام قاله
 حايه في الابهام الاظهره تميزه ان يقال انه جئت ذكر لتعريف بهام صالح الاجناس مختلفه متسا
 لتعريف واحد منها بالذكر ولا صله فيه التميز لان التعريف زايده على الوصف منه واجاز الكون في
 تعريف بالقام او الاضافة نحو غيبه زايده والم بطنه وسنه نفعه الى غير ذلك وعند البصريين ان
 غيبه زايده بفتح غيبه زايده وان الم بطنه مضمي فيه شك وان سنه نفعه بفتح سنه نفعه او
 بفتح سنه بالتشديد لان الاصل سكت نفعه فلما حوّل الفعل الى الفعل انتصب بعده بفتح
 الفعل عليه فصاعدا بفتح سنه بالتشديد **قوله** في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع لقول الو
 شامك للوضع النوعي المجازي لان اسما والعدد والكلي والوزن اذا ازيد بها المعاك الحقيقه
 والعدد والكلي والوزن لا يستدعي تحيزا ولا يستدعي اذ اريد بها العدد والكلي و
 الموزون لا يستدعي ومع فيها جاز **قوله** كنه المطلق منصرف الى الحاله وفيه لما ذكر الشيخ الرضا
 من ان لفظ المستر لا يدل على الثابت المطلق ويمكن ان يدعى ايضا بان الثابت قد يقال في
 المعلوم وقد يقال في متبلة الحادث الحادث والمراد ههنا هو ذلك **قوله** كنه غير مستوجب
 ولذا يكون حقيقة لكل واحد من معانيها تحكما والعشرية فان الحاله على خصوص حصته منه
 جاز **قوله** وكذا يقع بالاحراز عنه اوصاف الجبهان قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة
 لذكرها فيما بعد لا يقال في الحاجة الى ذكر المستر لان الصفة المشتركة قد خرجت بذلك لانا نقول
 يجوز ان يقال ان ذكر المستر لا خارج العرائن الا ان المعينة لما يرد من المشترك **قوله** ولا ايهام
 في هذا المقام لعدم ان قلنا هذا يقتضي ان لا يصح التميز عن اسم الاشارة مع ان كثير اقسامه
 الحان مثلا في قوله ما اراد الله بهذا مثلا ان مثلا تميز عنه ولا حال عنه وكذا الحال في رجلا
 في جند رجلا قلنا لعل هذا مناسم منس على ارادته بهام من اسم الاشارة في ربه رجلا ونتم رجلا
قوله ولا ايهام فيه من حيث ذاته فيه ساهله اذ وان الرطل بالمعنى المذكور هو الصيغة والابهام

منه

ع

بله

ضع

فيها

الحقيقة

انما الابهام في ما يورد في بيان الاشياء التي هي في قوله **قوله** والامان حيث وضعه هذا بابا
راجع الى الوزن في ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون **قوله** فانه في قوله فون طاب رتبة منو
الذي قد قاله الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التميز اليه
لمخاطب زيد نفا وعلما واما غير مضاف اليه اذا لم يقع اضافة التميز اليه فتقول في كنه زيد
وتشديد كنه في زيد على ان يكون زيد بلا فاعل شيء او عطف ببيان ما قاله المحقق الشريف في قوله
الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضافا لك اذا قلنا كنه زيد على ان هناك ايهام في
الكل في من زيد ما اذا اورد جوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شديدا الى اننا لم نعلم في
رجوليته او شهادته **قوله** بر فقه عن مفرد جعله عن صلة للرفع في بيان ان الالف في قوله الشيخ الر
ان عن في مثله بعد ان ما بعد ما مقصور بسبب تلكا الى يقال فعلته عنه امركا او بسبب امركا فا
قال في صراحة المفرد او المفرد لا يهاه في الالف عن نسبة في جملة او النسبة بسبب لانك تنبشياء
الشيء في الف والنبوب اليه في الحقيقة غير ما قرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التميز
لانه سبب لا يستلزم ما يستلزم التميز وكذا معنى قوله بعد ان لا اسم يجمع جعله لما انتصب عنه الى
الاسم الذي هو انتصبا التميز عنه كنه في طاب زيد نفا لانك لو لا انك اسندت طاب اليه لم يكن
ينتصب نفا بل لا يرفع في قوله الاصله فاعلى او طاب نقي زيد فزيد هو بسبب الانتصبا
نفا وكذا معنى قوله في انتصبا عن تمام الكلام وعنه تمام الاسم يعني ان تمامها لا ينتصبا بتميز
تشيئها بالفعول الذي يجمع بعد تمام الف على ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذا الموضع
يجمع بعد في قوله في طاعة طبق والاول او ام هو **قوله** وهو ما يعبر به الشيء وذلك اما مع
مشرو موضوع لذلك للعود والوطا او معيا في غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله في ما
الارض في هيا والماء في رما على ما به وقوله عن في مثل زيد رجلا واما غير اناسا وسواك
رجلا في قوله على منك بالصوم ومحمد بطوك رجلا ويرضيه ايضا قال ومنه ان سنا شئنا من
بالفقر وهو مخرج من المتن بالتدبير **قوله** وهو التفتون لفظا او تقدير الى في خمسة عشر رجلا

رجلا **قوله** او النون سواء في في التثنية او في الجمع نحو عشر لان نون الجمع نحو حنونة
وجمالان التميز فيه يكون عن ذات مقدرة **قوله** لان المضاف والمضاف اليه ثانيا لانه لا اسم
لا يضاف اليه اسم يكون عطف وان اضيف مع حذف المضاف اليه لانه خلاف المفروض **قوله**
فاذا لم الاسم بهذا الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بلفظ منتصب عنه التميز وذلك في
احدهما الفقيه هو الاكثر وذلك فيهما في معنى المبالغة والتشبيها نحو نون رجلا وبالحقيقة
وقد ورد رجلا اذ في الفقيه بهما وتاينها اسم الاشارة نحو قوله في ما اذا اد الله بهذا
مثلا والناصب للتميز في الصورين هو نفس الفقيه اسم الاشارة **قوله** عند الاقوال خلا
واقوال نون في بيان وفرة ما ذكره في الاساس والاقوال مكيال معروف لا لاهل
ناخذ اربعة عشر في صاغا **قوله** في قوله في جميع هذا الفقيه راجع الى التميز غير العدد بقرينة الا
ذلك لان هذا الحكم لا يجرى في العدد مثلا تميز عشرة في مفرد سواء في جنس او لا وسواء في
الانواع او لا قاله الشيخ الرضي اذا قصد الانواع وجب في التميز عن التاء نحو عشرة في تميز
واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع **قوله** وهو شيئا به اجزاء او شيئا اجزاء في اسم الكل
او اذ كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع ان ليس لها اجزاء **قوله** ويجوز ان يجاب عنه
لما في جوابه قد لا يرفع منه على الترتل والا فالظن ان الجملة بفتح النون او كسر النون في الجنب
الذي تحت في فان الجنس هنا ما هو الجواب عن التاء في الجلبوس ولو قصد بعدد افراد الجلبوس
منه لم يقع التثنية والجمع **قوله** وعند عدل نوبين عدل نيك بارد ما نند **قوله** او المحقق ان
وجد التميز هذا الاحتمال مناسب للبيان **قوله** بنون الجمع او اذ شئنا نون الجمع **قوله** لا نعلم
مثلا عند اضافة عشرة في لا يفتح ان رمضان لو كان تميز الحان نكرة ولو لم يكن تميز الاحتمال
ان يكون عطفا لفظا ان علم فالاشياء ليس الا على تقدير ان لا يكون علما قال وعن غير
قال الشيخ الرضي هو لا فرع حصوله بالتقريب اسم خاص بلفظ صله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم
ذلك لانه لا صله عليه نحو خاتم حديد او هو ينتصب عنه التميز واما النوع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا

التبع ما يليه على التميز نحو قطعة ذهب **قوله** ولتفكر غير مقدار عن طلب التميز وإذا قصد طلبه
 لم ينجح انتصاف التميز الذي يكون للتخصيص على التميز فان التخصيص عليه انما يتأهب ما هو
 طائفة التميز **قوله** فان الظاهر يقول لان الابهام الذي يستدعي التميز ليس الا في الذات المقدرة
 التي لا في النسبة كذا في ذلك الابهام مثل ما النوع ايهام في النسبة حسب حتمالات الطرف
 ورفع ايهام التبع مسئلة ما لو فيها ايهام الطرف في قول الحق في نسبة والفتنة في التبيين عما ان معناه
 هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان هناك نسبة كذا لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكر
 في السابق الاية ان لم رجلا من وجه في القسم الاول مع ان التميز غير مذكور هذا حاصل لما
 قول الحق **قوله** او المصنوع جعله الشيخ الرضوي داخل في شبه الجمل ولقد قال لا حاجة الى قوله او
 اضافة كذا المصنوع من هذا القسم ولقد قال او في اضافة ولقد اورد شبه الجمل كالمثل
 على النسبة قريبة من النسبة الثانية وليست الاضافة كذا **قوله** نحو حبة زبداء يكفيك زبد **قوله**
 ولما قال طاب زبداء او كذا في مثل بغيره وشبهه فتدعى لفها واما وكذا في ما عطف
 اعني ابو ما **قوله** ولقد في الاصل التبع قال الشيخ الرضوي في الورد في الاصل ما يدعى ما ينزل
 من الفرع من التبع من المظهر وهو هنا كناية عن فعل المدح والثناء واما
 نسب فعله اليه في قصدا للثبوت منه لانه من شئ العجايب فكل شئ عظيم يريدون العجب
 منه ليسبوه اليه في وقصصون الله فنعته واما ما اعجب فعله قال ثم ان في اسما يقع في
 قوله والا فهو متعلق في هذا البناء بشبه مشكوة وهي انتفاضة الشرطية الاولى بقاء
 زيد نفعاً فان نفعاً اسم يقع جعله لا انتصاف عنه ولا يصح ان يكون متعلقه واجاب قوله
 بتقدير مقدمها يكون التميز لم يكن نفعاً ما انتصاف عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بانه
 لئلا ينتقص عمل طاب زيد نفعاً واجاب الفاضل الهندى بان نفعاً لم يقع مع ان يكون
 انتصاف عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون متعلقه
 بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس متعلق به استحق هذا الجواب فقال انه من

في التبع

حين يبيع وفيه نظر او لا فلان للنفس ثلثه معاد ذات الشئ والقوة المدركة والقوة
 الحيوانية والنفس ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمعنى الثاني فلان
 هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو انتقصت الشرطية يكن زيد رجلاً **قوله** هذا الجواب
 فيه التام الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه حكم الصفة اذ ينع به هنا الطائفة في
 وجه انتصاف عن الشبهة بان مادة النفس لو كانت هذا المثال في الجواب ذكر ولو
 كانت المثال الاول قلنا لو ازيد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية في ان المتعلق
 قطعاً ولو ازيد بها الذات لم يصح ان يكون تميزاً اذ الذات من حيث هي ليس لها الطائفة قلت
 المراد الشخص مع جميع صفاتها قلنا في كذا حكم رجلاً المثال المذكور ولو سلم صلاحية
 التميز قلنا المراد يكون لا انتصاف عنه صفة الجمل عليه والقول بان هذا ولا يخفى صحة هذا في
 اشاد اليه الفاضل الهندى والمراد يكون متعلقة صفة الاضافة اليه ولا يخفى اضافة النفس
 الى زيد وبعض الشارحين جواب آخر وهو تقديم محطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقديم
 ثم ان كان اسما يقع جعله لا انتصاف عنه ولتعلقه جاز ان يكون له ولتعلقه واعتبر في الجواب
 احوال الزعم انما هو المقدم والقار وقد يقع بتقدير المقدم يكون قبل جعله تميزاً او بتقدير ان
 يكون بعد جعله تميزاً وانما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية في مقدم
 الشرطية الاولى وهو مركب من ادين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين وانتفاء كليهما
 فيلزم ان يكون التميز في ما لا انتصاف عنه فقط في ما متعلقه واذ لم يكن شئ منها في
 للمعنى ويوقع الاخير بان هذا الشئ غير واقع والا لا بتقديم محطوف في تال هذا الشرطية
 والتقدير والا فهو متعلقه اولاً ولا يخفى ساجدة هذا الجواب **قوله** والمراد جعله اطلاقاً عليه
 جعل الشئ المراد صفة الشئ في العلم من قبيل ما يصح جعلها لا انتصاف عنه **قوله** بان يكون
 تميزاً في ايهام عنه فيه مسامحة **قوله** وهو الذات المقدرة اعني الشئ المتصور الذي هو المعاني
 له زيد بالذات واما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقاً هو الشئ المنسوب الذي ذكرنا

جولية

قوله الواو بمنع مع و يبيد مشاكلة ما بعد ما يلحق من حيث انه فاعل منع ونظرا لما
 الشيخ الرضوي وهو ان المنصوب عبارة عما في قوله من قولهم شرارة ذناب ان شر مبتدأ لفظا
 فاعل منع عنه النية لقوله او لا يبيد مبتدأ لفظا بمنع فاعل منع فاعل منع فاعل منع فاعل منع
 فاعلا ومثله كثر في كلامهم **قوله** لان من شرارة ذناب التهمة فاعل منع فاعل منع فاعل منع فاعل منع
 لان لما انتصب عنه وفيل مطلقا هكذا قاله الشيخ الرضوي وقال للمفتي بقائه لله و
 من فادى ولا يقال عنده من و مع والفرق ان الاول لا يحتمل التهمة في حاله
 من فاعله للتهمة **قوله** لكونه من حيث المنع فاعلا وتعود الفرض من التهمة وهو البياض
 بعد الاجال ليكون او وقع كذا التهمة البياض لا يمنع من التقديم كقولهم في فتيانهم من
 ايتهم ما عيشهم **قوله** اذا جعلته لا دنا بغيره لانه مطاوع لفظا في التهمة باعتبار المتضمن بالفتح
 وكذا الطالة في العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل **قوله** فخرنا الارض عيوننا الى
 بالجمع لان التفرقة بين الماء عذب وملح وغير ذلك او لا ماء وقار وغير ذلك مراد **قوله** وذلك
 بعينه مثله فوك ريد تجارة حيرة ريد ريد كقولهم في و ما ريدت في ريدهم قال خلا
 لما ذكر في العاد المية في هذا الاقضية **قوله** فخرنا الارض عيوننا الى سبب كلامه الوارد
 لا يقال **قوله** قول الله عز وجل من جند الشراء **قوله** اتجر في تلك الرواح الصميمة ومالي
 نفسي فلما تمك **قوله** بالزاق وفي بعض الروايات بالزاق وما قبله لا يحتمل ايضا ان يكون لطيف
 المذكور من غير الطبيب المعقد قيل فخرنا قاذ من التمسك او ساء عكسكم على النظر الذي قيل
 الجميع السليم قال المستثنى الاستثناء من التهمة وهو التفرق وانما سمى هذا القسم المنصوب
 بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه من غير حكم او منعه عن القول فيه لكنه عجز عنه بالقرينة
 مع المنع ونظرا للتعبير منه وقوع التهمة في الكون بالاخراج في الآية الكريمة الله ولا الذي
 امنوا حتى جاءهم من انظار الله **قوله** في فية في تقيهم وفي الحكم عليه ايضا ولو فرض اننا
 عرفنا فية في الحكم اجيب بان تقيهم من تقيهم في تقيهم اليه قدس سره هذا هو الحق

في الاستثناء

لكن المصنف قال المستثنى مشترك لفظا بين المنصوب والمنفصل لان ما بينهما مختلفان فان احدهما
 مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفين في الاستثناء فاعل منع فاعل منع فاعل منع
 بثبوت قوله مشترك بين الما يستثنى المختلفين قابل لتعريف واحد كالحيوان والاشياء المشتركة
 بين الانسان والفرس فكذا الما تقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها في الما
 قبلها نفيها واشتراكها في ان يخل عليه عند المطلق من المنصوب وتقيهم في قسمين وفي القسم
 في قوله الآية وهو منصوب اليه فيتم في دفعه لفظا عن مخرجها واذا اوجاه حال المذكور
 الاستثناء بمجعل الظنية قوله الآية الما المخرج المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى منقطع عما
 في بعضهم كل هذا القول على ان اداء الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى محاذ فيه **قوله**
 لا يمكن اجاء ما عليه بخصوصه لا بعد معرفة بخصوصه قال في المنصوب انما للتعبير قال هو المخرج
 سواء كان اقل مما يجمع او اكثر منه او مساويا له انما اشكال مشهور وهو ان يدان في جائز قوله
 الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى انه يلزم ان لا يكون مخرجا لا داخرا في شيء
 فرع وخوله ويلزم ايضا في لغة الاجماع والفعل القريني في ذلك لو قلت له علي ودينا والا
 وانما في ذلك الدائن داخل في الوجود وعلى الاول يلزم التناقض القريني فكيف وقع الكلام
 وكلام الفقهاء واجيب عنه بوجوب ما احتسب في الشئ من انما اختاروا الاول وقالوا
 هو القوم واصل ان التناقض انما يلزم اذا انفردت نسبة الجميع على الاستثناء لكنها
 متاخفة عن المنسوب اليه قطعيا في انما متاخفة عن المنسوب بالمنسوب اليه في جائز القوم
 الا زيدا القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا
 يتم في بعض ادوات الاستثناء لما خلا وما عدا فانها لم تكن في قديان للشيء فيكون
 متاخفة عنهما نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخفة عن النية متقدم على الحكم
 فلما تناقض شيئا ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت ولا الجمع انما القوم على انهما
 ان يكون على ما يرد الاجاب بالقياس الى الملل او الاجاب بالقياس الى البهائم والقب

كيف

بالقبول في البعض الآخر وذلك لا تسمى الايجاب والسلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الاصل
 متصلا بغيره والقوم لقوة السلب القيا بعد الايجاب بالقبول بعد ما يتوهم ليس معنى
 الايجاب الا الى الله في الحكم بعد التشرية في النسبة ولما لم يكن في المنقطع شره لم يكن هنا
 اختار قال من مقتضى او ذو عدد وكذا **قوله** بالآية الصفة بيان للواقع لئلا يزدحم قال
 واحدا ثم اراد بها كلمة عطف لا ما هو بعبارة مطلقا حتى يعلم ان يكون جاء القوم الخارج
 منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك اما صلتا حتى لا يشاهد فيه نوع واحد من تلك
 الكلمات المحذورة فكانت بمعنى الازدحام الاستقلال لم يلزم ذلك واندر في ايضا ما قلنا على ما
 قال الشيخ اقرضه في دفع شبهة الاستثناء **قوله** واحدة في معنى جائي القوم قبل لا ولكن
 لا يستدعيان اجزا والحد يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاختار في ان يقول جاء غيره ولا
 وما جاء غيره وكذا **قوله** او بعد لا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد لا وغيره **قوله**
 او ليس بمعنى اما الموجب المصطلح ما ذكره وغير الموجب وغير المصطلح اما
 يتقابل **قوله** واحدة في معنى اذا وقع في كلام غير موجب انما وجب نصبه اذ لا يبعد الا في كلام
 موجب لا لولم ينصب لكان بدلا والبول بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى
 والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك مجوزا في تكرير العامل لانه في النسخة
 ولا في الجدل منه حكم النتيجة فيكون في حكم التقرير وهو الايجاب محتج وفيها نظير
 اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب
 والى هذا جاز جاء زيد لا غير في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني
 المبدل منه ليس ملزوما بالملية حتى يفيد العطف وقرن بين الفعلين **قوله** وما في حكمه **قوله** وهو
 ان يكون الكلام الموجب باما الكلام الثاني اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسر بقوله
 بان يكون في الكلام الثاني نفس اصطلاحا في هذا الباب ما يتقابل **قوله** منصوب على الظن
 لا على الاستثناء لعل المعنى ان اردت ان كان من قبيل المفعول فينبغي ان يكون داخل في
 الآية

في الآية **قوله** والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المعنى شرح الفصل العامل فيه
 المستثنى منه هو اسطة الا قال لا بد ان يكون هناك فعل ولا معنى في القوم الا زيدا
 اخوك وللبرهان ان يقول ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال
 بكونه الجملة معنى الفعل مجازا ان انتصب المستثنى **قوله** او مقدر ما عطف على قوله بعد الاصل
 هو انظر الخصال الى الغم كذا يجب ان انتصابه مشروط بكونه بعد الاو ذلك غير معلوم في القيا
 وكذا الحال في قوله او منقطعها ويكفي ان يجعلها مفعولا في قوله في الكلام موجب قولنا
 يتوهم ذلك وهو خبر عن الحالت او حال **قوله** اعلم المستثنى منصوبا ايضا اما في باب سيبويه الى ان
 المنقطع منتصب لما قبله الا من الكلام لما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الاو هو
 الى ان متصلا او منقطع والى ان المنقطع وان لم يكن حرف عطف كذا العامل في وقوله في
 بعد لا والمتأخر من ما دارا ما يجمع كذا قالوا انما هي جنة بنفسها نصب كذا التاء وجرها
 محذوف في الاصل نحو جاء القوم الاحاد او كذا الجار لم يجز قالوا وقد جزم خرا في ظاهر
 نحو قوله في القوم بوزن لما آمنوا كذا قال الكوفيون ان الآية المنقطع يجمع
 وفيه ان سورة ليس كاستدراك والا يستلزم الاستدراك لا لوقع توهم الى طبع قول
 ما بعد ما في حكم ما قلنا قاله في الاكثر متعلق بمقتضى المحذور بطريق الانتساب او خبره
قوله واما بنو عليم اما في بعض شروح الفصل انه بنو عليم يبدلون المنقطع بناء على
 جعله من جنس ما قبله على سبيل التقليل قال ابن ابي اريج المنقطع عايدا الى المتصل لان
 اذا قلت ما في الاحاد ففناه ما فيها احد ولا ما يتبعه لا جازا وان لم يجز في الاصل
 لا في ليس من جنس السابق بحسب الظن **قوله** اسم يجمع حذف متقد والى ان او غير متقد ونحو
 ما جاء في زيد الاخر **قوله** لا عامم اليوم من امر الله من رحم وطلب كذا ان الاستثناء
 متصل تمام من قال ان عامما يجمع معصوم كذا في يجمع مدحوق ومنهم من قال ان
 عامما يجمع ذو عمة ومنهم من قال ان من رحم يجمع الواسع وهو الله ومنهم من قال ان

ف

نية

مضاد التقدير اما رده من رده او مطلق من رده والمعنى لا عام اليوم من الموقوف الا
 مطلق من ردهم الله من المؤمنين وهو السيفه وذلك انه لا جعل الجبل عام من الماء قاله
 لا يصحك اليوم معكم من جبل ونحوه سوء معكم واحد وهو مطلق من ردهم الله ونحوه علم
 يعنى السيفه **قوله** التي على ام الباب لانها موضوعه كاستثناء وما عداها ليست موضوعه بل
 موضوعه لمعان آخر من المعايير والظرفية والمجاورة والخلق والحق وغير ذلك استعملت في الاستثناء
 بقرب من المناسبة **قوله** او الى اسم الفاعل على صاحبه **قوله** او الى بعض مطلق
 لما ذهب اليه سبويه وذلك لان الكلمة مشتملة على ابعاض قد كثر في هذا المثل وانما يجوز
 في المثل لان صيغة الفعل موزون وانما قال مطلق على ابعاض لان مجازة البعض
 المعينة لزيد لا ما يستلزم المطلق ولا يرد العكس عليها فيكون قد جعل البعض يعنى المطلق
 اذ يد من هذا المعنى **قوله** والتقدير جائز في القوم عد الى اذا قيل عد في كذا الى ان معناه
 انتفع في كذا فاذا قلت جائز في القوم عد مجازا لان معناه انتفع المجزى عنه واذا قلت عد
 الى في زيد او بعضهم زيد لان معناه انتفع المجزى عنه او البعض عنه زيد بمعنى ان لزيد
 جائزا ولا بعضا منه واذا قيل خلا منه لان معناه انتفع منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا
 لان معناه انتفع المجزى من زيد او انتفع الى في او البعض من زيد او سلب عنه فانه لا
 يكون لا يستعمل في موضع غير ما مثل ما كان ولم يكن **قوله** وهو غير راجع الى اسم الفاعل
 الى قال الكوفون جاء القوم ليس زيد ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا
 يكون فعلهم فعل زيد **قوله** فيما بعد الاحال من الغير المجزى وقيل بدله منه ونحوه الراجح
 او لان المقصود بيان حال المستثنى لوجعل بوالله في المبدل منه حكم النقيض في قيل ليس
 في بعض النسخ لفظ فيه وحيث يكون قوله فيما بعد لا متعلقا بيجوز ونحوه على سبيل استثناء
 لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقدير كل من الفعلين كما هو المناسب فكذلك ليجعل قوله فيما
 بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله فيما بعد فيكون قوله في كلام غير موجب متعلقا

نوع

متعلقا بلفظ من الفعلين على سبيل التنازع وبالآخر لفظ لان جواز التبعيض المستثنى هو الاصل
 وانما الجائز انما استثنى لاختيار الرفع **قوله** ولم يشترط كذا لا بد من ان شرط ان لا يكون المستثنى
 متراجعا عن المستثنى من ان لو كان متراجعا ما جائز احد حين كثر جبال الازيد لم يكن لزيد
 نفي وان لا يكون رده الكلام يعنى الاستثناء نحو ما قاله القوم الازيد في جوابي
 من قال القوم الازيد فانما نصب هنا او ليطابق الجواب السؤال **قوله** على البدلية
 اراد بول البعض من الكلام فانما صح ذلك مع انتفاء غيره المبدل منه فيه لان الاستثناء التخصيص
 يقع عناء التخصيص في بعض المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** لا بالاضاكنه او بنوعه الى قال
 ويعرب على حسب العواطف او على قدر الاختصاص عليه بان المراد ما علمه المستثنى او عاملي المستثنى
 منه فان اراد الكبر في قوله لم يرت الازيد فانه موجب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اراد
 الاو فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذ الى لان المستثنى منه غير مذكور فالمستثنى ابعاض على حسب
 عاملة وتكون انما راد المراد بالعامل عاملي المستثنى منه وتعالى ان لا يبدل العاطف
 محليا وعاملا به هو ابتداء التعليل في المستثنى منه وعامله لصنفه هو مرتب بغير
 تلك التاء وهو العامل في نصب المثل للمستثنى منه فانه اذ الى المستثنى منه غير مذكور
 قال الشيخ الرضوي انما اعرب في باب المستثنى منه بما يقتضيه النصب لانه الجزاء الاول
 والمستثنى مما بعده في غير الفصول فاعرب النصب بغيره فاذا خذ والمستثنى منه لم يبق المثل
 في غير الفصول فاعطه ما هو حقه من الاعراب لا انتفاء الجزاء الاول **قوله** ليفيد فائدة
 صريحة في ان النسخة بين دلالة الهيئات التي كسبت على اصل المعنى هو او لم يبق الاثر
 جواز جاء كل احد الازيد فينبغي ان يجوز جاء الازيد ويكفي ان يقال ارادوا جادة المعنى
 دلالة الكلام على المراد به متحقق في غير موجب غير متحقق في موجب اما الاول فلان الاستثناء
 المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لان مقتضى متعدد او لم يكن قرينة مخصوصا على المعنى
 وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكنه

ن

نه

نوع

عدم صحة المعنى قرينة على عدم اراوة فقد رخصت بذلك فلم يتعين المراد ثم ان استقام المعنى
 وصح في قرينة العام بلا معارض ولذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو مستثنى من مذهب
 الكلام او لا يعبر به على حسب العمل في الموجبة وقت من الاوقات الا وقت استقامة
 المعنى فانه يتعين المراد **قوله** او معنى ما زال ثبت الاطمان يقال وايضا كذا الدليل
 يفيد لان يقال ان في النسخ يفيد دوام الاثبات في احواله بحيث **قوله** لان في النسخ اثبات
 الاستمرار للاثبات الا انه حينه فانه تصدر في النسخ يتوقف على تصور النسخ وتصور الا
 لا يتوقف عليه فيكون عليه قال ما جائت من احد لو مثل بالباء والمزيدة لما كبدي غير
 المحجب بخولين زيد في وهدى في استغناء للمصور لاربع التي تصور فيها كذا البديل
 على اللفظ لكان او **قوله** فهو محمول يجوز ان يكون بدلا من اللفظ المستكن في فيها ويجوز
 على الاستثناء لكنه ضعيف فيكون ان بدل محمول على النسخة واضعف منه في النصيب
 لا اراة لان العامل فيه وهو خبره في احواله استثناء او بعد ما وكذا في لانه لا
 على **قوله** قبل انما وضعه لم يعلم بوصف به يصح ايضا لانه يراة بالتثنية التحية لان من
 الاستفراقة اني قبل انما لان ما قد يكون زائدا في الموجب عند الاختصاص فالتمس
 استفراقة **قوله** لانا ما كيد النسخ او في مجرور ما سواء بانه في او لا نحو ما جائت من رجل
 واره ما قال لا تنذر ان او لا تنذر ان وقوله على ملية في احواله او متعول بان يتفهم
 معنى الجعل قال لا سيما علمت للمعنى في ان علمه محلا على ليس وان اوجز العلم وعلم القدر
 بانتفاء يتبع العلم **قوله** فهو مفعول على انما في التواضع اذا دخلت على المبتدأ والجنب
 غلبتها كما يتبع تقدير علمها اذا كان العامل في الضمعة ثم اذا كان العامل في لا في
 معنى جاز اعتبار ذلك المقدور بلا ضرورة في ان يكون قائما وعمره وان عجز المعنى فلا يتصرف
 المقدور الا اذا اضطر اليه في حاله فيقال ان تقصص مع النسخ او انتفاضة فهو مصدر محمول **قوله**
 وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدلا لموقع علامات الافعال عليه

ثبات

زيد

يدري

كذلك

محوليت ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي في الحكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون
 وهو قد يقع في غير ذلك على نحو ما كان ذبلا لا قايما لبقاء معنى الكون لهذا **قوله** مع كسر السين
 وفيها قال الشيخ ان في كسر السين مع القدر وفيها مع المد مشهورتان **قوله** تكونان في جاليه
 في سيبويه والدليل على ان في قولهم حاشا من دون ثوب الوفاة واختصاصه وقوعها
 صلة لما المصدرية مطروحة ودخول ما عليها او نصب الاسم بعد حاشا عند **قوله** واجاز في
 النصب به بدله حاشيت زيدا وحاشيت قبل مجيء ان يكون بمعنى قطع حاشا نحو لا كيت اذ تلك
 لا لا ولو ليت اذ قطع لولا وعند المبداء تارة في وتارة في ذلك وليت اللام في فعلية
 قال الشيخ الرضي الا واما مع التام اسم لمجيء منونا نحو حاشا لانه بمعنى التواتر واذ بمعنى تنسب
 له فيجوز على هذا ان تركت كون حاشا في جميع المواضع مصدر اجتمع تنسبها واما حذف التنوين
 في حاشا كذا شكك في التنوين في ما غلب عليه من يده من لاجل الاضافة كما قال بعضهم
 في سجات من علقه ان ترك تنوينه لا يدل على علمه لانه لاجل ابتداء على سورة المضا في
 غلب استعمال مضى **قوله** ومعنا ما براه المستعمل حاشا في الاستثناء في غير ففما
 تنسب الاسم الذي بعده من سواء ذكر او جازا او واكثر في شخص من سواء قيد ثوب
 بقرينة اسم سجادة من سواء لم ينسب من او واكثر به على معنى ان الله منزه عن ان لا
 يطين ذلك الشخص كما يشبه فيكون كذا وابلغ **قوله** انتقل اعراب اليه فالاعراب حقيقة
 لا اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاز في زيد وعمر بالرفع لان المعنى ما جاز في
 الا زيد قبل ما كان اعراب بعينه اعراب المستثنى بالان لا ان يقول وايضا بغير اعراب
 المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبين غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك في عارض قال وغير
 صفة غير مبتدأ وما بعد جازان **قوله** باعتبار قيام معنى المقابلة بها سواء جوب الذات
 او مجب الوصف كذا قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير بالاعتناء كذا **قوله** وذلك كذا
 كل مناهما الى لغة ان استعمل غير ما بغير الاشارة الى كل مناهما في المقابلة فان غير يدل على مقابلة

مجرودا لموصوفها ذاتا او وصفا ولا يكون على مفارقة ما بعد ما قبلها في الحكم في الاستق
 كل منها في معنى الآخر بعلامة الشبهة **قوله** مذکور انما يشترط ذلك ليكون اظهر كونه
 صفة نحو ما جاء في الاذيق قال الشيخ الرضيه لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان الحكم
 عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنى من **قوله** وانما قلنا ان هذه الزيادة لا تقع
 وهي ان مناط حمل الاعمى الصفة لا يتعدى الاستثناء وما ذكره من الضابط لا يوجب التقيد
 وانتفاء ما لا يوجب عدم التقيد فلا يكون الضابط ملزما ولا منعك نوجب ان يقول بجمع
 غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتلطف بان المدعى لغير المخصوصه غير المعلوم ليلزم
 بينهما غالبا **قوله** فالان لا يصحفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يحن البد
 لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر النفي المستفاد من لولان النفي المعنوي
 ليس كالمقطع الا في ثباته وانه واجب ومتفرقا عنه في ذلك ايضا الشيخ الرضيه وايضا بعد
 لا يجوز الاحتياط يجوز الاستثناء **قوله** يجب ان لا يتعدى الالهي او يجب ان لا يكون الاله
 لان التقيد يستلزم المفارقة والمفارقة مستلزمة للنفى وانتفاء اللزوم مستلزم لانتفاء
 الملزومات كلها لما ان اثبات اللزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها **قوله** وبناء على ذلك فيسرها
 قال الشيخ الرضيه ما حاصله ان سورة الاصل صفة في مكان وهو ملزما قال في محله
 سورة او مستويا ثم حذف الموصوف واقام الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستثناء
 فصاحب ملزما فحذف ثم جعل استعجال لفظ ملزما في اقامه معنى البدل يقول انت ملزما
 عروا بدلا لان البدل لا يثبت ملزما البدل منه ثم جعل بمعنى البدل في الاستثناء لانه اذا قلنا
 جاتني القوم بول زيد اذ ان زيد لم يأتني ثم جرد عنه معنى البدل المطلق الاستثناء في
 في الاصل ملزما مستويا فصاحب ملزما ثم بمعنى بول ثم بمعنى الاستثناء وظاهر هذا التخييل
 انظر في محله لاصل غير ظرف وجب المعنى المراد قال بغيره بول نظر والامعنا الاصل اذا المعنى
 في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفها تارة وذكر مقتضاها النصيب الكوفيون نظروا

الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير **قوله** والمراد بعبودية السنداء اراد باسمها وخبرها ما يصير
 اسمها وخبرها ولا يلزم في العينة ان يقال المراد بعبودية السنداء قولها ان يكون اسنادها و
 بعد قولها **قوله** فالاسناد والواقع بينا خبرا لا يقال وكذا الاسناد والواقع بينا خبرا والاسم
 بناء على انما يدخل الجملة الكلية لا يفتقر ذلك الاسناد فتدبر بغيرها **قوله** في خبر السنداء
 اقسم قال الشيخ الرضيه ما حاصله ان خبر ما قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون
 ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيجب ان يكون ماضيا الاعمى قد قلنا مراد
 مقدره وكذا في لوانه اصبح وامس واضمح وظل وما في ذلك ان يمتنع ان يمتنعوا بغيره
 واخواته والا فلا يلزم اليه ما كماله في وقوع خبر ماضيا بل قد قلنا قدور في قوله
 وان كان في قصده قد وضع ابن مالك وهو ملحق من مفتح خبر ماضيا وليس وما دام وكل ما كان
 ماضيا من مازال ولا زل وماراد في ثباتها اما في كونها ظاهرة في الانتفاء في الزمن الماضى
 حاله مستمرة وان جاز مع التوقيف ان لا يمتنع لحال المتعطل اليها واما ما زال واخواتها فلا
 موضوع للاسناد وما يصح للاسناد هو جلي مود والصفة والمضادع لانه يضادع اسمها
 واما ما دام فلان ما المقيدة للمدة فقلنا معنى الاستقبال غالبها والى فعله للنفي
 مطلقا في هو مذهب سيبويه والمشتغل لاطلاق هو جلي مود والصفة والمضادع **قوله** و
 كذلك اذا النفي الاعراب واما ما وقع في النفي في قوله في وما زالت ملك دعوى ان ملك
 خبر فلهذا ذلك منى على ان اتفاقا في تعين الدعوى لا في كون ملك دعوى **قوله** وهو كان في
 ان اطلاقه ليس بجيد قال في مثل الناس قال الشيخ الرضيه جرد في ان مع اسمها بعد لولان
 ان كان اسمها خبر ما علم من غايب او حاضر نحو العلم والعلم ولو بالضمير او ولو كان العلم
 بالضمير بعد لولان واخواتها نحو ان يترك لولان فاما لولان كذا في **قوله** واما ان يمتنع بعد
 ان اسم جاز قد يمدد في علمه ونحو ذلك مع لولان المحذوفه واما لم يمتنع في النصيب
 ارب ولى شير وان والكبا فالكب وان راجلا فراجل ان كذا والكبا في تارك وان كذا

تعا

لنا
ع

ع

من رجل **قوله** لا لا إضافة إلى الأسماء التي ترج جانب الاسمية فان المضاف
 إلى الاسم القوي لا يكون مبنيا إلا نادرا نحو قوله وعنه قال والتكريم وكذا وجب
 التكريم في النكرة المتصلة بها إذا انفقت عملها لأن الترتيب على إرادته في الجنس نصب الاسم
 أو بناء ما وقد انتفى فلا بد من التكريم لتبنيها **قوله** لكنه مطلقا لا بعينه يعني أراد
 تكريم النوع لا تكريم الشخص **قوله** ليكون مطابقة لما قد مر من السؤال مكررا ولو لم يكن
 مكررا لكان نيم أو لا **قوله** لا شأنا له ولعمدة عدم اقتضائهم على **قوله** ويقع هذا التأويل على
 أن ترفع اللام واجب على التأويلين سواء كانت اللام في الاسم في لغة وفيها أضيف اليه
 إلا بعد الله وفي عبد الرحمن إذا لم يرفع لا يطلق لا على غير ما يقع في قوله تعالى
 أما نزع في الصلوة الأولى فلم يرفع لفظه وأما في الثانية فاللام واضح ولما كان
 النزع على التأويل الذي وافق ما يدل عليه قوله لأن الظاهر تنوينه للتشكيك عليه معقوبا
 للتأويل الذي قال وفي مثل لا حول ولا قوة إلا بالله المعصية ولا قوة في الطاعة **قوله**
 فاما بحسب التوجيه في زيد عليها لأنه إذا فتحها يحتمل أن يكون لا في الموضعين لفتح الجنس
 وإن يكون في الأول لفتح الجنس وفي الثاني لأنه إذا رفعها يحتمل أن يكون في واحد أو في
 يكون لا في الموضعين بمعنى ليس وثالثها أن يكون الأول بمعنى ليس والثاني زائدا
 أن يكون للتبعية والثاني زائدا وإذا فُتحت الأول ورفعت الثاني يحتمل أن يكون الرفع
 محو لا على موضع اسم للتبعية ولا زائدا وإن يكون بمعنى ليس ورفع على انما اسم وإن يكون
 للتبعية مطلقا وإن رفعت الأول وفتح الثاني يحتمل أن يكون الأول بمعنى ليس والثاني
 للتبعية **قوله** وجرأ محذورا واحدا نوعا بلا الأول والثانية وإنما جاز ذلك مع انما عا
 لا تبارك المانعة في حكم واحد لما في أن زيد وان عروا قايما **قوله** لا حول ولا قوة
 موجودا لا ظاهرا موجودا ويجوز أن يكون لهما خبر واحد عند غير سبب فان لا عمالة
 عند غير في المتبوع والتابع أما عند سبب فلا يجوز تقدير خبر واحد لأن لا عند ما مع أنه

بفتح الهمزة
 في قوله
 لا حول ولا قوة
 إلا بالله

بها
 ملان

اسم المبتدأ والمعطوف منه يتولى رفع الخبر بها ملين مختلفين فيجب أن يتقرر لكل منهما
 خبر **قوله** فلا لازية قال الشيخ الرضي يجوز أن يجعل لا زيدا يربطه باللفظ الجنس لكنه تعلما
 عن العمل لجواز التأنيلا إلى أن اسمها نكرة غير مفصلة بشرط التكريم سواء أضيفت إلى
 أو الثانية أو لغيرها **قوله** والى معطوف على الأول والثاني في ذلك مضمرة الخبر في
 أن **قوله** وضعف المصنف الشيخ الرضي **قوله** لا تكون المفعول ليس أو يثبت في كلامهم على
 عمل ليس بل يروى ألا تكون الاسم بعد ما رفعوا والخبر محذورا محذورا لا يرفع ولا مستند فظنوا
 انما عا مله على ليس والحق انما للتبعية لكنها ملغاة للضرورة قال وإذا جعله أدخلت الخبر
 ودون الجاد فانه إذا دخل الخبر لم تكن بلا مال وغضبت من لا شيء ووجانح نظر اللفظ لا
 إلى بنية مع لا الزائدة نظر اللفظ **قوله** أما الاستغناء فطعنا في المصنف في التثنية لكنه
 لا ينحصر فيها لجواز أن يعنى التقدير والانتظار والتوبيخ فالاول أن يعرف العبارة عن
 الظهور يقال انما حص التثنية بالذكر لما في الظاهر فيها قال السجدة لا يكون في الاستغناء
 وقال سببونه لا يجوز حله البالغ على الموضع في صورة التثنية إذا التزم فيها عن الخبر فيجب
 مفعولا لفتح الاغلام اتهم الغلام قال الأندلس ما نقله شارح قدس سره **قوله** وما قولنا
 رجلا يعني لانه القياس الادل بالبناء أي يدل على محصلة تثبت المحصلة المراد ما حصل
 المعدن تثبت أي تثبت تفعل كذا **قوله** لما في الاتحاد أو لثبوت الاتحاد وثالثا والاتصال
 لفظا وتوجيه اللفظ إليه حقيقة لأنه إذا قلت لا رجل فربما أو كذا فقلت لا لغير
 قاله وموب رفعوا ونصبا مصدران نوعان والقول بأنه منصوب لرفع الحافض ضعيف
 لأنه ساهى اللفظ أن **قوله** ويجعل رفعها قد مر أن القياس مضمرة الخبر في
 أن حكما حكم بتأويل المنادي لا يخفى أن ذلك يقتضيه وجوب البناء في البدل إذا كان مؤنثا
 نكرة والمفهوم من الكلام الترفع جواز البناء والتأكيد للفظه يجب بناءا وأما المعنوي
 فلا يكون في النكرة عطف البناء حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي **قوله** وأجرى على ذلك الاسم

الشيخ

احكام الاضافة وذلك الاسم المثنى والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الاذوقه لا يقطع
 هذا عننا لعمدنا في شئ الرقعة فالاولان والاب والاف **قوله** واجزاء الاحكام المضاف
 عليه انما اذا ما ذكرنا لفظا يتوهم انه منصوب بالشيء به بالمضاف فاذ لو كان كذلك لنبوت لا ابا
 لما ينون لاحسن وجهه ولم يحد في النون في الاعلاء **قوله** او مشاركة اسم لاحق بضمها في
 ان صورته هذا التركيب صفة الاضافة بالقام وهو حال الاعتبار لا اضافة بوجود الاسم
 شاذ في المضاف والمقدر فيه القام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فيعتبر فيه ان في صورة
 المضاف وان بهذا الاعتبار مشاركة **قوله** وهذا الاختصاص جعل الاختصاص اصل
 الاضافة لانه في غير هذا التعريف والمعا لا يخفى قد يلحق قال لفظ المعنى قال المعنى ولانه لو كان
 مضافا لزم الرفع والتكسر وفيه ان الصيغة غير تلكا يلزم ذلك قالوا الحاصل على هذا
 التفسير يقتضي نصب من غير تكسر لا محققا واللا ينسب مع المعرفة **قوله** ولا يحد في الابع
 وجود الجر على لا يحد في الجزاء وجود الاسم والعلة واحدة قال خبر ما ولا قد يلحق لا انما
 لما ثبتت وقت ثبتت الطائفة او الجائفة ولا يحد في الابع حين مضافا الى التكرار
 هو التائب او على ايات وهما مستحاضا احدهما للزمان في حالات حين مضافا الى التكرار
 النصيبان يكون الاسم محذوف والتقدير لاتي حين مضافا وقد يرفع بان يكون
 الخبر محذوف والتقدير لاتي حين مضافا موجودا ولا يستعمل الا محذوف واجزى الجملة **قوله**
 المشبهة في النفي **قوله** اي قال الشيخ الرضي ان ما وليه لفظ الحال عند النفي المستفادة من خبر
 ولا قال الشيخ الرضي لا ينفك عنه رفع اسم لا ونصب خبر **قوله** واما بنوعه في ثبت لا يحد في
 اي وذلك لان قياسه العواملة يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون
 متمكنا بثبوتها في مركزا وما شئت كما بيني الاسم والفعل **قوله** نافية مؤكدة والافان في علم
 التثنية في الاثبات وفيه ان هذا الخلق ما قالوا ضارته لا يجوز الجمع بيني وبين منفع المعنى
 الا منصوصا بينهما قالوا وانما لا ينفك عنه لانه انما لا ينفك عنه لانه انما لا ينفك عنه بالاف

من الاتفاق
 تشبيه اسم فاعل

بالا وانشد ذلك **قوله** وما لا يدرك الا منجونا باهله وما طالب الحاجات الا منجونا **قوله** واهله
 بان المضاف محذوف عن الاول او دون من محذوف وان معذبا مصححا كقولهم ورفقنا بهم
 كل ثمرة فيهما مثل قولك ما زيد الا سيرا قال او يقدم الجزاء او يقدم ما يليه بظن على الاسم
 المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيداع وضمها بالجملة في ما اذا كان ظرفا لقوله في منكم من احد
 حاجز **قوله** او خبر ما منصوب بالاف او جروا بالباء الزائدة **قوله** فيكم المعلق في الرفع جملا
 على الجملة قال الشيخ عبد الله بن ابراهيم بن محمد بن ابي بلال مسافر ولكنه هو فاعده وقيل عطف
 على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبر ما فوعا عند انقضاء العلة **قوله** يقع الى بيان
 للواقع فلا يتوهم الاول **قوله** لفظا او تقدير لم يقل او جملا لان المعنى ذكر اقسام الجبروت
 بل بحيثية كونه مضافا الى الحار في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بول قوله على علم
 المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان ياحذر لائق للامع قوله والمضاف اليه لفظ
 اسم خبر سابقه مع ان المراد منه **قوله** كذا المشتمل على علامته اعم منه لجوان ان يتحقق علامته
 الشئ بكون ذلك الشئ قال والمضاف اليه الى انظر موقع الخبر للتخصيص على المراد لاحقا
 انه اراد بالمضاف اليه المذكور ولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه كونه
 بالجملة والمضاف اليه المذكور هنا فانه يختص بالمضاف اليه حقيقة **قوله** او ملحوظا
 لما اشار الى ان قوله لفظ خبر لظاه المقدر وجاز تقديره كان قياسا ما كثر وقوعه ولا
 فقاء في كثره وقوع اللفظ والتقدير في رايهم وجان ان يكون حالا من حرف جر لا اختصاصا
 بالاضافة والعامل مانع الواسطة من معنى التوسط والتوسط وفيه ان المصدا لا يقع
 حالا الاسماء واجاز الجر قياسا اذ كان المصدر من اقسام مدلول العامل محذورا
 سرعة وبطء او القول بان اللفظ التقدير من اقسام التوسط لا في محله **قوله**
 وهو الجواب بيان للواقع لان اللفظ ملحق بهذا العنوان حتى يتم ما قيل فكان تعريف
 الجودات بغيره وريالات الحفاة في الجور باعتبار الجاء فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على

البرزخ هو اليوم لا احد كذا الخالة الساتين وفي سبيل جامع وطور سناء والاسماء الخالة
 الاضافة مثل عند دون ولور ولما يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنافرا ولا غير
 ما نوس **قوله** ولا يحتاج فيه الاطلاقات لا قبل في تفصيل اضافة الى الرجل ان لا حاجة
 في ثباته الى اضيف اليه واضافة التي في الاصل يجمع الاسم كنه يمتنع اظهار الاسم الا بعد
 العاويل بالتي ثبات او الاواد مثلا والالزم في كل من الاضافة ولا يكون وفيه بحث
 لان كل الاضافة والي في الزود ملو في من جانب المضاف اليه كما تبرز في الميزان فتفصيل
 التي في الاصل ما لا يجدر في تفصيل اضافة الى التي في الزود **قوله** فان معنى ضرب اليوم
 الخ يجمع ان معنى الاضافة باذنه ملابسة ويكفي في الاضافة بجمع التام اذ في ملابسة كوكب
 التي في السمت كوكب كنه اختصاصه بالمراد التي في ملابسة انما شرع في التسمية لاسباب
 الشفاء عند طلوعه لا قبل في هودشات النساء المدبرة المهمة للمورعة لحياتها **قوله** واما
 الاضافة بجمع من جهة كثيرة وايضا كثيرة لزم او ثلث بجمان كنه وذلك لان الاضافة باذنه
 ملابسة في **قوله** لا يجمع الا يروان نسبة الفعل الى فاعله المحب لا يستلزم معمودية
 الفعل وتعرف **قوله** قلنا ذلك الخ قال الشيخ الوضوح وضع هذه الاضافة لتفصيل ان
 دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه لست للباقة مع فاذ قلت غلظت زيد وتزيد
 قلنا بدات يشرب الخ لتمام من يشرب لانه زيد خصوصية زيد اما يكونه اعظم غلظت او
 يكونه غلظت ماله او يكونه معمودية بينك وبين في ليلك وبالجملة بحيث يرجع الى ان اللفظ
 دون سائر الغلظات بهذا الصل وضعها ثم قد يقال غلظت زيد من غير اشارة الى واحد معني
 وذلك لان في التام في اصل الوضع لو احد معني ثم قد يستعمل بلاث رما احد معني هذا
 حاصله لتمام ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة وهو ان التام مشترك بين
 معمودية الزود ومعلومية الجنس وموضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الزود
 معلومية الجنس وان المورف بلان الجنس يكون تاركا لاداه نفسا لجنس وهو الاصل

بيان

اذ لم يستعمل يوم لاحد كذا الخالة الساتين وفي سبيل جامع وطور سناء والاسماء الخالة
 الاضافة مثل عند دون ولور ولما يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنافرا ولا غير
 ما نوس **قوله** ولا يحتاج فيه الاطلاقات لا قبل في تفصيل اضافة الى الرجل ان لا حاجة
 في ثباته الى اضيف اليه واضافة التي في الاصل يجمع الاسم كنه يمتنع اظهار الاسم الا بعد
 العاويل بالتي ثبات او الاواد مثلا والالزم في كل من الاضافة ولا يكون وفيه بحث
 لان كل الاضافة والي في الزود ملو في من جانب المضاف اليه كما تبرز في الميزان فتفصيل
 التي في الاصل ما لا يجدر في تفصيل اضافة الى التي في الزود **قوله** فان معنى ضرب اليوم
 الخ يجمع ان معنى الاضافة باذنه ملابسة ويكفي في الاضافة بجمع التام اذ في ملابسة كوكب
 التي في السمت كوكب كنه اختصاصه بالمراد التي في ملابسة انما شرع في التسمية لاسباب
 الشفاء عند طلوعه لا قبل في هودشات النساء المدبرة المهمة للمورعة لحياتها **قوله** واما
 الاضافة بجمع من جهة كثيرة وايضا كثيرة لزم او ثلث بجمان كنه وذلك لان الاضافة باذنه
 ملابسة في **قوله** لا يجمع الا يروان نسبة الفعل الى فاعله المحب لا يستلزم معمودية
 الفعل وتعرف **قوله** قلنا ذلك الخ قال الشيخ الوضوح وضع هذه الاضافة لتفصيل ان
 دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه لست للباقة مع فاذ قلت غلظت زيد وتزيد
 قلنا بدات يشرب الخ لتمام من يشرب لانه زيد خصوصية زيد اما يكونه اعظم غلظت او
 يكونه غلظت ماله او يكونه معمودية بينك وبين في ليلك وبالجملة بحيث يرجع الى ان اللفظ
 دون سائر الغلظات بهذا الصل وضعها ثم قد يقال غلظت زيد من غير اشارة الى واحد معني
 وذلك لان في التام في اصل الوضع لو احد معني ثم قد يستعمل بلاث رما احد معني هذا
 حاصله لتمام ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة وهو ان التام مشترك بين
 معمودية الزود ومعلومية الجنس وموضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الزود
 معلومية الجنس وان المورف بلان الجنس يكون تاركا لاداه نفسا لجنس وهو الاصل

ملابسة في الاضافة بالتمام

عدم ما
 مان

الاصل وتاد في الارادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك بحسب التواضع ثم قال بعض المتأخرين
 ان الاضافة الى التام بلا فرق واما كلام الشاذ في قوله فيقولون ان يعرف هذا باذنه
 عن كونه وليس يجب هذا الحكم في كونه ومثل اني قال في كونه ليشمل ما هو بمعنى ما كشيء
 وشيئكم ونظركم وسواك الا غير ذلك وانما يستثنى لعدم الاعتداد به لعلنا ويجوز ان
 اختار قول ابن سينا في ذهب المان اضافة ثبوت الحقيقة لا تامة بمعنى اسم الناعلة فان المثل
 المائل والغير بمعنى المعايير وضافة اسم الناعلة اذا لم يكن للماض لفظية سبوا لكان للمائل
 او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس بجهد هذا الحكم في كونه وسرعة وكيفية وشيئكم
 ونظركم لان معنى شيئكم زيد ليكمل زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل وا
 ايم وعيد بلفظه نكرة تميز وليس العلة في نكرة ما قال بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام
 الاخير احد فلو متوقف بغيره لكان كمتوقف الشيء بنفسه وذلك لان النكرة في مثل لا يعود
 الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف كقوله رجل واحد ما
 عايد الى رجل وسبب ان النكرة الواحدة في نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب المقدم
 موقفا يعرف المضاف وكذا ان كان نكرة غير مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قوله صدر بلفظه
 وديش قبيلة ونادى دهرته وكهنة في قوله وبعثوا النخيل في قوله والوراء الذي يتوهم
 في احوال هذه الراكيب **قوله** لتوغل ما في الابهام لان ما نكرة في لغة لا يختص ذاتا
 وكذا ما في قوله في كونه في كونه في الوجود الا ان **قوله** الا ان يكون للمضاف اليه كونه قال
 ابن السكيت وقد اثنى السرخسي في قوله في قول صالح في قوله في كونه فان كلامه في قوله
 ضوم الصلاح فيجب ان يكون غير معروف لا يصح توصيفه في ما هو واجبا عند الشيخ الرضي
 ما به يدل لا صفة وليس سلم انه صفة في قوله على غالب حال لان غالب حال عدم التوفيق ويمكن
 ان يقال ايضا بان تعريفه موقوف على العقد لما اشار اليه قدس سرته لقوله اذا قصد **قوله**
 نكرات تجعل كذا قال الشيخ الرضي اذ به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة الشئ

ج

يجاب

اشهر واصفا واداد ما هو الغالب في السكوت او اذ ان تنكير العلم اذا الضيف لا يكون
 الا نكرة قال الشيخ الرضي وعندنا انه يجوز اضافة العلم مع بقائه في الاضافة
 اجتماع التعريف اذا اختلفت كما ذكرناه في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو
 متصف به معنى محو زيدا لشيء فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد **قوله** في
 طلبة الادب وهو مستنكر في بادى النظر **قوله** في توصيف الحاصل في ان المقصود ان
 لما الموقوفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيفت الى المعرفة في ان توصيف
 لما هو الحاصل فيها لينة اصل التعريف **قوله** وبني معناه علما فيه ان المعرفة في الامثلة
 المذكورة هي الاسم لا اليب والعلم هو اليب فلم يكن المعرفة علما **قوله** بل فيها زوال توفيق
 اضافة الى العلم في النكرة وصحاننا بنا ان النكرة مقتضى الوضع الاول فخلا في الاضافة
 فانها لا يمكن وصحاننا بنا ان النكرة مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة
 لا دلت ان اجتماع تعريف في الارادة **قوله** من ترك العلم فقط **قوله** قال ذو الرومة ثلثا
 الاسان في ثلث قدس سرته في الحاشية البيهقي وما ايا منتهى سلم عليكم **قوله** هل الاذن
 اللان في مفسر رواجيه وهل يرجع التسليم او يكفى العلم ثلث الاسان والديار البلاغي قال
 صفة مضافة الى ما هو في الشئ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جازية العمل اي
 في ما هو فاعلها وضافة الى الية لفظية وان اسم الناعلة والمفعول يعمل في المرفوع والظرف
 والمفعول مسود لكان بمعنى الماض او الحال او الاستقبال او الاستمرار ويطبق في المرفوع
 سبب محو زيدا لشيء بلفظه ومودود في ذاته لا امر فوعلم بانه سببا محو زيدا لشيء في
 وادامه ومودود على ما به بكم ويعمل في غير ما ذكر من المفعول به وغيره ما اذا لم يجمع الى
 او الاستقبال او الاستمرار وضافة الى المفعول به والمفعول به لفظية علم الاول في علم
 الثالث في علم والمعنوية وقد ياءول بعض الاسماء باسم الناعلة والمفعول المستر في
 الاضافة لفظية لما ياءول العقيد بالعقد والعبد بالعلم او ضمها وسكون الموصولة بالها

قوله نحو مصارع البلد وكذا المدة فالأسماء والادوات والافعال فانه يجمع المضاف حقيقة و
 نحو ما كان يوم الدين اذا جعل بمنزلة المضاف لتحقيق وقوعه او اجتر مفعلة المضاف صاحب
 المان فلم يجر ان يوم الدين ظرفا ومفعولا به اشياء الى اجتر بعضهم ويكون الاضاف
 بهذا الاعتبار لفظية قال ولا يغيب الا حقيقة في اللفظ لا في الوجود في اللفظ مخرج يقول
 في الأثر ما لا وجه التسمية للتعريف بالمقابلة او للاشارة عن غفلة في المعنى الى اشارة اليه في
قوله واضيف التام اليه بعد جعله شبهة بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصو
 اذا وقع من الصفات تحت المرفوع بطلانها في نصب مع المنصوب في اعراف الاضافة في اللفظ
 مثل ما ورد في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصو فانها لان اللفظ
 فرع المعنوية **قوله** والمراد ان المضاف اليه يتم الى لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء مجوز ان
 يكون مستلزما لا ملاما لم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكنه انما
 العبارة واشكالها وانما يقال ببناء لاحق على سابق واستدلال باللاحق على السابق ولا
 يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجعل **قوله** من اشارة الى
 التحقيق انتفاء التوقيف او ترك مجازي يقال فلان قيل تلك القبيلة مع انه لئلا
 قيل بعضهم **قوله** وعلى هذا في ان لا نسب اما لان اصله مذكور في الجمل فاصل الزعفران
 السابق فانه مذكور ضمنا قال خلافا للفرق او بخلاف هذا القول خلافا للفرق **قوله** واجاب
 المصنف واجاب بعضهم بان الاضافة ضاعمة بقاء وان كانت مفعولة ابتداء فيلزم بقاء
 التام عدم بقاء والرجوع الى النص لانه هو الاصل لولا ما عرفت الاضافة لاجله
قوله ولا يخفى ان فيه بضمه اشارة الى ان المضاف على اجمال دليله الختم والبطانة فيوقف
 على اثبات المظهر **قوله** اللهم الا ان يقال لا يخفى بعد لان المتبادر ضعف في التركيب لا في اللفظ
 اذ لا نفس فيه على اجماله في شيء لان رواية البر مشهورة وفيه في ان في الاستدلال **قوله** يستدل
 في الجمع والواحد اذ هو مشترك بينهما في اللفظ **قوله** وفيه وجهان اخوان الى اما التوقف فيجمع

قوله

قوله

قال

لان

فيعبر فلما الصفة عن الشيء اما النصب فغيره في حيث جعل المضافا على شيئا بالمفعول
 فنصب **قوله** يعني لسيبويه واتباعه يقع فيه جماعة من اشرار حيث فسر والحق المصنف
 هكذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز اضافة الضار بك لكونه المشهور من هذه الجهة
 لا يجوز فيه الا النصب فيا ساء على المظهر **قوله** لم يندرج في اضافة الماسيويه الا بالمشهور
 من مذهبه واستدلوا بقوله بالجواز الى الرواية والمرددة احد قوله وجاز له **قوله** حلا او
 لم يندرج في اضافة الماسيويه لانه على جعله مفعولا لا للعلل الغامضة او جواز احكام **قوله** ولم
 يندرج في كتاب زيد الى بيت على هذا التقدير ووجه التقرر السابق في وهو انهم لم يندرج في كتاب
 زيد على كتاب زيد الى حملوا الضار بك على ضار بك واما قلنا دور التقرر السابق
 اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضار بك ليس للاضافة بل لاتصال الضم لان
 التنوين واتصال الضم هما شيان سودا الى ان الضم منصوبا او جودا فاذ لم يكن في
 ذلك الباب النظم الختم بالواو بانتفاء التحفيف في الضار بك لانه نظرنا في باب
 ضارب زيد في التحفيف في باب منطوقه ان قلنا في هذا التقرر بعضنا الى عدم
 المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية بعد التحفيف قلنا لعل المصنف لم يرد
 بهذا القول او قال بان التنوين قد رتب اتصال الضم فان اتصال الضم في بناء التنوين
 لفظي ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة لما في حواشي البيت انه ان قلت فعل هذا
 ينبغي ان لا يجوز الضارب للحم على ضاربك لما لا يجوز الضارب زيد للحم على ضارب زيد
 قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك ان حذف تنوينها لفظا
 قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابه لضاربك زيد في ذلك **قوله** وحصل التحفيف
 جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه **قوله** ويرد على ان عدم الاول والادب
 الكوفية اما جواز اضافة الموصوف الى المصغرة وبالعكس للتحفيف مع افاضة التعريف
 او التخصيص متمكن بمسجد جامع واخواته ووجه قطيعة ومثاله فان اصل مسجد جامع

قوله

ين

المسجد الجامع اضعف للتحقيق بحذف الهمزة وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو
 الجامع بعينه بخلاف حنا الوجه فان حنا وان كان هو الوجه حقيقة لكنه جملة لغيره في
 الظاهر لهذا المستحسن وقد عليه اقراره وان اصله جرد قطيعة قطيعة جرد قدم جرد
 اضعف للتحقيق بحذف التنوين والتخفيف في عليه امثلة واجابا بالبرهان بالتأني
 لما اشار اليه المحقق بقوله وسجد الجامع **قوله** متاؤل بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت
 يوم الجمعة لان هذا اليوم جامع للزمان في مسجده المصطفى فاضافة سيف شجاع
قوله وثانيها الى وحاصلة ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة النام الى الحاصي
 وكذا ثانيا لا يدور الا مثله فيكون تلك الاضافة الى فاضاة طويلا واصلوها الورد وبثلة
 الكور ذرية وجانب اليمين **قوله** متاؤل بصلوة ساعة الاولى وهي اول ساعة بعد الزوال
قوله وبثلة الجبة الطياء الى ان يمتد الى الحق لا يمتد في جوار السيول وهو اولى الاقدام
 قال ومثل جرد قطيعة قال قولن برتنة الطائفة جرد خرويشه اركنكم في فرسود في انتم قطيعة
 جادود وسجد طراز **قوله** اسم مماثلة للمضاف اليه في العموم والخصوص اذ انما يثبت في
 شمول الاطلاق وعدمه للشيء واسد فان ما يطلق عليه للشيء وبالعكس **قوله** سمو اوليها
 مترادف اجاز الزاء اضافة احد المزا في الزاء الاخ للتحقيق متمم بالاشتمال وتبعية
 الرض قال بلك في كل الوراثة وعين الشيء وكذا في زيادة ذواته وشخصه اسم السلام عليهما
 اء كلمة السلام ولقطة المشهور ان اسما مع **قوله** فانه اء المضاف اليه لان قوله مختص بغير
 عنه حدوث الاختصاص وهو المضاف دون المضاف اليه ولان السلام مسوق لثبوت
 الاضافة **قوله** سمو افاوت الى تعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص لمقابل
 للتعريف فيصير المثالان **قوله** واما اذ الى ان للجنة فيها فقاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود
 في الخارج عند جاعة ولا يشترط ان العيني بمعنى الذات اعلم منه وبمعنى ساوق الموجود للظن
 الشامل للموجود والذات الخارج عن جاعة وتعلم هذا ان العيني اعلم منه شموله كل منقول

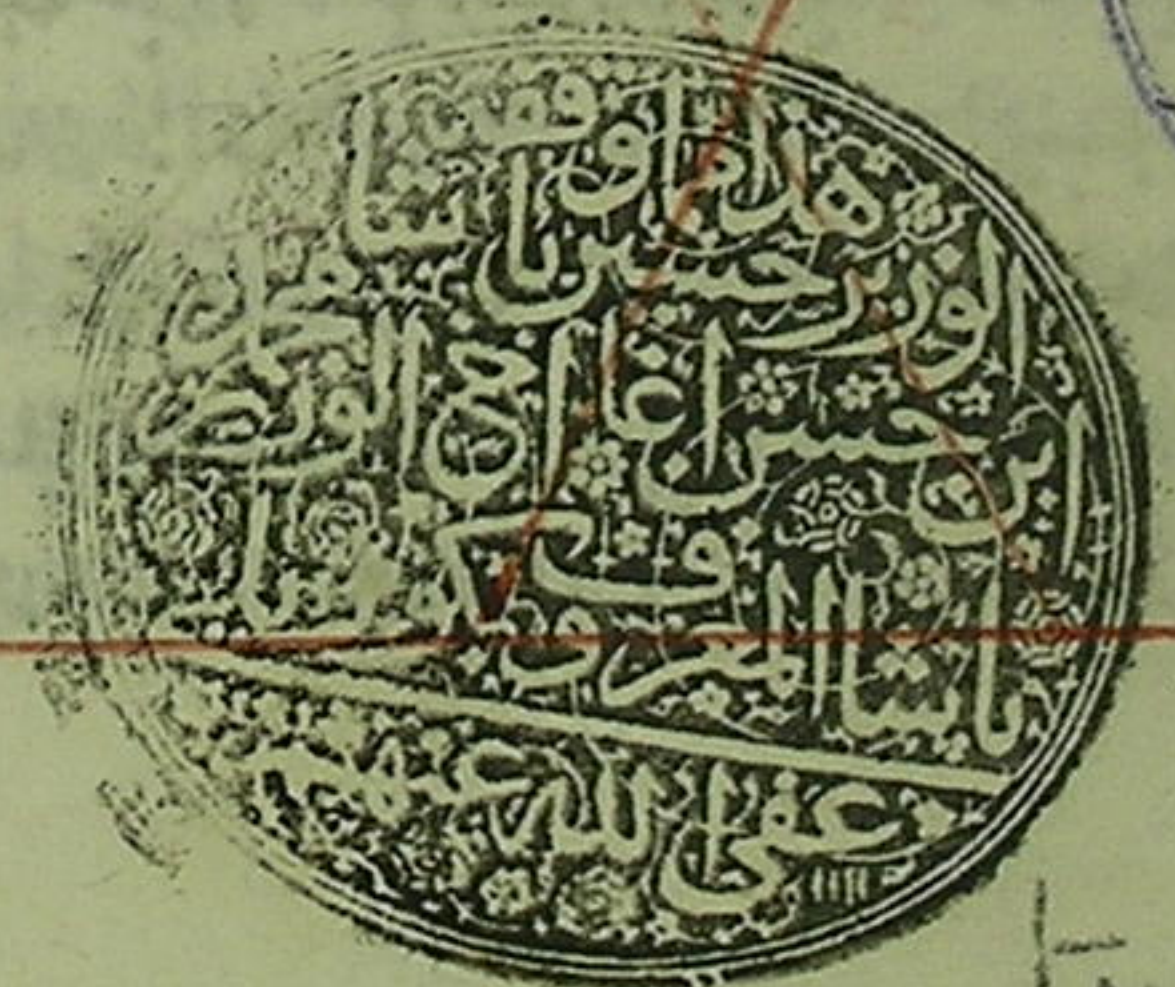
مفقود هذا اذا اريد بالشيء نفس مفقود مع قطع النظر عن حقيقة في الذهن اما اذا خذت
 من حيث انه متحقق في الذهن فهو مفقود من افراد الشيء كمنه لان بالشيء اليه و يكون
 العيني اعلم منه **قوله** على احد ما على الدول من باب على احد اللقطة على الدول والآخر
 على الدول وذواته ومتمم قاتا اذا اضيفت الى المقصود بالشيء كقولك فاصبنا او فاصبنا
 صاحب هذا الاسم وذات صباح او مرة صاحب الاسم وليس منه فاصبوه لان الصبوة
 ما يربط في الصباح فحق فاصبوه زمان هذا الرب **قوله** جائئ مدلول هذا اللفظ ان
 هذا المدلول لان نسبة الجمية الى الال في صميم **قوله** لان مقدمهم بالاضافة ولان
 اللقب بعيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر اوله يقع
 غما، ولعمد الا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكر من على سبيل التباين
 بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع من نوعا او من قبيل **قوله** غابا والمغلوب للحكم
 فان من عز تران من غلب سلب **قوله** وهو عرق النخلة لئلا في آخره في علمه لان نظمه
 في احوال او اخ الحكم قال او الملقى به معنى الاطلاق بالصحيح كون اعرابه بالي كانه في
قوله يعلم يلزم الابتداء بان كان حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم يكن
 في الصدوق فانما استعملنا في حكم الابتداء بان قال فانه كان في آخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا
 ولا محتملا فانه كان في **قوله** لما ساء المتعلم اعلم انهم كانوا ان الكسري لم قبل التباين
 للتباين في الصحيح والملقى به ورواوان في المدح منه الحكمة جعلوا الالف قبل التباين
 لما لغته قبلها في غير ما التباين ليكون في الكسري قبل **قوله** ولا يتعلل ان التثنية قبل
 من الواجب على هذا ان لا يتعلل او الجمع ما لا يتباين ووجب بان اصل الالف بعد التباين
 قبل التباين والختم وانما يجوز هذا في التباين استحقاق لا يوجب التباين عند الجميع بل في قلب
 الواو في صريح فانه لا يوجب التباين عند الجميع وهو اجتماع الواو والتباين سكوت او لهما
 ولا يربك الامر المحدث القادح لا يتباين في بعض المواضع **قوله** يوجب تباين النسخة

صحيح

كانت اتياء الساكنة اذا كانت قبلها فتمتع قلبا واذا قال الشيخ الرضا قبلها فتمتع كسرة قلب
 الواو ياء واجبا فلم يؤد الى اللبس اما اذا ادت الى اللبس وزنت يوزن فانت مخيرة انما
 وقبلها كسرة مخوفة فيجب ان يكونا في شبة فعل بفعل **قوله** وفتح اتياء الياء المتكلم
 في الصور الثالث قد جاء اتياء ساكن مع الالف في قراءة نافع في محياي ومما في اما لا جاء
 الوصل في الوقف ولان الالف اكثر مواضع اخويه فهو يقوم مقام الالف في جهة صفة
 الالف وعلية ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكر الشيخ الرضا قال
 فافهم وايع لعل قد علم الالف على الالب ليوافق قوله في يوم يغفر الله من اخيه من
 اخيه واقربا وبه واما تقديم الالف على الالب في الآية لرعاية اسلوب الآية
قوله فالحال في اخ واب الى او فيقال في اضافته بعضها الياء
 المتكلم اخيه وايع وعلى هذا يكون عطف قوله
 واجاز المبرد وعطف تحت هذا
 النسخة الشريفة المباركة
 بعون الملك المعين
 تاديتهم شعبان
 سنة ست وخمسين
 وثمانية
 م

الترتيب

و



AMCA ZADE
HÜSEYİN PASA

Y= 1
E. KIRKAYINLI

406

